هشام العاملي
Hisham Amili

الفضيحة المستورة...

يا شعب لبنان

Hidden Scandal
Lebanon

دار الإنسان

الفضيحة المستورة...

يا شعب لبنان

صادر عن «دار الإنسان»

Humanity House - H. Amili

25 Chamberlayne Av.

Wembley, Middlesex

HA9 8SR

حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى: دبي ٢٠٢٣

الرقم الدولي: ISBN 978-1-4669-3175-6

تصميم الغلاف: «دار الإنسان»

الفضيحة المستورة...

يا شعب لبنان

Hidden Scandal
Lebanon

هشام العاملي
HISHAM AMILI

دار الإنسان

الإهداء

إلى كل مَن تأذّى من أوضاع لبنان، وتألم له، وإلى كل مَن تلوّع من «شطارة» زعمائه و«عبقرية» أحزابه.
إلى الطامحين للبنان العدالة والسلام، وللبنان المعاصر الواحد...

مدخل

بدون كفوف

هذا الكتاب أعددته خصيصاً لبعض اللبنانيين الحيارى وللكثير من أصدقائي العرب والمهتمين بالشأن اللبناني عموماً. إذ منذ اندلعت انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان والأمور تتدحرج فيه إلى أعماق عجيبة لا تبدو قعورها قريبة بعد. وعلى مدى السنوات المُضنية منذ ذلك الوقت، ومع كل دحرجة وفاجعة، وما أكثرها، كان معارفي يسارعون ويتصلون للاستفسار والاطمئنان، ليس فقط عن أحوالي وسلامتي، بل أيضاً عن أوضاع لبنان وأحوال شعبه دليلًا منهم على تفاعلهم الشغوف بما يجري عندنا. فهؤلاء يحبون لبنان إلى درجة الهوس لا سيما أن معظمهم مثلي من الجيل المخضرم الذي سبق له أن عرف لبنان عن كثب وعاش فيه حقبة 'سويسرا الشرق'. لذلك هم مفجوعون لما آل إليه حال لبنان اليوم ويسعون دائماً للبحث عن أسباب تُهوّن عليهم خيبة الأمل وتفسّر لهم انزلاقنا إلى هذا الحضيض المخزي. ومهما قرأوا عن شؤوننا في صحفهم وتابعوا أحداثنا على «اليوتيوب» أو من خلال الفضائيات في الغربة، فليس سهلًا عليهم تكوين لوحة واقعية عن صورتنا، خاصة أن صورتنا الحقيقية هي أصلًا مزيج من خلطة «سوريالية» «انطباعية» «تجريدية» فريدة يصعب فهمها حتى على اللبنانيين أنفسهم.

من هنا فالكتاب عام عريض موجّه بنظرة 'عين الطير' إلى محبي لبنان وإلى مَن تشغلهم همومهم اليومية عن البحث عن صورته الحقيقية في دهاليزه. إنه

أشبه برسالة صادقة إلى أولادي أحاول أن أشرح لهم فيها مصيبتنا بلبنان ومصيبة لبنان بنا على طريقة 'الحكي للرعية والخوريّة' معاً ـ أي بدون 'لف ودوران'، مع الاحتراز طبعاً عن الإيجاز المُخلّ والتطويل المُمل. وقد يجد البعض أنى في سياق العرض أورد مزاعم كثيرة وأوجّه تهماً خطيرة بدون أدلة أو قرائن. لكن هل نحتاجها حقاً للدلالة على مسلمات تعرفها الناس بلا حجج في بلد مفضوح مثل بلدنا؟ هل نحتاج إلى تدقيق جنائي مثلًا لنعرف أن البلد مضروب منهوب مفلس؟ أو إلى تقرير مفصل من «رويترز» يخبرنا عن انفجار فظيع أصاب المرفأ ودمّر بيروت؟ أو إلى وثيقة ممهورة بختم المختار تفيدنا بعودة نفس النواب إلى نفس البرلمان؟ أو إلى كشف حساب من مصرف محترم يبيّن أن ودائعنا ضاعت في مجارير الهدر ومعادلات النصب وخزائن النهب؟ أو إلى مصطلحات لاتينية من صندوق النقد لنعرف أن ليرتنا الحسناء فقدت سترتها وبانت عورتها أمام الدولار؟ كلا لا نحتاج إلى وثائق ولا إلى قرائن ولا إلى 'مصادر موثوقة'. لذلك عندما يعبّر الناس في لبنان، وهو بلد صغير، عن كفرهم بالطغمة الحاكمة، فأدلتهم هي أوجاعهم وقرائنهم هي آلام شهود العيان وإجماع روايات الذل والبهدلة في كل الطوائف والمناطق والطبقات معاً. وعلى هذا الاعتبار أقتحم الموضوع بحزن وألم لكن أحياناً أُلحِد عنه قليلًا على طريقتي الساخرة، بحيث يبدو المألوف وكأنه يُقرأ لأول مرّة...او بالأحرى بحيث يكتشف القارئ أنه أمام أشياء يعرفها سلفاً لكن لم ينتبه يوماً لوجوده بينها على هذا القدر من الانكشاف المفضوح..

تعمدت قدر المستطاع تجنب مصطلحات الكُتّاب «الكبار» التي يوظفونها للتورية والتمويه على طريقة شيفرة «دا فينشي». ذلك أن غالبية كتاباتهم تكون مشبوهة المقصد ومحدودة الفائدة لعموم الناس لأنها تكتب عمداً للتشويش عليهم وتضييع الحقيقة. لذا، فهي نادراً ما تفيد المواطن العادي لأنها أُعدت لغيره أصلًا، بل وُضعت خصيصاً لتثبيت مزاعم الحكم وأهداف

السلطة. فهؤلاء المفكرون والمؤرخون والنخب بمعظمهم (باستثناء القلة طبعاً) يخاطبون الناس بلغة كهنة القرون الوسطى ويتقصدون السرد الأفلاطوني والجدل البيزنطي. وهم لا يقيمون وزناً لعامة الشعب ولا يعيرون أهمية للرأي العام، وإن ادّعوا عكس ذلك.. وهل هناك مَن يستطيع في لبنان أن يتحدّى الحكواتي في ساحة الضيعة؟ لذلك نرى المثقفين يجاملون بعضهم البعض في كثير من الأحيان لغرض الوجاهة الثقافية، ويتملقون للسلطة على حساب قناعاتهم الشخصية ومصلحة الناس. من هنا، ليس في هذا الكتاب ما يدغدغ نرجسية هؤلاء القوم أو يشبع فضولهم...

وإذ يجد القارئ انني أتعمد التهكم والارتجال المثير في الانتقاد على حساب الشواهد المملة، فلأن 'أصدقاءنا' المفكرين هؤلاء أشبعونا نقلًا وتوثيقاً عن نفس المصادر التقليدية ومن اقتباسات بعضهم البعض، أي على طريقة 'شهد شاهد من أهلها'.. وهذه هي مشكلتنا الكبرى مع المؤتمنين على تدوين تاريخ لبنان وتدريسه.

لذا ضربت بعرض الحائط المراجع الرسمية، إلّا الاستثناء، لأنها تشبه قصور الباشوات، تحاط بأسوار عالية وحراسة مشددة وكلاب شرسة تمنع وصول المحتجين إليها وتقي الأعيان فيها وطأة المسؤولية. فمن أراد أطروحة منمقة عن واقع لبنان وكلاماً معسولًا عن أمجاده، لن يجدها هنا. كلامي هنا أشبه بصراخ موجوع لا يكترث لآراء الأطباء حوله ولا يحسب وزناً لعواقب المحاسبة. لكن في الوقت نفسه لا يمكن لموجوع سوي أن يُهْمل بلاسم مفكرين أقلاء كتبوا بصدق وأمانة عن أوضاعنا وعن تقاليدنا وأصولنا وسواها من معالم ثقافية قيّمة. هؤلاء الكتبة والأدباء استثنائيون يُعَدون على أصابع اليد ولا يمكن وضعهم في خانة جموع المطبلين السياسيين الخبثاء الذين تناولوا لبنان بأجندات مريبة لا تمت إلى الواقع بصلة. إذ إن المتحمسين للبنان صوّروه لنا منفوخاً على غير حقيقته بالمرّة. رسموه حضارياً مبتكراً

وقدوة. وهي سِمات ميّزوه بها لنتباهى ببريقها أمام العالم ونضاهي فيها جيراننا وحُسّادنا...

المحزن فعلًا أن المتعصبين للبنان من كل أطيافه في الداخل والمهجر على حد سواء مطّوا ثوب الفخر به إلى حد تمزيقه وألبسوه وشاح القداسة إلى حد الكفر به. وذلك من خلال خلط الوقائع بالأوهام ومزج الاعتقاد بالأماني. فعلى سبيل المثال العابر، وهناك عشرات الأمثلة ستمر في السياق، حشر بعضهم السيدة مريم العذراء في تعصبه وغروره الوطني ووصفها بأنها أرزة لبنان الشامخة استناداً إلى تشبيه أغصان الأرز بـ«مجد الرب» عند النبي أشعيا (أشعيا ٦٠:١٣). لكن السيدة العذراء لم تكن قد وُلدت أيام أشعيا بعد، ما يجعل الحماسة هنا واهية وفي غير محلها. ولقد بحثت مطولًا عن مصدر معلوم لربط العلاقة بين أرز لبنان والعذراء، لكني لم أوفق. وهكذا تتكرر مقاربات الغيارى ومزاعمهم وتفسيراتهم الإيمانية الوجدانية ليربطوا وهماً بين لبنان والقداسة، متناسين أن المسيح ابن مريم جاء أصلًا لكل العالم وليس لفلسطين وحدها أو لليهود...

الأدهى من هذه المبالغة في مثال آخر، أن الزعماء والمتحكمين اللبنانيين (سَمِّهم ما شئت: أمراء حرب، ملوك طوائف، زمرة، طغاة، أوليغارشيا، كارتل، منظومة، عصابة)، هؤلاء اخترعوا لنا في مصير لبنان بدعة أخرى ووجهة نظر جهنمية. فهم يروجون دوماً لمقولة اننا 'الشعب البطل' الذي يعشق الحياة ويتغنى بالحرية ويتكيف مع الأزمات والخراب. وفي هذا العشق لحب الحياة لا بد أن نقوم يوماً من تحت الأنقاض كما قام الفينق من الموت! لكن أليس في هذه المقاربة الخرقاء دجل مُعلّب يُراد منه إبعاد الفشل عنهم أمامنا وحقننا بمسكّن يدغدغ غرورنا؟ الأمر الذي يدفعنا إلى تعليق آمالنا على رواية طير لا أحد يجزم إن كانت خرافة سومرية أم اسطورة يونانية ام اختراع لبناني محض. لا ريب أن هذا الترويج تخريف واضح

واستخفاف فاضح بعقول اللبنانيين، وهم يعرفون ذلك سلفاً، لكن فكرة البعث من تحت الحطام تحرك الفرادة والفخر في عروقهم وتعفيهم من مسؤولية النهوض بجهودهم...

مسكين يا شعب لبنان العظيم... أوهموك أنك قادر على البعث مرّة بعد مرّة لكن لم يخبروك أن الفينق لا يقوم من تحت الرماد إلّا مرّة كل ٥٠٠ سنة. فما عليك، عزيزي المواطن، سوى الانتظار خمسة قرون لتنهض من تحت الرماد وتعش حراً كما تعيش الشعوب المتحررة. أوهموك أنك كالفينق اليتيم مميز وخالد، لكن لم يعلّموك كيف تطير كالسنونو أسراباً متراصة وتكون واحداً من جماعة وعضواً في فريق تتحدى المخاطر وتتوق دوماً للحياة من ربيع إلى ربيع. صحيح أن اللبناني لديه مقدرة رهيبة على التعاطي مع المِحن والتأقلم مع الكوارث، وتاريخه يشهد على ذلك منذ زمن قام ومشى، لكنه للأسف لا يجيد العمل على ابتداع الحلول الجماعية بقدر رهانه على الحلول الفردية وعطف الغرباء وأرانب الزعماء..

هل من الصدق أن يبقى اللبناني يغني زوراً «جبلنا بدمنا ترابه... منبقى هون ما منترك جبلنا...» بينما الواقع المرير أننا نترك الجبل بما حمل على أول سفينة تغادر ميناءنا مع أول تأشيرة نحصل عليها؟ هل من الحكمة أن نبقى في امتحان مستمر فقط لنؤكد مقدرتنا على التكيف مع التسوّل، والتهجير، والذُّل، والهوان؟ هل هذه مقدرة على الجزع أم عجز عن التخلص منه؟ هل من الشطارة بمكان أن يتأقلم المواطن مع القمامة والمرض ويتكيف مع الجوع والبطالة ويتغنّى بطير غير موجود إلّا في مخيلته؟

هكذا زرعوا الأضاليل بيننا وهكذا تعشش الأساطير في وِجداننا عبر بطولات وهمية ووجاهات سطحية وسلالات وَضيعة غيرّت أسماءها وأصولها بعدد المحتلين والغُزاة. وحين نتأمل السرديات اللبنانية التي أوردها لنا التاريخ وآباؤنا وروائيونا، نجد فيها مبالغات نافرة تتأرجح بين المعقول

والخيالي إلى درجة أن اللبناني لم يعد يستطيع فصل الواقع منها عن الأوهام. لكني إذ استعرض بعض وقائع المأزق اللبناني، ولا سيما عقب ثورة ١٧ تشرين، فبنظرة مَتْعوس من متاعيس لبنان عاصر الأحداث بيومياتها وتضرر من عواقبها بما يجاوز الوصف والشرح. فجاءت هذه الأسطر، وإن بالعموم والتهكم، بمثابة تأريخ واقعي وجيز لحقبة من أخطر الفترات في تاريخ لبنان. كما أنها استكمال لِما كنتُ قد بدأته في كتابي الأسبق «مرقد عنزة»، ما قد «يفضح» استعاراتي الكثيرة من بعض فصوله عن تاريخ لم يتغير...

الفصل الأول

رُعاة وخرفان

غزال بعين أمه

يحتار الناقد من أين يبدأ بموضوعه عن لبنان. بيد أن خير بداية ينبغي أن تكون من إبراز العِلّات فيه. ولعل أوضحها أن معظم اللبنانيين، على مشاربهم ودياناتهم وطبقاتهم، لا يرضيه (ولا يقبل) أن ينتقد الغرباء أياً من رموزه وزعاماته مهما كانت قديمة أو حديثة، وكأن انتقادها هو الكفر بعينه. فالناس بمعظمهم يفسرون التعرّض لزعمائهم من قِبل غير اللبنانيين على أنه نقيصة من شخصهم الذاتي وانتقاص مقصود من مذهبهم رغم موضوعية الانتقاد أحياناً أو ضرورته. لكن هل كل الرموز اللبنانية جيدة وكل الزعامات محترمة وكل ما يلمع حجارة كريمة؟

كيف لنا إذن أن نفهم نخوة الشعب اللبناني وشكيمته القوية وغيرته الجياشة تجاه كل شيء لبناني، وإن كان هذا الشيء منخوراً بالسوس ومغطى بالعفن؟ لا بد أنها مشاعر الخوف الجماعي من الغرق في بحار الغرباء. فتراهم يتمسكون بلبنان كخشبة خلاص حتى ولو كانت لوحة هزيلة لا تقوى على حملهم جميعاً ولا تحميهم من الأعاصير. لا أحد في الدنيا يحب الانتقاد أو يتقبله بسهولة وإن كان صافياً من نوايا سيئة. فحتى الدول الإسكندنافية اليوم ـ رغم تحضّرها وتألقها ـ تنزعج من أي انتقاد شديد لتراثها القراصني

ولأجدادها «الفايكنغ» تماماً مثلما ينزعج المغول من أي انتقاد لجنكيز خان وهولاكو...

من هنا، فإن أي نقد لأي شيء في سيرة لبنان يثير حفيظة المتعصبين الذين يعتبرونه رسالة الله المقدسة للعالم. وهذا كلام مُضلّل يُشبه بدعة طير الفينق ولم يعد ينفع في عصر التكنولوجيا والإنترنت والذكاء الاصطناعي. لكن رغم ذلك، فإنك إذا همست أمام الغيارى مجرد همس ونقدت عملاً من أعمال سعيد عقل مثلاً، أو عِبت عليه تفخيماته لأمجاد لبنان ومبالغاته في مكانته بين الأمم، اتهموك بالخيانة أو الجنون ووصفوك بالجهل أو عيّروك بالنَسب. وكأن أنسابهم هم تدحرجت من صلب داود مباشرة أو وصلتهم بالبريد السريع من الإسكندر المقدوني؟ هناك فعلاً مَن يعتقد أو (يروّج) أن الآخرة مربوطة بلبنان. و«أن تُراب الجنَّة، فيه من لبنان. أو أن عَرْشَ الله مصنوع من خشب الأرز» ـ حسبما ورد في كتاب «لبنان إن حكى». وقد ذهب الشاعر القدير في حماسه الشديد نقلاً عن «مصادر» يونانية قديمة (؟) أن الكثير من عظماء اليونان، مفكرين وفلاسفة وعلماء، كانوا من أصول فينيقية عريقة أمثال هوميروس وفيثاغورس وماخوس وأقليدوس. وهذه لا شك أنها أيضاً شطحات أدبية عنصرية نرجسية لا ترقى إلى الموضوعية التاريخية المحققة ولا تتصل بالحقيقة. وسعيد عقل بالمناسبة ليس وحده، ولا الأول، في اختصار البوصلة الدعائية عند المتحمسين اللبنانيين إلّا أنه أشهرهم محلياً.

هناك عظيم آخر اسمه جبران خليل جبران. لكن إذا تجرأ أحد ونقده على استعارة بعض أفكاره من فلاسفة كبار، ولاسيما في رواية «النبي»، قاموا عليه قيامة العباسيين على الحلّاج، كما لو أن جبران كان نبياً حقاً. هذا مع العلم أنهم هم أنفسهم كانوا قد نبذوه في حياته بينهم، واستولوا عليه في شهرته بعد موته رغم آرائه التقدمية وتلميحاته الجريئة. لكن مَن يطّلع على الرسائل

التفصيلية المتبادلة بين جبران وصديقته ماري هاسكيل لن يجد فيها ما يشبه المراسلات الشغوفة حول مصير الإنسان بين آنشطين وفرويد مثلًا. ولا تشبه رسائل 'إخوان الصفا' و'خِلّان الوفا'، أو تلك التي جرت بين سبينوزا وديكارت. بل هي تشبه إلى حد بعيد رسائل الرسام كلود مونيه إلى زوجته آليس، أو رسائل الأديب أوسكار وايلد إلى صديقاته أو رسائل الروائي أرنست همنغواي إلى أحبائه... وهؤلاء، مثل جبران، جمعوا بين الأدب والرسم وعبّروا ببساطة شديدة لمراسليهم عن حبّهم أو تجاربهم اليومية الاعتيادية. لذا فإنك لا تلحظ من رسائل جبران لصديقته أنه كان فذاً أو نقياً أو مثالياً بالقدر الذي يصوّره محبّوه، وهو أصلًا بريء من دعاياتهم. أقصى ما يلحظ المراقب عن عبقرية جبران، إن صحّ توصيفها كذلك، أنها لا تتمثل بفلسفة خالصة صافية معينة، وإنما بقدرته الفذة على تبسيط فلسفات غيره بلغة السهل الممتنع. وهذا بحد ذاته إبداع عظيم وليس بالأمر الهيّن على مَن لا يتعاطى الفلسفة بنفسه أو يتقن فهمها.

هذه ليست أمثلة منفردة أو حصرية، بل مجرد عينات أخرى عن دعايات الخبثاء حول عظمة لبنان. والأمر لا يقتصر فقط على تعظيم الأدباء والشعراء، بل يشمل كل الحقول. معظم المؤثرين من كتّاب ومفكرين لبنانيين يروجون لنظرية أخرى مفادها أن الشعب اللبناني برمته واحد من أكثر الشعوب ذكاءً وفطنة في العالم. لا بل يزداد ذكاؤه حدة وإشعاعاً عندما يصبح مغترباً حسب رأيهم. لذا فالدعاية اللبنانية ترفع من شأن كل مهاجر لبناني وتصف المغتربين عموماً بالأبطال والعباقرة، فكيف لو كان المغترب جبراناً على سبيل المقارنة؟ وإذا كان الشعب اللبناني ـ بتأثير من ماكينات الدعاية ـ يعتبر الكثير من زعمائه وأدبائه وشعرائه فلاسفة، فليس مستهجناً أن يصبح جبران خليل جبران رجلًا عظيماً خارقاً، بل ربما واحداً من عظماء العالم على الطريقة اللبنانية! ولو لم يكن سعيد عقل مثل جبران مارونياً لما ناله الكثير من

التعظيم رغم تحفظات بعض العرب، سيما أنه لم يحصل على تقدير عالمي وشهرة خارقة خارج حدود المنطقة. ربما لم يوفق كثيراً أو يتألق كما تألق جبران بسبب تعصبه للبنان أو عدم تصدّيه لعصبيات الاستعمار والمحتلين، مثلما تصدّى إدوارد سعيد وأمين معلوف وجورج طرابيشي وأنطون سعادة وشارل مالك وأمثالهم على سبيل الاستشهاد...

وإذا لفتَ دخيل نظر اللبنانيين إلى أن الطبيعة الخلّابة في لبنان ومناخه المثالي وتنوع سكانه، ليست معالم فريدة، اتهموه بالحقد والغيرة، وكأن التنوع البشري والطبيعة في جزر آسيا وجنوب أفريقيا وأميركا مجرد أوهام! والواقع أن اللبناني التقليدي إذا لم يجد أجنبياً يتباهى أمامه بجمال لبنان وتميّز أهله، جادل مواطنيه في جمال قريته وتباهى بها أمامهم على الخطوط الطائفية. عجيب أمرهم لا يريدون الصواب ولا يعجبهم التصويب باتجاهه. بل لا يلّتمون على بعضهم البعض إلّا في السياحة ولا يحبون جيرانهم إلّا لمصلحة، ولا يهضمون مَن كان من غير طائفتهم، لا بل من غير مذهبهم. وإذا كان الخلاف العقائدي السني الشيعي والدرزي واضح لدى معظم الناس في لبنان، فإن الاختلاف العقائدي الماروني الأرثوذكسي مثلًا أقدم بكثير وليس أقل حدة. فالموارنة ليسوا مغرمين بالأرثوذكس ولا يريدون لهم أن ينافسوهم على المسرح المسيحي في لبنان. هم لا يريدون للوجدان الأرثوذكسي أن يتظهر في لبنان ويتجسد على قدر المكانة المارونية فيه. صحيح أن بطريركية الموارنة تقع في بكركي في قلب لبنان وتؤثر على خصوصياته، لكن بطريركية الأرثوذكس تقع في قلب الشام ما يجعلهم أكثر تأقلماً مع المحيط المسلم وتقبلاُ له من الموارنة.

هكذا هي صورة لبنان العامة أمام الغرباء في الخارج؛ سياحة وأدب وثقافة وجمال وتميّز وتراث وحضارة. لكنها في الداخل فرقة وتشرذم وقبائل وعشائر وأحقاد ومنافسات ومذاهب... والدليل على التنافس الشديد بين المذاهب

أن الأمثال الشعبية اللبنانية حافلة بالقرائن عنه ومعظمها لا يصح تكراره أو التذكير به. وقد يندهش الكثيرون من غير اللبنانيين عندما يعرفون مثلًا أن الشعب اللبناني برمته مؤمن جداً يمارس طقوسه الدينية بانتظام وشغف، إن لم يكن عن تعصب، فعن رغبة في الظهور بمظهر المتمسك بدينه ومذهبه. والدليل على هذه الملاحظة أيضاً أن الجوامع في لبنان تطفو بالشيعة والسنة يوم الجمعة إلى حدود أرصفة الشوارع خاصة عندما يكون الطقس معتدلًا وصوت الإمام مُحَمّساً. وكذلك تكتظ الكنائس بالموارنة والروم أيام الأحد وتتزين بأزهى الألوان والأناقة على روائح البخور وأصوات الأجراس...

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو إذا كان الشعب اللبناني مؤمناً بالله إلى هذا الحد من الممارسة الدينية المنتظمة، فلماذا لا يوحّدهم إيمانهم بالسماء على زعمائهم في الأرض؟ لماذا يتبعون زعامات طوائفهم رغم الجوع والمرض والعوز والتهجر؟ كيف يجلّون زعماءهم وقد أعادوهم إلى عصر التنك والحطب والاستحمام بالطشت والكيلة على بابور الكاز. أعادوهم إلى زمن سوق القرية والمقايضة وصار الناس يغسلون ملابسهم مداورة بين الأقارب والجيران تبعاً لجداول الكهرباء بين الأحياء والأزقة.. والعجب أن الناس في عز الأزمة أُجبروا، على ما أجبروا، على استعمال نفس مظروفات القهوة والشاي أكثر من مرّة وحفاضات الأطفال عدة مرات، وعلى شراء البيض بالزوج وليس بالدزينة، والأسبرين بالحبة وليس بالعلبة، والبطيخ بالحزّ، والمكسرات بقبضة الكف، والزبيب بالغرام، والشامبو بالقطارة. أما العسل والجبنة واللبنة والزيتون واللحمة، فبالمخفي و'عالواطي' وبالمناسبات... سلع كثيرة أخرى جعلوها على الناس خارج نطاق الحواس بعيداً عن اللمس والنظر أو الشم واللحس.. وليس في هذا القول تهكم أو مبالغة. تجارب قاسية مذلة عاشها اللبنانيون لأجل عيون زعمائهم ولنصرة طوائفهم...

لقد دفعوا بالمتعثرين إلى حدود الجنون والعوز والتعتير. فصار المرضى

على الطريقة اللبنانية يُفوّتون مواعيد تناول أدويتهم للتخفيف من عبء شرائها. وأضحى المضطرون يقسّمون حبوبها لتطويل آجالها. أما الحالات المستعصية كالسرطان والقلب والانفصام والخرف والتهابات الكلى والرئة والظهر والمفاصل والسكري، فمات كثير من مرضاها فداءً للزعيم الباشا، فيما تعثر الباقون بمضاعفات لا يعلم بعواقبها إلّا الله وأهالي المرضى.. ورغم كل ذلك، ما يزال الشعب اللبناني الوديع صامداً يؤلّه زعماءه ويعظّم شأنهم ويرضخ لمشيئتهم. وعلى كل الآهات والتعتير والاستبداد، يبقى الزعيم اللبناني في أعين اللبنانيين غزالًا كحيل العين ممشوق القامة لم يخلق الله مثيلًا لجماله وحنكته فضلًا عن حنانه على أوجاعنا...

وعود على بدء، فهل في هذا الوضع المزري ما يبرر السكوت عن تقاعس حكامنا، أم أن الزعامة تكتفي بالوجاهة وتعفي نفسها عن مسؤولية الاهتراء والانهيار على طريقة أنه 'قضاء وقدر'؟... إنهم زعماء دهاة يفضلون ترويض جماعاتهم وحثهم على تقبل 'المكتوب' والمصائب بدل العمل على حياكة الأمل وكتابة المستقبل. يمارسون الشأن العام بخفة، ووقاحة، وخساسة، وسفاهة، واستهتار. فلا يسع الناس أمام هذه الأحوال إلّا استغفار ربهم والشهادة له بأن «لا حول ولا قوة إلّا به».

وهكذا إذا نحن اعترضنا على أداء الزعماء وانتقدنا تهربهم من تحمل المسؤولية، قام أنصارهم علينا قيامة اليهود على المسيح أو قيام يزيد على الحسين. يقومون علينا كما لو أننا نتعرض لذرية إبراهيم أو نعترض على أهل البيت أو نعارض مشيئة الله. ناس عجيبة الأطوار والأهواء وعديمة المنطق والبداهة تضع ربّ العالمين بمستوى زعيمها. ومَن لا يصدق كلامي هذا، ما عليه إلّا أن يجول في بعض الأحياء والأزقة والمناطق الداخلية أو النائية ليقف بنفسه أمام يافطات ضخمة بالألوان لزعماء في لبنان تُمجّد سِيرهم وتقرن صورهم بأتقياء وقديسين، فضلًا عن أوصاف العظمة والخلود. ومن هذه

اللوحات ما يجعل الناظر إليها يتقيأ من شدة تملق واضعيها للزعيم القائد. إذ تتساءل إحداها على سبيل المثال: «بربك يا زعيمنا المبجل من أي كوكب أتيت؟». وتقول أخرى «لولا حرف من حروف اسمك لكنت رسولًا». ويهدد مطرب متحمس بأغنية مديح رنانة لزعيمه تنشد لحناً مفاده: «مَن يعارضك يا زعيمي وتاج رأسي إنما يعارض الله».... ويعايرنا حزبي كبير رصين بقوله: «لو لم نعِركم جنرالنا رئيساً لكان لبنان الآن في مزبلة التاريخ»... ويضيف آخر: «إن لبنان بحاجة إلى مئة سنة أخرى ليفهم رؤى قائدنا العظيم»...وآخر يقول: «لولا نضال حكيمنا لكان لبنان من قصص الماضي»... كلام مقزز لا يليق بشعب مثقف كريم عزيز.... قد يقول حريص إن مثل هذه التطبيلات لا تعبر عن آراء أغلبية الناس بالضرورة ولا تأتي إلّا من قلة قاصرة متحمسة لا تعرف الصالح من الطالح. لكن أين هذه الأغلبية الشجاعة الواعية لتمنعهم من رفع يافطات على مدّ النظر وعند كل كوع وفي كل ساحة؟

وهكذا دواليك من تخريف وتبجيل وتملق وسخافة ورذالة وقرف..... وهذا الكم من الجبن والخضوع والجهل يذكرني برسائل التوسّل والالتماس والتملق من ملوك بيروت وجبيل وصور وعكا وقبرص وأرواد إلى ملك مصر (أخناتون) قبل ٣٣٥٠ سنة. كانوا يكاتبونه بالأكادية، لغة العصر آنذاك، بعبارات يخجل الإنسان السفيه اليوم من تكرارها حتى مع نفسه، ومنها: «أقول للملك، سيدي، شمسي، إلهي، إن خادمك المطيع يتمرغ كالدودة في التراب تحت قدميك وتحت الوحل الذي تخطو فوقه. إني أركع مسحوقاً عند قدميك، يا ملكي، يا سيدي، يا شمسي، يا إلهي، أسجدها لك ٧ مرات و٧ مرات، على بطني وظهري. لقد قرأت رسالة الملك، سيدي، شمسي، إلهي، إلى خادمه المطيع. إني سأقوم بالاستعدادات وفقاً لأمر الملك، سيدي، شمسي، إلهي»...

وربما في تملق المناصرين عندنا وحماسهم إلى حدود مقززة من الرياء ما

يدفع زعماء لبنان إلى العنجهية والاستكبار والغرور وتصديق الذات.. وهذا ما يحفزهم بدوره على حشو رؤوس أتباعهم براوية انهم شعب جسور عظيم، لأن في ذلك ترضية للسذج على غبائهم.. إنه انفصام وجداني يدفع المواطن اللبناني إلى سماع كل الأصوات مُشوشة دفعة واحدة. فلا يميز فيها همس الربّ من رطانة الزعيم، ولا نداء العقل من طنين الحزب، ولا صراخ الأطفال والنساء من زعيق الخطباء....

الفصل الثاني

ليس على الأعرج حرج

ضعف ونفاق وغرور

لفهم هذا الانفصام في الشخصية اللبنانية لا بد من الغوص في جَبْلة هذا الشعب والوقوف على طباعه العجيبة وسجيته الوصولية. ولا أدل على استحقاقه لهذا الهجاء من تقصيره في كل المجالات عبر كل الأزمنة، اللهم باستثناء فترة السبعينيات الوجيزة. وحتى عندما نعرج على المزايا الحسنة في لبنان، فإننا لا نجد فضيلة جوهرية واحدة من صنع اللبنانيين أنفسهم. فكل ما يعتز اللبنانيون به ويتغنون لأجله إنما وجدوه سلفاً حاضراً ناضراً جاهزاً، كالطبيعة الخلّابة والمناخ البديع. أو انهم ورَثوه من المحتل، كمعالم الآثار والعمران والثقافة. بل حتى أبجدية «الألف باء»، التي قيل إن الفينيقيين استنبطوها من رحم الأكادية والمصرية، لم ينقشوا لنا بها وثيقة واحدة في كل لبنان تخليداً لتراثهم، ناهيكم عن ملحمة هنا أو قصيدة هناك أو وصية. بل إنهم لم يتركوا لنا حكمة صغيرة تُلخص بطولاتهم مع الأعداء باستثناء بضع شتائم وُجدت على قبر الملك أحيرام ـ على حد زعم كمال الصليبي! كيف نفهم أنهم استنبطوا هذه الأبجدية العظيمة وأطنبوا العالم عنها ولم يكتبوا بها شيئاً مهماً واحداً، دعكم عن مقارنتها بما كتبه الآخرون بلغاتهم في أوطانهم؟ فحتى البدو في قلب الصحراء وجنوب الجزيرة تركوا لأحفادهم نتفاً من قصائد وروايات البطولات بخط المسند وهو نظام كتابة قديم جداً طوّره

الجزيريون قريباً من حقبة أوج الفينيقيين (١٠٠٠ ق.م). وعليه، فإما إنه لم يكن للفينيقيين أعداء خلال تاريخهم الطويل، أو لم يكن لديهم ما يكتبون عنه إطلاقاً، أو أنهم انشغلوا عن الكتابة والأعداء بالتجارة والبحارة...

أغلب الظن أن السبب الحقيقي لعدم وجود كتابات معتبرة للفينيقيين في لبنان هو أن «الأبجدية» نفسها ليست صناعة وطنية كما أفهمونا، إنما انبثقت من خارج لبنان وتحديداً من مملكة «أوغاريت» في سوريا. وكان ذلك قبل أن يتلقفها فينيقيو لبنان ويطوعوها كلغة مقايضة وتجارة مع اليونانيين، وبالتحديد بعد اندثار «أوغاريت» الفجائي في تلك الحقبة الغامضة من تاريخ المنطقة (١٢٠٠ ق.م). ومن غرابتها وغموضها، على طريقة سدوم وعمورة، وُصفت تلك الحقبة بأول عصور الظلام ما دفع بحكامها وبرجوازييها وتجارها إلى الهروب منها واللجوء إلى سواحل لبنان وفلسطين. (أشبه بنزوح برجوازيي وتجار فلسطين إلى لبنان بهد النكبة). وكانت هذه المناطق الفينيقية قد نجت من أي تعرض لهجوم من شعوب بحرية متوحشة أو من براكين وأوبئة أو زلازل ومجاعة أو غيرها مما يمكن أن يكون قد أصاب المدن السورية الساحلية والغربية. تلك الحقبة كانت مميزة جداً في تاريخ المنطقة لأنها فصلت بين حقبة تخلف اليونان وغيابها عن مسرح الحضارات قبل اندثار أوغاريت وبين نهوضها بعده. وبتغير ظروف لبنان وتطوره في تلك الحقبة تطورت الأبجدية الأوغاريتية إلى فينيقية وتلقفها اليونانيون وعدلوها بدورهم، واستفادوا من مرونتها في استخداماتهم. لكنها رغم ذلك لم تنتشر بين الكنعانيين أنفسهم ولم تتألق في بلاد المشرق عموماً. والدليل على ذلك أن الآرامية هي التي انتشرت إلى حدود السند والهند وسادت لغةً عامية للشرق القديم آلاف السنين. لا بل أصبحت اللغة الرسمية للإمبراطورية الفارسية الأخمينية قبل تشتت لهجاتها لاحقاً في عصر الاسكندر. وما زالت الآرامية إلى اليوم مستعملة بصيغتها السريانية في بضعة مواقع سورية تماماً

كما تكلم بها السيد المسيح منذ ألفي عام. وأغلب الظن أن الأبجدية الفينيقية استعملت بأريحية في المواقع التي تاجر الفينيقيون معها في المتوسط، وهو ما تؤيده آثارهم الكثيرة هناك. ولو كانت الأبجدية الفينيقية أصلية وأقدم من الأبجدية الأوغاريتية لكان الفينيقيون قد أرّخوا لنا بها بعض ما دار حولهم من كوارث فظيعة إسوة بتسجيلات الأوغاريتيين والحثثين والمصريين في الفترة نفسها.

لكن كيف نقيس روايات الماضي على ماسورة الحاضر ونفهم مصيبة لبنان بحاله وأحواله اليوم؟ الإجابة يجب أن تظهر جليّة من خلال مقاربة سهلة وبسيطة: لبنان في الوصف الشعبي يشبه الإنسان الأعرج منذ ولادته. يأكل وينام ويرى ويفكر ويحلم ويطمح ويشتهي ويمارس كل شيء تقريباً بصورة طبيعية. لكنه لا يستطيع الجري كثيراً ولا بعيداً ولا في الظلام. لا يقوى على الهروب من أحد ولا مصارعة أحد، وإن من باب المجاملة أو المزاح... ولأن طبيعته التكوينية محدودة، فقد جاءت شطاراته وابتكاراته لتعوض عن قصوره. فكان يبحث دوماً عن عمل مربح وربح سريع.. وربما في ذلك ما يفسر أن الفينيقيين كانوا في أزمانهم نطاطين يقفزون على رِجل ونصف كالعصافير ويتدحرجون من موانيهم في لبنان إلى جزر المتوسط وأطرافه صخرة بصخرة من قبرص إلى المحيط الأطلسي. ومَن يُلق نظرة على موانيهم الرئيسية يجد أنها كانت في الأساس جزراً طبيعية قريبة من الشاطئ أو محميات صخرية جدارية لم تتطلب الكثير من عناء التسوية أو التشييد... ولا بد أن تكرار الإبحار على مئات السنين في بحر صغير مغلق كالمتوسط قد جعلهم خبراء في البحارة ومهرة في قراءة الفلك. ولما حفظوا عن ظهر قلب عناصر الأجواء وأمزجة الأمواج وأهم المعابر واتجاهات التيارات والأعاصير، تجرأوا على المتوسط وصار لهم هويةً وعصب حياة كما كان النيل للفراعنة...

والواضح من تنقلاتهم وخبراتهم وابتكاراتهم عبر مئات السنين انهم تعلّموا

فنون المساومة والمرونة والمبادلة.. كانت مقدرتهم في بادئ الأمر عجيبة على المخاطرة في عباب البحر على متن سفن بدائية متواضعة. وقد بدوا لسكان الشواطئ عبر المتوسط كما لو أنهم كانوا قد وُلدوا في أعماق البحار قبل انطلاقهم من لبنان. لكن تركيزهم فقط على التجارة والمقايضة كان استهتاراً بالمستقبل لأنه شغلهم عن بناء وطن في لبنان إسوة بأوطان الدول. لقد فوتوا على أنفسهم فرصاً لا تحصى للاستفادة من خبراتهم الخارجية لبناء أساسات داخلية متينة..

وعليه، فاللبناني اليوم يحصد ما سبق وزرعه من استهتار وهدر وسمسرة عبر تاريخه الطويل. ولا دخل لبري وجعجع وباسيل والجميل ونصر الله والحريري وجنبلاط مباشرة فيما آلت إليه تراكمات العفن اللبناني عبر القرون. جلّ ما في الأمر أن مصائب لبنان كلها تكالبت من كل اتجاه مرّة واحدة على توقيت هؤلاء الزعماء في غياب أي دعم دولي لأي منهم. إذ إن الدمامل اللبنانية كانت تنتفخ على جمر الأنانية والتآمر والدسائس والخيانات والسمسرات منذ زمن بعيد. وقد جاءت انتفاضة ١٧ تشرين لتفقأ كل الدمامل الموبوءة بالقيوح السامة بوجه الطبقة الحاكمة في ساحة الشهداء.. وبذلك يكون وعاء لبنان المعهود قد انفجر بلا رجعة وسالت منه رواسب الزمن، وقد كان أصلًا مليئاً بالتناقضات منذ أيام حكام لبنان الأوائل. هذا لا يعني أن زعماءنا اليوم أبرياء من لعبة التاريخ. أبداً... هم جاءوا من رحم اللعبة وقبلوا اللعب بقواعدها واستمروا بها مدركين سلفاً تراكم الفساد والخراب والفشل على حساب مستقبل لبنان وشعبه...

كانوا وما زالوا...

اليوم عندما ننظر حولنا إلى الزعامات الحاكمة في لبنان نرى كل منها يتمترس في مربع أمني يُعرف لها أو باسمها حصراً. أي إن 'عين التينة' هي

مقر نبيه بري، و'الضاحية' محل نصر الله، و'المختارة' لوليد جنبلاط، و'الشلوحي' لجبران باسيل، و'بشعلي' لسليمان فرنجية و'معراب' لجعجع إلخ... وهنا نرى الواحد منهم يستنكف زيارة الآخر في مقره مهما استدعت الحاجة وذلك لأسباب وجاهية نرجسية أو أمنية. ويُفضّل الواحد منهم ضرب هاتف غريمه على طريقة 'دقيتلك لكن خطك كان مشغولاً'... أو على طريقة 'علّملي لأعلّملك ودقلّي لأرقصلك'، أي بهلوانيات واستعراضات وهمية توحي بالحرص والاهتمام لكن لا تعدو كونها مجرد طرف من حلاوة لسان لاحتواء الاتهام واللوم والعتاب. وهذه الرزمة من الجفاء والتنافس والغيرة لها جذورها في التاريخ وتعود إلى أيام الفينيقيين كما سبق وأوحيت. يومذاك كان زعماء المعمورة يتواصلون مع بعضهم البعض مرغمين بأمر من محتل أو لمحاصصة لا مفر منها أو لمجاملة في عيد أو مناسبة جامعة....

قسم كبير من المهتمين بالشأن اللبناني لا يعرف حقيقة الفينيقيين، ولا سرّ تعلق اللبنانيين بالرواية الفينيقية! فهم يعتقدون خطأ أن لبنان، منذ تواجد أهالي الكهوف فيه، كان حكراً على قوم مميز اسمه الفينيقيين. أي إن الفينيقيين برأي هؤلاء الغيارى هم أول من وُجد على أرض لبنان أباً عن جد. لكن الصحيح أن سكان لبنان هم سوريون متنوعون كباقي سكان بلاد «سوراقيا» الكبرى. فهي أرض الفردوس وملقى مخلوقات المنطقة برمتها، سكنها وعبر فيها قبل زمن الإسكندر وانقراض الفينيقيين، كلٌ من السومريين والأكاديين والمتانيين والأشوريين والبابليين والأوغاريتيين والأبليين والحثيين والكنعانيين والآراميين والأموريين والمصريين والفرس... إنها بلا شك خلطة بشرية فريدة وخميرة إنسانية حضارية رهيبة تفسر الدهشة والإعجاب بالهلال الخصيب عند الكثير من الأمم، وتثير الغيرة والحسد عند بعضها...

مصيبة اللبنانيين عموماً أنهم أوهموا أنفسهم بأنهم ليسوا نازحين من تلك الحضارات وليسوا هاربين في لبنان من الخدمة العسكرية فيها، أو أنهم ليسوا

صيادي سمك وسردين وصَدف وفُرَص.. أقنعوا أنفسهم أنهم مخلوقات ’فينيقية‘ فريدة مميزة، فصدقوا كذبتهم! وقد تمادوا بها إلى درجة أن منهم من زعم أنه ’الفينيقي‘ الوحيد شرق المتوسط، وأن الفينيقيين وحدهم هم سكان الساحل اللبناني حصراً، وكأنه لم يكن هناك مَن كان يُسمى بالفينيقيين غيرهم على سواحل سوريا وفلسطين! بل منهم مَن ذهبوا إلى أبعد من ذلك وروّجوا أن السيد المسيح نفسه كان فينيقياً، وكأنهم بذلك يريدون أن يضيفوا وقاراً على وقار المسيح (؟) أو يستعيروا من أكليله لرؤوسهم على حسابه؟ وإلا فما معنى جر سيدنا المسيح إلى حارات لبنان وسياساته؟

حقيقة الأمر، وقد تكررت وأُعيدت مراراً، إن اسم «الفينيقيين» نفسه مجرد لقب أطلقه اليونانيون على تجار البحر في الساحل السوري، من أرواد وشمر شمالًا حتى عكا وحيفا جنوباً. وعليه، فهم مجرد عوائل أعمال (أوليغارشية) متفرقة وليسوا عرقاً مميزاً من بلاد افتراضية اسمها ’فينيقيا‘، ولا هُم ’لبنانيين‘ من بلد لم يكن موجوداً باسمه أصلًا. حتى ناسهم وجيرانهم في المحيط الكنعاني لم يصفوهم يوماً بالفينيقيين، لا تلميحاً ولا مباشرة.. والطريف في هذا الصدد أن أكاديمياً إسرائيلياً يدعى «مائير إدراي» من جامعة حيفا أعد عام ٢٠١٨ دراسة مسهبة عن الفينيقيين وذكر في معرضها (صفحة ٩) أن فحوصات DNA أجريت على هياكل عظمية من مدافن فينيقية في صيدا تعود إلى العام ١٧٠٠ ق.م. فوجدوا فيها جينات «عيلامية» (فارسية) كثيرة. وهذه النتيجة دفعت بالدكتور الإسرائيلي إلى الاستنتاج أن ما زعمه اليونانيون (هيرودوتس) عن أن أصول الفينيقيين تعود إلى أطراف الخليج العربي (الدلمون) المتاخم لبلاد فارس، قد لا يكون زعماً بعيداً عن الصواب في نهاية المطاف. وهذا التلميح وإن يجعل من الفينيقيين عرقاً فاخراً ويرجعهم إلى جذور آرية مميزة، إلّا أنه لا يمكن الأخذ به قطعياً لأن

تحليلات الحمض النووي تبقى مشبوهة ـ حسب قول خبير الآثار الأميركي المشهور نورمان فينكيلستين.

كان البحر لهذه الأُسر الفينيقية كالأوتوستراد السريع، والعوم فيه كان أسهل عليها من التنقل على الدابة في غابات سوريا ولبنان. كانت عائلات كنعانية متمرسة بصناعة السفن وخبيرة في شؤون البحار. وكانت تتنافس مع بعضها البعض على جذب الزبائن لبضاعتها مرّة، وعلى إغراء الغرباء لحمايتها مرات عديدة. وكعادة زعماء لبنان اليوم في طعن بعضهم البعض بخناجر الضغينة والتنافس والحقد والغلّ والغيظ، كانت جبيل في عزها مثلًا تتحالف وتُتاجر مع مصر، بينما صيدا كانت تتعامل مع الأشوريين نوبة ومع الفرس نوبات، وصور كانت تتناغم أطواراً بين الحثيين والميتانيين على سبيل المقاربة العامة. كانوا منقسمين على بعضهم البعض إلى درجة أنهم أنفسهم لم يطلقوا اسماً موحداً على حالهم عبر تاريخهم الطويل. لم يكن فينيقيو جبيل مثلًا ينعتون أبناء صور بالفينيقيين، بل بمجرد قوم صور، بعكس أهالي صيدا وصور وجبيل اليوم ـ كلهم يُسمون ـ ويُعرّفون عن أنفسهم ـ «لبنانيين» نسبة إلى لبنان الحديث وعاصمته بيروت. فيما سكان هذه المدن آنذاك لم يطلقوا على أنفسهم مرّة واحدة لقب «فينيقيين»، لا سيما أن ما يسمى بـ «فينيقيا» لم تكن موجودة أصلًا في الواقع الجغرافي ولم تكن لها عاصمة واقعية.

ولعل ما ساعد اللبناني عبر التاريخ على أوهامه بوجود «فينيسيا» في مخيلته أن جيرانه لم يحرجوه يوماً في ادعاءاته الفينيقية أمام أحد ولم يفضحوه بين الغرباء. لا بل الواضح من رسائل «تل العمارنة» بين «أبي ملكو» (؟) حاكم مدينة صور وملك مصر «أخناتون» قبل ٣٣٧٢ سنة أنها لم تأتِ مرّة على ذكر الفينيقيين، ولا على أي شأن مميز عنهم كأمة أو جماعة أو قبيلة أو ديانة، ناهيك عن كيان عظيم أو دولة. وعليه، فإما أنهم لم يكونوا عظماء إطلاقاً في تلك الحقبة المألوفة، أو أنهم لم يكونوا جنساً واحداً، أو أنهم لم

يكونوا مؤثرين على القدر العظيم الذي يتمناه المتعصبون والغيارى اللبنانيون اليوم.

كان سكان الساحل الشرقي بالنسبة لمصر آنذاك كسائر الأقوام والعوائل الحاكمة المتنافسة، أي مجرد دويلات مدن يحكمها ملوك صغار في التضاريس الكنعانية. كانت لكل منها جغرافيتها المحدودة واختصاصها وخبراتها، كصناعة السفن والزجاج، أو الزخرفات والصباغات، وإعادة تصدير ما كان يُستورد من الحبشة وبلاد فارس. والدليل على عدم تألق الفينيقيين كشعب موحد بين الحضارات حينذاك هو أن التوراة التي أُعدت أسفارها الخمسة الأولى بعد «أخناتون» بمئات السنين (٥٨٧ ق.م) ـ وذكرت لبنان أكثر من سبعين مرّة وأوردت أقواماً كثيرين منهم العرب ـ لم تصف سكان لبنان ولا مرّة بالفينيقيين، بل أشارت إليهم بصفتهم الكنعانية البديهية المتداولة في حينه كجزء من المنطقة.. ثم إن انقسامهم إلى عدّة دويلات مدن متنافسة ـ مع صعوبة التواصل بينهم عبر الجبال والغابات والأودية والمسالك الوعرة الخطرة ـ حال دون توحدهم أو مقدرتهم على بناء كيان موحد معتبر جدير بالذكر على منوال حضارات تلك العصور.

من هنا، فإن 'سكان لبنان الأصليين'، منهم مَن وصل إليه من جهة الشرق من الداخل السوري العميق أو من أطراف الخليج أو من الداخل الكنعاني الفلسطيني. ومنهم مَن جاءه من الغرب مبحراً على أمواج المتوسط. وفي جميع الحالات تميز بعض الواصلين إليه بالتجارة والإبحار أثناء حقبة من التاريخ، فسُميوا بالفينيقيين من قبل اليونانيين بالنظر إلى تميز سلعة واحدة من سلعهم عن باقي سكان سوريا. وبالإيجاز المفيد أن أهالي صور وصيدا اكتشفوا على شاطئهم الجميل أصداف محار «الميوركس» ذات اللون البنفسجي، فتوصلوا منها إلى أصباغ ثمينة وأصبحت مورد رزق جديداً وفريداً. كان إنتاج قواقع الصَدَف مضنياً ويحتاج إلى عمالة كثيرة وحماية

مشددة، خاصة أن أوقية (شامية) واحدة من صبغة الأرجوان كانت تتطلب نحو ربع مليون محارة من الحجم المتوسط، أي إن إنتاج الكيلو الواحد كان يلزم نحو مليون وربع المليون صدفة، فكيف بمئات الكيلوغرامات لإنتاج ما يستأهل الاتجار به؟ لذلك كانت عصارة الأرجوان (الفيونكس) تباع بالغرام تماماً كما يباع الزعفران اليوم.

كان ارتداء الألبسة الفاخرة بلونه الأحمر القانئ (البنفسجي) حكراً على الملوك والنبلاء والأرستقراطيين وكهنة المعابد. وهو للمفارقة تقليد ما زال مستمراً حتى يومنا هذا، نراه في ألبسة الكرادلة أيام الأحد ومناسبات العوائل المالكة في أوروبا وبعض المنتديات السرية والمحافل الطقوسية. والأرجح أن تسمية سكان الساحل الكنعاني نسبة لانشغالهم بصدف «الفوينكس» وإنتاج الصباغة البنفسجية منه، إنما هي تسمية دقيقة فعلًا بالنظر إلى احتكار هذه الصناعة هناك. ضف إلى ذلك تميز نوعية زبائن الأرجوان من أصحاب السلطة والنفوذ ونشر الدعاية والترويج في 'الأسواق العالمية'. فهؤلاء الزبائن الصفوة كانوا آنذاك بمثابة وسائل الإعلان والإعلام العالمية في يومنا الحاضر. والأمر هنا أشبه بتسمية سلطنة عُمان قديماً ببلاد «ماجان» نسبة إلى كلمة «مكان» الأكادية التي كانت تشير تحديداً إلى مكان النحاس والمتاجرة به بواسطة السفن. أي إنها تسمية دخيلة كان الأكاديون يطلقونها على عُمان بسبب شهرة أهلها في صناعة النحاس وركوب السفن طويلًا وبعيداً من الهند حتى جنوب أفريقيا...

وهكذا، فالفينيقيون لم يُسمّوا أنفسهم فينيقيين وإنما اشتهروا بالاسم لدى زبائنهم اليونانيين بسبب اتجارهم بالصباغة الأرجوانية. ضف إلى ذلك أنها كانت تجارة رائجة أصلًا بين الصوريين والصيداويين مع كهنة بلاد سوراقيا ومصر إلى درجة أن المؤرخ اليوناني هيرودوتس شطح بخياله مرّة ونسب بَشرة الفينيقيين إلى اللون الأرجواني! وعليه، فالتسمية الحمرية البنفسجية

(فونكس) هي تسمية يونانية صرفة لا علاقة للكنعانيين (او اللبنانيين) باختيارها، تماماً مثلما أطلق الأكاديون تسمية «ماكان» (ماجان) على عُمان، أو كما أطلق الفرنسيون اسم «ساحل العاج» على الساحل الجنوبي من منطقة غرب أفريقيا نسبة لتجميع العاج وتصديره. لكن بعكس اسم «ساحل العاج» الذي ما يزال متداولًا منذ أكثر من ٤٠٠ سنة، فإن التسمية الفينيقية خفتت بعد أن دمّر الإسكندر صور (٣٣٢ ق.م) وتلاشت مع ورثته السلوقيين ورجع أهلها كنعانيين كباقي سكان بلاد الشام! وعلى ما تقدم، فمن الطبيعي أن يفاخر اللبنانيون اليوم بأفضل ما كان عندهم في حقبة من حقب الزمن... هذا مع العلم أنه حتى أفضل حقبهم تلك، لم يكن الفينيقيون خلالها مستقلين أو موحدين أو أحراراً.

إذا عُرف السبب

هذا هو السبب الجوهري الذي دفع اللبنانيين فيما بعد إلى جعل التسمية الفينيقية عنواناً عريضاً لمجد لبنان، باعتبار أن الحقبة التي برع أجدادهم فيها أيما براعة إنما كانوا يتاجرون أثناءها بالبضاعة الأرجوانية النادرة ويقايضونها عبر الإبحار. تلك كانت أنجح فترة لهم في كل تاريخ الساحل الكنعاني على مرّ العصور. ولو كنت مؤرخاً كهيرودوتس أو فيليب حتي أو كمال الصليبي لأرّخت حصرياً وخصيصاً لحقبة الأرجوان وحدها، وفصلتها عن حقب الفخار والخشب قبلها، أو النبيذ والدبس بعدها. ولربما أطلقت على لبنان اسماً آخر يعكس صناعة الأرجوان؛ فقد كان يومها كاليورانيوم المخصب اليوم، وكان الفينيقيون نجوم العصر في ذلك الزمن، ليس من حيث القوة والحضارة، وإنما بسبب البضاعة والبحارة والتجارة. والواقع أن سكان الساحل اللبناني كما بينت لم يكونوا سوى كنعانيين حرفيين أكثر منهم كنعانيين مزارعين أو محاربين كما في الداخل. وعندما لجأ الموارنة إلى جبال

لبنان بعد ١٣٠٠ سنة على انقراض الفينيقيين، أخذوا يُحيكون ثياب مسيرتهم بأبر شجر الأرز ويصبغون أزياءهم الطقوسية باللون البنفسجي، فصارت الجبال لهم بالإصرار رمزاً ثقافياً، وصاروا هم لها بالتضحية ترساً منيعاً.

ولما تقرر إنشاء لبنان في أعقاب انهزام الأتراك وانتهاء الحرب العالمية الأولى، رأى الموارنة أن يُحيوا تميز نضالهم في لبنان عن شعوب المنطقة من خلال إعطاء لبنان 'ماركة مسيحية فينيقية' مسجلة لدى الغرب أشبه بتميزه عند اليونانيين قبل ٢٨٠٠ سنة. وسرعان ما دعّموا هذه 'الماركة' وروجوا لقيمتها التاريخية التراثية الغربية من خلال شجر الأرز كرمز أزلي شامخ. صار لبنان في الوجدان الماروني قطعة واحدة مجبولة بشجر الرّب والفينيقيين والغرب والمسيح معاً. في حين أن هذه العناصر (الأرز والفينيقيين والغرب والمسيح) منفصلة تماماً عن بعضها البعض من ضمن عناصر كثيرة استفاد لبنان الكبير من خصائصها. وهذه العناصر الأربعة وإن كانت متاحة في لبنان قبل مجيء الموارنة إليه بمئات القرون، إلّا أنهم ربطوها ربطاً محكماً لصالح طموحهم الاستقلالي ونزعتهم التميزية. فالأرز مثلًا ليس أقدم الشجر ولا أكبره، لكن لا بد أنه لوحة ربانية في الوجدان العام حسب تعبيرهم، ولا سيما أنه فعلًا بديع مُلهم على أول قمة جبل تصادفك بعد الصحراء باتجاه الغرب. وصحيح أن الفينيقيين ليسوا فراعنة ولا فلاسفة لكن لا بد أنهم كانوا جماعات مميزة نبيهة في الجغرافيا والبحارة والتجارة. وصحيح أيضاً أن ارتباطهم باليونان لم يكن مع أقوى أو أعتق حضارات المنطقة لكن يكفي أنها غربية المنشأ فلسفية الهوى وبعيدة عن صحراء العرب! أما المسيح، فصحيح أنه لم يولد وينشأ في لبنان لكن لا بد أن دور الموارنة في الاستبسال للدفاع عن رسالته والترويج لخصوصيتهم على مستوى المشرق قد كرّس متانة تعلقهم بلبنان، وبالتالي جدارتهم في استحقاق البلد أكثر من غيرهم. إنها ربطة مارونية محكمة وخلطة ذكية على الطريقة اللبنانية، لكن طعمها الآن صار باهتاً لأن الموارنة لم يتوحدوا للحفاظ على إبقاء بريقها نضراً في المشرق.....

وعلى هذا المنوال، كل زعيم في لبنان اليوم بلا استثناء لديه أرزه الخاص وثوبه البنفسجي فصّله على روايات أجداده وطقوسه وحاكه حسب أمانيه ومعتقداته ومصالحه. ومع أن التصرفات النرجسية للزعماء التقليديين عموماً واستقوائهم بالخارج يشبه ما كان الفينيقيون عليه من انقسام وتنافس وتحاصص، فإن حكام لبنان الجدد كانوا، منذ تأسيس لبنان الحديث، وما زالوا عاجزين عن حياكة وطن وقور رصين رغم مرور أكثر من مئة عام على انتهاء الاحتلال العثماني. ربما لأنهم، مثل الفينيقيين قبلهم، كلٌ له جذور وفروع ومعتقدات تخصه وليس بينهم جامع أقوى من وجدانهم وحنينهم لأصولهم الفارسية أو البابلية أو الأشورية أو الحجازية أو اليمنية أو السورية أو غيرها...

ساطع كالشمس

ولعل ما ميز الناس الذين لجأوا إلى لبنان عبر تاريخه أنهم اكتسبوا اسمه كناية عن اسم جبله وتميزوا به عن الجوار المنبسط. واسم جبل لبنان كان أبداً ساطعاً كالشمس في سجلات الحضارات الأخرى فضلًا عن أرشيف إبلا وملحمة جلجامش والتوراة. والسبب في ذلك لا يعود إلى براعتنا في التسويق لقمم جبالنا، بل لأن جبال لبنان الشامخة عملياً تفصل بين فلاة الصحراء المقفرة وبين شاطئ المتوسط البديع المليء بالحياة والعابر لثلاث قارات. وجبال لبنان كانت أبداً عائقاً صعباً لا يتغير في وجه الغزاة منذ زمن الأولين واسماً معبراً لا يُنسى في أذهانهم. وكاسم لبنان، فإن طباعنا المتجذرة من بلاد الشام والجزيرة لم تتغير هي الأخرى عن طبيعتها الأولى حسب مواقعها الأصلية. لذلك فنحن رغم انحشارنا في هذا «اللبنان» الضيق، ما زلنا معلقين بأطلال أوطاننا الأصلية تماماً كتعلقنا الآن بقمم الجبال. كل منا له في وجدانه الخاص روايات تُحكى عن مواطنه الأولى قبل

النزوح إلى لبنان وعن النضال والتهجير والعذاب والقهر. لكننا نختلف فقط على كميات الدموع التي ذرفناها والدماء التي نزفناها والعَرق الذي نضحناه على الطريق الطويل أثناء 'مشوار' لجوئنا إلى لبنان. نختلف على الولاءات للأجداد والحُماة والعبارات والتراث وعلى التطلعات والمعتقدات والأماني. وفي هذا ما يوضح مصيبة لبنان الكبرى منذ اكتشافنا الأرجوان إلى اكتشافنا الغاز والنفط. والملفت في أمرنا عبر التاريخ أن حلفاء الفريق الواحد منا هم دائماً أعداء للفريق الآخر على مبدأ أن صديق العدو عدو... بمعنى أنه لم يكن هناك فريقان في لبنان لهما نصير أجنبي واحد أو يتشاركان نفس الحليف الأجنبي. والأمر اليوم ما زال على حاله لم يتغير لا شكلًا ولا مضموناً. حيث إن صديق الكتائب مثلًا هو عدو لحزب الله، ونصير التيار هو خصم الكتائب، وندّ القوات هو صديق أمل، وحليف الاشتراكي يدور في فلكه حسب دوران سيده. وهكذا هي الأمور منذ البداية وعلى حساب ما يفترض أنه الوطن النهائي لشعوب وقبائل «من كل واد عصا».

لا جدال أن كافة النازحين القدامى والطوائف في لبنان أُهينت وعاندتْ وهادنتْ، وإن بدرجات. حَكَمت وتحكّمت. ظَلمت وظُلمت. أبناؤها كلهم استنجدوا بالغرباء واستقوّوا بالحُماة على خصومهم في الداخل... التقوا في جبال لبنان ووديانه على دولاب القدر ومصير واحد. ومن هنا يكمن مصدر التعميم لمفهوم «الذهنية» اللبنانية والأرجوحة الوطنية الهشّة. كلٌ «يداكش» الآخر على تراثه ويتباهى بأفضلية جذوره على فروع غيره. يتزاحمون فوق المسلمات ويزوّرون الوقائع وكأنهم يستطيعون فصل الزمن عن المكان! كلهم متعثر في مركب مثقوب واحد. لا أحد يريد السقوط منه ولا التفاهم على النجاة فيه. كلهم يحاول ربط ماضيه المؤلم بمستقبله الموعود. يقارب صراع البقاء من شُبّاك الطائفة ويحلم بالمستقبل من باب الزعيم. كلهم زعموا الدفاع عن أرزه لكنهم لم يتوانوا عن بناء السفن لأعدائهم من خشبه. وما لم

يوازنوا اليوم بين «البهورة» الوطنية المزيفة وبين الواقع الحقيقي من سقف التاريخ وعلى أرضية المواطنة، سيبقون غارقين في دوامة الطائفية والزعامة والفساد والارتهان للخارج... والأهم، ما لم يتفقوا على هوية موحّدة وواضحة للبنان سيبقى ضعيفاً مفككاً ومُستباحاً. فلغاية اليوم لا أحد يعرف بعد إنْ كان لبنان عربياً أو أوروبياً. مسلماً أم مسيحياً. أصيلًا أو فينيقياً. جزءً من الهلال الخصيب أو ركناً في بلاد الشام. دينياً أو قومياً. رأسمالياً أو اشتراكياً. طائفياً أم توافقياً. إقطاعياً أو سيادياً. مليشياوياً أم أهلياً.. غنياً أم فقيراً؟... إنه كهف الأسرار وأمّ الألغاز، ولا ريب أنها فضيحة كبرى أن تُلقى مثل هذه الأسئلة من مواطنيه وخصومه على السواء رغم مرور قرن كامل على تأسيسه؟

فإذا بالباشا زَلَمي

هذا هو باختصار أصل اللبناني النموذجي ووضعه العام. كلٌّ عنده عن لبنان صورة معينة مُستَنبطة من وجدان بعيد مجذر بالزمن ومعقود على آمال رومانسية. أما إذا سألت معظم مثقفي لبنان ونخبه الأدبية والتاريخية عن صورة لبنان في أذهانهم لأطنبوا في الحديث وبالغوا عن خصوصية شعبه وأجمعوا على فرادته بين الشعوب. بعضهم ما زال يقولها عن إيمان وقناعة ويعتبر اللبنانيين مبتكرين وخارقين رغم الأدلة بأنهم ليسوا سوى تجار وبحارة وسماسرة قديرين. بعض آخر يكرر لك الزعم بعظمة الشعب اللبناني من باب الترويج الزائف والدعاية، لأن الرياء والمكابرة أهون عليه من تقبل تبعات الحقيقة. بعض آخر من المعنيين والزعماء لا يريد تجاوز نغمة لبنان «سويسرا الشرق»، فتراه يقف عند السبعينيات ويتوقع منك أن تبجّله وتشاطره الفخر والاعتزاز بإنجازات تلك المرحلة. بل إنه لا يريد، ولا يقوى على، تصور لبنان آخر بدون 'أشياء سبعينية' وردية. وهذه مجموعة لا بأس بها من المفكرين التقليديين التي شهدت على بريق لبنان ووهجه في كافة القطاعات ما جعله

فعلًا منارة المنطقة برمتها ومحط الحسد ومصدر الغيرة والإعجاب في حينها.

وسواء أقر معظم اللبنانيين بغرورهم أو جهلهم، فهناك قلة من الباحثين الموضوعيين تجاوزت قشور اللبنانيين التقليديين وفضحت عيوبهم، حتى قبل افتضاح أمرهم في أعقاب الحرب الأهلية. وقد تبين لهؤلاء البحّاثة أن الاقتتال والفوضى والسمسرة والاستهتار هي القاعدة الأساسية في تاريخ لبنان، فيما 'سويسرا الشرق' و'العيش المشترك' و'التعاضد الوطني' كانت الاستثناء فيه. ولا أدلّ على ذلك من وصف المفكر اللبناني ميشال شيحا كما ورد على لسانه في كتاب فواز طرابلسي 'صلات بلا وصل' إذ جاء فيه بالحرف:

«إن لبنان طريق دولية، ومفترق طرق ومحطة وحلقة وصل ورأس جسر وسوق عامة ومخزن وساحة عامة ومنطقة حرّة وملجأ للبشر والرساميل وبهذا المعنى الأخير، فلبنان هو سويسرا الشرق، وهو أيضاً شبه جزيرة موناكو بما هو جنة ضريبية، ومركز للسياحة الباذخة وألعاب القمار» ....

وأمام هذا الاستنتاج، لا أدري صراحة إن كان كلام شيحا قد جاء من باب الفخر والاعتزاز أو من باب التندّر والخجل أو التعجّب والاستهجان، أو ما إذا كان مجرد توصيف أكاديمي موضوعي أمين! لكن في جميع الحالات، فإن وصفه للبنان لم تدخله عبارات الإجلال والتقدير في وصف الدول المرموقة، كالوطن والدولة والأمة والشعب وما شابه.... وعلى نفس القناعة والتهكم تقريباً، لم يكن غريباً على مؤرخ موضوعي عتيد مثل كمال الصليبي أن يصف هو الآخر لبنان كـ «بيت بمنازل كثيرة»، وهي عبارة رصينة كناية عن حقيقة لبنان كسوق عامة بأبواب مشرعة، أي كسوق واحد ومحلات كثيرة على طريقة «سوق الحميدية» في دمشق أو «البازار الكبير» في إسطنبول.. إنه خان للعارضين والشاريين ومعبر للمهاجرين من كل حدب وصوب. إنه ملجأ

للنازحين والهاربين المشكوك بذممهم والمنبوذين وقطاع الطرق وصيادي الفرص والقراصنة والسماسرة والطامحين إلى مستقبل أفضل. كلهم قصدوا لبنان عبر الأزمنة ملاذاً آمناً سواء سعياً للأمن والتعبير الحرّ عن معتقداتهم، أو للرهن والمقايضة والتجارة، أو الاستقلال أو السيادة والتحكم. فإن كُنتَ فِي شَكٍ في أصول اللبنانيين المتعددة هذه، انظر إلى مائدة المازة دليلًا مبرماً على تنوع أجناسهم حسب اختلاف أطباقهم وأوطانهم الأصلية!

هذا كلام صحيح وقديم، لكن أبطالنا وأدباءنا وعلماءنا وسياسيينا وبطاركتنا وشيوخنا وإقطاعيينا تآمروا مع بعضهم البعض على نكران الواقع الأليم من غير أن يدروا. كلٌ ـ لأسبابه الخاصة بصراع البقاء ـ صوّر لبنان وأهله من أجمل تكوينات الكوكب، لا لقيمة البلد الجمالية وحسب، بل ـ والأهم ـ لرفع شأن شخصه وتمييز ذاته أمام الجيران والأعداء والأسياد على حد سواء. من هنا نفهم مبالغات كتابنا الأسبقين في التغني بلبنان تميزاً بين الأمم، ونفهم أيضاً إشاداتهم بعنتريات فخر الدين الثاني مع العثمانيين مثلًا، ونفهم أيضاً «فينقة» الانتماء الوهمي أمام العرب، ونفهم كذلك مقولة تنوعنا الطائفي وحضارتنا المجذرة في تربة الزمن.

ولغاية اليوم، ورغم انتشار استعمالات الإنترنت في العالم، فإن لبنانيي المهجر بمعظمهم لا يترددون أمام مضيفيهم بالغربة في المبالغة في أصولهم وجمال لبنان. فيزعمون لهم بداية أنهم ليسوا عرباً وإنما من نسل فينيقي فريد ومن بلاد أرزها من العجائب وجبالها تلامس السماء وحضارتها تطوي بدايات التاريخ! يصورون لبنان أمام الأجانب والغرباء وكأنه، على أغنية وديع الصافي، قطعة من السماء لم يخلق الرب مثيلًا لها. وهذه مبالغات فاضحة يجازفون بمصداقياتهم لأجلها رغم رحلاتهم إلى بلدان أكثر جمالًا وأرقى من لبنان بمرات. لكن، كالعادة مع الغرباء عبر السنين، فإن الأجانب عموماً مؤدبون يتفهمون حماس اللبنانيين للبنان ومبالغاتهم في جماله ودوره وتاريخه. بيد أن

هذا لا يلغي السؤال المُلح دوماً هل فعلًا هناك مبالغة في توصيف خصوصية اللبنانيين بين شعوب الأرض وجمال لبنان ومكانته بين الأمم؟

الإجابة ببساطة شديدة، أجل، هناك تهويل غير مبرر في التعصب إلى لبنان إلّا من باب الحنين والعاطفة، كقولك مثلًا إن أباك أفضل من آباء الآخرين. ومهما حاورت اللبنانيين، مسيحيين كانوا أو مسلمين، فإنك تُصدم حقاً كيف بقدرة قادر يضعون خلافاتهم جانباً ويتفقون على أن اللبناني عجيبة من عجائب البشرية. يعتقدون أنهم مميزون عن باقي البشر، وخاصة عن العرب، ثقافة وعلماً وخبرة وذكاء! لا لشيء سوى لأنهم لبنانيون... وإذا قلت «هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» قالوا لدينا شجر الأرز، وصخرة الروشة، ومغارة جعيتا، وبعلبك، وعنجر، والليطاني، والعاصي، وقمم جبال، وقلاع، ومزارات، وأربعة فصول، وخروّب وبلوّط وصفصاف وصنوبر وزيتون ومرقد عنزة الخ. وتقول 'طيّبْ' هاتوا شيئاً واحداً صنعتموه بأياديكم غير ما كان موجوداً في الطبيعة أو غير ما ورثتموه عن المحتل أو اقتبستموه من الخارج! بل حتى تراث لبنان التاريخي، فهو ليس الأقدم والأضخم مقارنة بحضارات الشرق الأدنى، ناهيك أنه يعكس عظمة المحتلين في لبنان وآثارهم وليس مقدرة اللبنانيين فيه، اللهم باستثناء المعالم الفينيقية «المتواضعة» على الساحل. وأقول متواضعة مقارنة بعمران الأكاديين والبابليين والأشوريين والحثيين والمصريين واليونانيين إلخ! وإذا راجعنا لوائح اليونسكو على سبيل الدلالة، فإن لبنان لن يأتي على قائمة التراث العالمي قبل العراق وسوريا ومصر وتونس والأردن. عَلام إذاً هذه المبالغة وهذا الغرور يا شعب لبنان؟

نعم لدينا وديع وصباح وفيروز. ولدينا ميخائيل نعمة وانطون سعادة والبطريرك حويك وأمين الريحاني وبطرس البستاني وسعيد عقل وكمال جنبلاط، ولدينا رجالات عظام في كل المجالات، فضلًا عن مبدعين في الدبلوماسية والفن والطب والاقتصاد والأدب والتجارة. لكن ما هي يا ترى

نتيجة ابداعاتنا العظيمة هذه في المحصلة العملية النهائية بعد مئة سنة من التأسيس؟ دعك عن جوائز «نوبل» وطلعات «ناسا» إلى الفضاء، فهذه ليست واردة في بال زعمائنا أصلًا وغير منجزة بعد. بل حدثونا عن مشاريع نهوض وعمران عادية، أقله مقارنة بدول تشبه لبنان في الحد الأدنى. أين هي الطرق السريعة والسدود المتينة ومحطات الطاقة والأنفاق وشبكات البنى التحتية والمكننة والصناعات الخفيفة والمزارع الآلية والمتاحف إلخ؟ لبنان بعد مئة عام على تأسيسه صار مثل ذلك البدوي الذي توسل لزائر حضري أن يبني له منزلًا يجمع عشيرته فيه ويحميها من متطفلي العشائر الأخرى ويقيها حر الصيف وبرد الشتاء. وعندما عاوده الحضري بعد غياب، وجده وقد نقل دابته وماشيته إلى المنزل وانتقل هو وأولاده للعيش في الخيمة على طريقة الطبع غلب التطبع. أعطتنا فرنسا استقلالًا مميزاً في بلد بديع لا نظير له وسط صحراء قاسية، فحوّلناه إلى زريبة، وكأننا لم نعتد العيش إلّا ضمن عقلية القبيلة والترحال والمقايضة التي اضطررنا من رحمها للنزوح إلى لبنان عبر الزمن.... أما أزياؤنا التي تلقفناها أثناء الترحال والاختلاط مع الروماني واليوناني والتركي والإفرنجي وقلدناهم فيها، فهي مجرد مظاهر مجاملة وتملق لا تمت إلى عاداتنا الفطرية الأصلية التي كنا نمارسها في حاراتنا وأحيائنا قبل نزوحنا إلى لبنان. وصاحب العادة كما يقول المثل لا يقلع عن عادته بسهولة، ويطلع عن ودّه ولا يطلع عن طبعه.

مميز لكن مغرور

للأسباب التي أوضحتها عن تنوع الأصول اللبنانية وحتمية التنافس، فإن اللبناني النموذجي يبالغ في قدراته ويهوّل في توصيفاته، فضلًا عن طبيعته المُراوِغة من الطراز الرفيع. لا يُضاهيه في العالم إلّا قليلون. إنه مطاط لزج يُفصِّل المنطق حسب رغباته وملذاته ويبحث دوماً عن الذرائع الفورية

والحلول السريعة. ولو اقتضت مصلحته الشخصية لأقسم من أجلها بالكتب السماوية والأولاد وربّ العالمين. إنه عنيد في عدم المقايضة لغرائزه لكنه مطواع أمام البيك والأمير وبرفقة الباشا والأفندي. لا شي يَهمه في العالم ما دام «القاضي راضي» والعشيرة بشيرة. إنه يحيا بمنطق «إذا مِتّ ظمآناً فلا نزل القطر» ويعيش بفلسفة «يا جبل ما يهزك ريح». منطق لا مساحة فيه لإرادة الطبيعة. ولا لمصلحة الجماعة على الفرد. ولا لغير الطاعة والخضوع للزعيم. إنه مغرور إنتهازي، آني، تكتيكي، طموحه بسقف الغاية واللحظة. وإلا فكيف نفسّر أن اللبنانيين لم يلتفوا يوماً على طاولة المواطنة والقانون والنظام لبناء شيء محترم؟

هذه صفات كاريكاتورية عامة مُوَحِّدة فرضتها المنافسة الشرسة بين الطوائف والقناعة بمصير واحد. وهي قناعة تجد اختصارها العبقري بقولهم الشهير: «عَالجنة مِشْ رَايحين وعَجْهَنم مِشْ لوَحْدنا».. إنه صراع البقاء كما لم نشاهده في مجتمع آخر. وصراحة القول إن المقدرة الحياتية التي يؤججها التنافس اليومي بين اللبنانيين ينبغي أن تقدّر لهم بشهادة جامعية عالمية أو بتأهيل مهني دولي. فكل صُبح في لبنان هو بمثابة فصل أكاديمي مُعقّد من الاكتساب التفاوضي والخبرة الاجتماعية؛ موضوعات سلوكية مُستهجَنة لا تجد مثيلًا لها في مناهج الدول الطبيعية.

قد يُهيئ للبعض أحياناً أن اللبناني ليس من هذا الكون؛ مصنوع من مواد عجيبة أو أشياءٍ يقع تعريفها خارج حدود العقل والمنطق. إنها مواد تقع في المناطق التي تعجز رادارات العلوم والأمم عن اكتشافها. يتصرّف أحياناً وكأن العالم مِلك أبيه أو لا يعنيه، وهو لا يملك منه شيئاً أصلًا. يوحي لك بالمروءة والإقدام والثقة لكن في لبنان يتخلّف عن المبادرة إلّا لمصلحة زعيمه وطائفته. إنه قارئ «حرّيف» لطباع الناس ومزاج الزعماء لكنه يعجز عن قراءة مراتب لبنان على لوائح الأمم المتحدة. ومهما جاءت مرتبة لبنان بين الدول،

فلا يبدو أن ترتيبة «الطش» فيها تزعجه وإن من باب النخوة والغيرة على سمعة الوطن. ومهما بينوا له تأخر لبنان عن ركب الحضارة بمفهومها العملي، يبقى اللبناني متشبثاً بقناعاته الوجدانية وبطولاته الوهمية على قاعدة «أهل مكة أدرى بشعابها»... وسواء اعترف اللبنانيون بفشلهم الجماعي أم لم يعترفوا، فإن صيت لبنان في الخارج صار أسوء من سمعة 'راحاب' في أريحا أيام يشوع بن نون. وهو صيت يزداد قبحاً وينتشر مجاناً بين الأمم بدون تصريح من رجال الدين أو إذنٍ من مخابرات الجيش. إنه صيت مؤسف عابر للطوائف وخارق للطبقات الاجتماعية يشمل كل اللبنانيين، وكأنه من ضرورات الالتزام الوطني أو الفرض المقدس لخدمة العلم.... والأغرب حقاً أن لبنان ـ رغم سمعته السيئة هذه ـ لا يظهر حتى على لائحة «معهد الصيت الدولي» في بوسطن. فهذه اللائحة تدرج ترتيب الدول حسب نسبة الفساد فيها وسمعتها العامة بين الدول، لكن هذا المعهد العالمي لا يرى بفساد لبنان المميز ما يؤهله لنيل 'شرف' المقارنة مع غيره من الدول الفاسدة أو أن يُساق ترتيبه بين دول فاسدة مُعتبرة، مثل إيران وتركيا والعراق وباكستان وأنغولا ونيكارغوا ورومانيا وأوكرانيا وكوريا الشمالية وفنزويلا وفيتنام وكولومبيا....

لكن على الرغم من ذلك، فإن النظام اللبناني لا يبدو أن نظرة العالم إليه تهمه لأن نظرته إلى نفسه يحدقها بدلع وغرور وكبرياء من خلال مغتربيه. فبدل أن يكون هو المُلهم ومصدر الفخر والاعتزاز لهم، نرى الطغمة الحاكمة تتشاطر فيه على العالم وتغطي فشلها وخيبتها من خلال انجازات المغتربين بدون خجل أو حرج. وهذا الدجل الوطني ينعكس بدوره على المواطن العادي في الداخل، فيصدق هو الآخر أنه أيضاً مميز كالمغترب وعظيم مثله بالتبعية وعلى البيعة.

وبين الجدّ والمزح يُخبرك هذا المواطن التقليدي بثقة متناهية وغرور

أعمى «أنه هو لوحده بمثابة نصف لبنان»، وكأنه هو جمال باشا الأصلي أو فخر الدين الثاني؟ وهذا التعبير الشائع عن 'نصف لبنان' هو مصطلح شعبي مجازي مألوف يردده الكثير من اللبنانيين وخاصة كبار السن في القرى ويُعبّر عن وجاهة قائله ويوحي بأنه متألق ومتمكن وله علاقات على مستوى نصف البلد. إلّا أن لبنان برمّته، بجباله ووديانه وأرزه وبحره، للمفارقة، لا يظهر على رادارات الأمم ولا يمثل ـ كما رأينا ـ دريجات صغيرة على جداول المعاهد الدولية، ناهيك عن موازين اقتصادياتها، ما يجعل هذه الوجاهات الوطنية تافهة بالمقاس العملي. يتباهون بجمال طبيعةٍ لم يعملوا على رفعها من الأساس، ولا على حمايتها من الحرق والهدر. يُفاخرون بمناخ فريد من الحرّية، فإذا بهم أسرى طوائف ومصالح وأزقّة. بل حتى زعاماتهم، هي أيضاً، أسرى مثلثات أمنيّة لا يغادرونها إلّا سراً ولا يسمحون لأحد بدخولها بدون فحصوات طبية وعينات وراثية. يفاخرون بالتحرّر لكنهم منغلقون على تراث عشائري تتربع عليه عائلات إقطاعية نمطية أكل الزمن عليها وشرب. أُسرٌ وزعامات تخلّفت عن ركب العصر فقيّدت أتباعها بعادات بالية ووجاهات مزيفة وتتغنّج عليهم كالطاووس على الصيصان... ومن شدة نشر الجهل والتخلف الرسمي بين الناس بعد ١٧ تشرين، بات كل حدث بديهي يبدو للمواطنين وكأنه خبر عاجل يتلقفونه بفرح شديد كفرحهم بليلة الميلاد أو وقفة عرفة... فوصول طائرة «الميدل إيست» على موعدها خبر عاجل، ورفع الزبالة عن ساحة الشهداء خبر عاجل. وهناك أمثلة تدمي قلوب العقلاء وتثلج قلوب اللبنانيين عن مثل هذه الأخبار العاجلة على شاشات التلفزيون: «يجتمع اليوم رئيس الوزراء بالوزراء في مقر رئاسة الوزراء للاطلاع على سير الأمور»... «رئيس الجمهورية يرأس غداً اجتماعاً بالقصر الجمهوري للاطلاع من فريقه على سير الأمور»... «النواب يحضرون الخميس جلسة النواب في مجلس

النواب برئاسة رئيس مجلس النواب ليطلعوا على سير الأمور»... «المجلس العدلي اجتمع يوم أمس وأكمل نصابه لمتابعة سير الأمور»...

وهكذا دواليك من أخبار مفرحة لأنها توحي بالحركة وانشغال الجميع بالاطلاع على سير الأمور في التشريع والتنفيذ والقضاء. أما كيف تسير الأمور ومَن يسيّرها فمسألة أخرى بحاجة إلى رحابة صدر وتوضيح....

على دين ملوكهم

لغاية ظهور المسيحية، كان شعب لبنان وثنياً على دين الملوك الذين تم احتلاله باسمهم. وكانت المعابد ومشاعل النار منتشرة في معظم البلدات والمناطق اللبنانية من أقصى الشمال إلى حدود فلسطين. وبعد ظهور المسيح وزيارته جنوب لبنان أخذت المسيحية تنتشر في أعقاب القرن الأول بجهود المبشرين الأوائل وتتغلغل على نطاق ملحوظ. وكمعظم مناطق سوريا الغربية فجر ظهور المسيحية، كانت المناطق اللبنانية مأهولة بتنوع سكاني فسيفسائي تحت سلطة الرومان وتتمتع عندهم بمكانة عزيزة جداً، بدلالة اهتمامهم البالغ بمدينة بعلبك. إذ إنهم أضافوا على هياكلها الأصلية هياكل كثيرة ضخمة غطّت أطلال الإغريق ودثرت بصمات الأشوريين والمصريين قبلهم! كما أن اهتمام الرومان ببيروت كان جلياً أيضاً من خلال تأسيس أكاديمية حقوقية ذاع صيتها في الشرق الأدنى.

هكذا تحوّل جنوب لبنان بمعظمه تدريجياً من الديانة الرومانية الوثنية متعددة الآلهة إلى الديانة التوحيدية المسيحية. ومع ظهور الإسلام واجتياحه لبنان في القرن السابع، أسلم ناس وأُرغم آخرون تدريجياً وانقسموا لاحقاً وتباعاً بين مذاهب متعددة وسنة وشيعة. وهكذا تداور مؤمنو الأديان السماوية الجدد السطوة على المناطق في لبنان عبر العصور، كلٌ حسب حماية المحتل له ودينه وتوجيهات أسياده. فمعاوية، على سبيل الاستشهاد،

ولأسبابه ضد الروم المسيحيين في بيزنطة، خصّ الموارنة برعايته وساعدهم على جور الروم ومناصريهم. وقد كان الموارنة يتدحرجون هرباً من عواقب الخلاف الشديد الذي كان قائماً بين أتباع مارون وبين كنيسة الروم الأرثوذكس. إذ إن الفتنة بينهما ـ قبل ظهور الإسلام بعقود ـ أجبرت الموارنة على الرحيل عن أنطاكية باتجاه وادي العاصي، حيث شيدوا وسط الطريق في أفاميا ديراً حمل اسم القديس مارون. لكن سرعان ما قام خلاف آخر في المكان الجديد بينهم وبين اليعاقبة الأرثوذكس وأسفر عن تهديم الدير، فضلًا عن مقتل المئات من الرهبان الموارنة ـ حسب مؤرخيهم. فحملوا أشياءهم على ظهورهم وتوجهوا بها نحو لبنان حيث كان قسم كبير منهم قد وصله تباعاً واستقر مسالماً محايداً في جبال لبنان الشمالية.

وبشكل آخر ولأسباب مذهبية ساعد الفاطميون فيما بعد شيعة لبنان ومكّنوهم من العاصي والليطاني وصور والثغور في طرابلس وجبيل وبيروت. لكن تنافس الفاطميين مع خصومهم السنّة وحروبهم مع الصليبيين سرعان ما قضى عليهم، فخرجت بلاد الشام من قبضة الفاطميين الشيعة بانقلاب صلاح الدين السنّي عليهم، ومن ثم استيلاء السلاجقة وبعدهم المماليك حتى العثمانيين. وفي كل من هذه الحقب السماوية كان المحتل ـ البيزنطي أو الأموي أو الصليبي أو الفاطمي أو الأيوبي أو السلجوقي أو المملوكي إلخ ـ كان يمكّن جماعاته في لبنان على جماعات أعدائه فيه ويقتطع من أراضي خصومه ليوزع على حلفائه حسب مواقع الصدّ والمواجهات... كان لبنانيون كثيرون خلال فترات الاحتلال يغيرون أسماءهم أو يكتمون دياناتهم أو يدخلون بديانة المحتل تقيةً وخوفاً أو تهرباً من الذمة أو تجنباً للانتقام والتنكيل وما شابه من الدواعي. وهكذا بقي وضع اللبنانيين متقلباً بالرقص على الحِبال بين التخفي والمهادنة والمعاندة حتى هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. عندها توقفت الموسيقى الدولية فجأة فجلس على الكرسي من

أسعفه التوقيت على الجلوس، فيما خرج من اللعبة مَن لم يتمكن من الجلوس لحظة توقف الموسيقي، لا سيما أن عدد الراقصين كان أكثر من عدد الأرائك. وما يزال بعض اللبنانيين واقفاً إلى اليوم يبحث عن أريكة له وسط كراسي المحظيين منذ تأسيس لبنان الكبير...

بيد أن اللبناني التقليدي المعاصر صراحةً لا يُلام كلياً على قناعاته بأنه مخلوق مُهم ومختلف عن باقي خلق الله. لقد تربّى ـ كما رأينا ـ على أهمية لبنان، وجمال لبنان، وتنوّع لبنان، وفرادة لبنان، إلخ. وهذه المقولات التي روّج لها مفكرون متعصبون وعنصريون على حساب الموضوعية كشفت الأيام والتكنولوجيا أنها ليست حصراً على لبنان وحده كما أسلفنا. كل بلد له خصوصيته وجماله وأهميته، على الأقل بنظر أهله... وهكذا تدنّى الانطباع العام الجميل عن لبنان عبر التاريخ وبقي الواقع المؤسف المرير. لقد ذاب الثلج وبان المرج..

لم يعد سهلًا اليوم علينا المُغالاة ولا التظاهر بالتفوّق.. يمكن لإحدى فرق الرقص الموهوبة عندنا أن تفوز بمكانة دولية في برنامج فني عالمي، لكن هذا إنجاز متواضع جداً أمام انتداب مواطن من الإمارات مثلًا ضمن أحدث طاقم علمي إلى محطة فضاء دولية. وعلى نفس المقاربة إنه لإنجاز عظيم أن تفوز فنانة لبنانية قديرة بالمشاركة بتقديم عروض افتتاح كأس العالم في قطر، لكن لبناننا نفسه بحاجة إلى سنوات ضوئية ليستضيف مثل هذه المناسبة على أرضه. وكذلك هي إنجازات السعودية العالمية ابتداء من مدينة «نيوم» العلمية إلى إنتاج أول رائدة فضاء إلى هيئة الترفيه وتطوير السياحة إلى مستوى الصناعة الالكترونية، الخ.

إن التفخيم اللبناني الفارغ لم يعد مقبولًا، ولا التشبيح والتفشيخ ولا تبريرهما. هذا كان ممكناً قبل العولمة وقبل انفتاح العرب وقبل اتقانهم لغات العصر. يومها كان لبنان بلد الكتاب والثقافة والإعلام والانفتاح والحرية والفن

والتألق إلخ. أما اليوم فلم يعد الوجدان المُزيّف وحده كافياً ولا مقبولًا لتبرير مقولتنا بالتميّز والتفوّق بذريعة جمال لبنان ودلع أبنائه وحُبّ الوطن. أليس من حُبّ الوطن أن تُحْمى أمانات العرب فيه ومصالح أبنائه وتُؤمّن لقمة عيشهم وتُقام لهم العدالة؟ أنستمر بدفن رؤوسنا في مغاور التاريخ والشكوى من عتمة الحُفَر، أم نخرجها إلى النور ونرفعها عالياً لنرى ماذا يجري حولنا؟ ألم يحن الوقت بعد لتأليف موسيقانا بدل استعارتها من الأجانب والرقص عليها بإرادتنا ساعة نشاء؟ الغريب حقاً أن زعماءنا السياسيين والروحيين بأغلبهم (والناس بمعظمهم) ما زالوا غير مكترثين بالتقدم والحداثة من حولهم ولا حتى لتاريخ لبنان وواقعه الحقيقي، وكأن مفاعيل الاغتيالات والارتهان والحرب الأهلية والقمامة وانتفاضة ١٧ تشرين وانفجار المرفأ والكورونا والزلازل والحرائق والفيضانات والكسارات والحشيش وانهيار الليرة والإفلاس وانقطاع الماء والكهرباء والدواء، مجرد فقاعات في مخيلات المواطن أو ضباب عابر... إنهم طغاة وملوك الكسل والمكابرة والتملّص والتنصّل والغرور... ولولا «غوغل» ومحركات البحث على الإنترنت لما وُجد لهم ذكر خارج لبنان.. لا بل بمجرد ركوبك الطائرة من بيروت باتجاه الغرب، فإن لبنان برمته يختفي عن الرادار بعد ربع ساعة من الطيران. لا أحد في مطارات الوصول الغربية يميز الزعيم فينا من المعتوه ولا النائب من «الكندرجي».... كلنا عندهم ركاب طائرة على طابور واحد، لا يعرفون عنا إلّا مجرد قدومنا بتأشيرة من دولة تعيسة اسمها لبنان. أما عند رجوع الزعماء إلى بيروت فإننا نؤجل ركعاتنا لله و'نشطف' المطار لعيونهم وننظف الحمامات فيه ونقفل الطرق منه واليه احترازاً لسلامتهم... نميزهم هنا بروائحهم العطرة ومواكب سياراتهم المدخنة ومرافقاتهم المسلحة وَوَجَاهاتهم المصطنعة.... ولو عرفت الأمم المتحدة بأوجاعنا أثناء حفلات الوداع والاستقبال التي تقام لهم من وإلى المطار لكانت أصدرت بحقهم مذكرات

استنطاق من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان... لكن «الناس على دين ملوكهم»، والإنسان في لبنان 'معزز مكرم' يقلد زعيمه بنفس العنجهية والغرور ولا يريد للخارج أن يتدخل بين البصلة وقشرتها. فالتمييز بين طوابير السادة وطوابير العبيد له عندنا تراث عريق يجب احترامه وينبغي الحفاظ عليه...

سُرّاق وحرامية

في كتابي السابق «مرقد عنزة» صببت جام غضبي على حكّام لبنان وزعمائه. وقد أخذتني العزة بإثم الحماس إلى حدود التعميم على كل الزعامات اللبنانية ولم أترك سيئة من مساوئها إلّا وذكرتها. إذ من البديهي أن يُلقي ناقد الضوء على ما يستوجب الانتقاد، لا أن يمدحه، لكن هذا لا يعني أن ليس هناك ما يستحق المديح والإطراء والتشجيع.. فهذا شأن متروك للمتخصصين بالترويج لحسنات لبنان. لكن مع نتائج الانتخابات البرلمانية وهرولة الشعب العظيم للتصويت لنفس عصابة 'علي بابا' والفانوس السحري، أدركت أنى لم أعطِ الشعب اللبناني حقه من الانتقاد الكافي والتوبيخ الواجب واللوم الصادق... ليس لأني عاشق مشاكسة أو ناقم، وحتماً لست مدفوعاً من حزب أو محسوباً على طرف، وإنما لأني لم أعد أطيق أعذار الناس والأصدقاء والأقارب في قبول المهانة والذلّ، ولا ذرائعهم البائخة في تقبل المهانة، ولا حججهم التافهة في 'منطق' الدفاع عن زعمائهم.

لم أعد قادراً على التعاطي مع فشل الناس ونويحهم أمام الانزلاق العظيم نحو الهاوية، سيما أن أحداً منهم لا يبدو مكترثاً بالارتطام المرتقب. إنهم لا يرون ما ذهبت إليه دول فاشلة قبلنا، كالصومال وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان واليمن وأفغانستان. إنهم جميعهم لا يحسبون وقع تدحرج المصائب على رؤوسنا ولا قرف العالم من دلعنا واستهتارنا. لا يبدو أنهم

يخشون تفعيل الفصل السابع علينا أو يكترثون لاحتمال ضمنا إلى سوريا مثلًا ضمن طبخة دولية تعيد رسم العالم على قواعد اشتباك جديدة. فالمصالح بين روسيا ولبنان أو إيران والصين أو إسرائيل ودبي لم تعد بعيدة بمعايير مصالح العالم الجديد. زعماؤنا الفطاحل ليسوا قلقين اطلاقاً من هذه الاحتمالات ولا من إيعاز أميركا لإسرائيل بجعل لبنان غزة شمالية تحمي بها حدودها لأجل بعيد....

كل الأحزاب في لبنان آني يعمل بالكيلة والماسورة واللحظة. لا يرى أبعد من أنفه ولا يخطط إلّا بمعية الخارج لغرض الاستقواء في الداخل. ويبررون لك هذا الاستقواء على أنه من ضرورات تحقيق المصلحة الوطنية العليا كما يفهمها كل حزب حسب قاموسه ومصلحته. ومهما يطنب لك فرسان الفساد وزعماء المناطق عن حسن نواياهم ونبل وطنيتهم، فهي مغمّسة دوماً بأهداف أسيادهم الخارجية. وقد حشوها مع مرور الزمن في عقول مناصريهم النعاج إلى درجة أن مصالح الغرباء في لبنان هي التي سادت وصارت المصلحة العليا. من هنا، فإن انتقادي للشعب اللبناني، على أطيافه، مدفوع بأمواج من الغضب بسبب انصياعه للزعماء واستهتاره بمصلحة لبنان رغم تظاهره بعدم ذلك. ولو لم تكن طينة الشعب أكثر فساداً من خميرة زعمائه لما وصل هؤلاء إلى الحكم أساساً؟ وللدلالة على هذا المعنى إليكم بعضاً من المشهد التقليدي العام بلبنان:

- الكثير من المواطنين يلهثون لاستجداء 'الواسطة' عند النواب الفاسدين في كل شاردة وواردة. وهذه سِمة عمرية لا تخص زمناً معيناً ولا زعامة ولا ثقافة... إنهم لا يطلبونها فقط في حالات الاستثناء كالحياة والموت، أو في حالات الاسترحام الشرعي مثلًا كالتوسط لإطلاق ولد لهم أو قريب من سجن، أو لإجلاء ضحاياهم من زلزال ضربهم في الغربة، أو لتسهيل معاملات نقل أحبائهم من المهجر وسحب جثثهم إلى الوطن...

لا، إنهم يلجأون لـ'الواسطة' في كل الحالات السخيفة وغير الطارئة والأمور المزورة، ابتداء من طلب المساعدة للحصول على زجاج مدخّن لسياراتهم والحصول على أرقام مميزة لهواتفهم، لا بل حتى التوسّط لإنجاح أولادهم والحصول لهم على شهادات البكالوريا بدون امتحان... وإذا كان من المعيب أن يتقدم مواطن تافه لنائب في البرلمان بمثل هذه الطلبات، فإن العيب الأكبر يقع على نائب يرضى بتحجيم دوره إلى هذا الحد المهين. بل غالباً ما يسعى المواطن للاستحصال على توظيفات وهمية وترقيات خادعة ومكافآت غير مستحقة. ثم إن هناك وساطات دورية لمخالفة أنظمة الأبنية، والمشاعات الأميرية، ورُخص عيون الماء المحمية، وتحطيب الأحراج المعمّرة، والامدادات المشبوهة على ضفاف الأنهر، ونصب خزانات السوائل والمحروقات وأكياس البارود والنترات على أطراف الأرياف وتحت الجسور وفوق الأسطح وخلف أسوار الآثار، إلخ؟

- ألا يلعب معظم الشعب والمسؤولين بالأوصاف والمكاييل والمقادير ويتلاعبون بالمساحات والكميات والضرائب والتخمين؟ تصوّرا على سبيل المثال أن هناك أذونات 'قانونية' بالتعدي على أملاك الدولة، وتعديات «شرعية» بالآلاف تُعطى عادة لمناصري الأحزاب بشكل روتيني من خلال نوابها ورؤساء بلدياتها، ولا سيما في فترات الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية.... هذا فضلًا عن عقارات كثيرة تمنح أيضاً لنافذين ورجال أمن وعسكريين وحتى رجال حرس ومخبرين... ثم هناك أيضاً 'عقارات أنثوية' تُمنح لسكرتيرات ومضيفات وفنانات وإعلاميات محل ثقة يُعتمد عليهن لتنفيذ مهمات سرية أو خاصة.... وكأن وَهب الأراضي وحده لا يكفي، يُمنح المحظيون أيضاً رمالًا وزلطاً وزفتاً باب أول من استراليا ـ معروفة بمقاومة حرارة الصيف وأعاصير الشتاء ـ لتعبيد طرق

خاصة تؤدي إلى قصور شخصيات مرموقة وفِلل قضاة ومزارع نائية وكهوف وسراديب....

وغالباً ما يحاول المخالفون شرعنة وضع أيديهم على مشاعات الدولة من خلال الحصول على إمدادات شرعية من مؤسسات الدولة نفسها، كالماء والكهرباء والهاتف. ولا أحد يعرف بأي قدرة قادر يستحصلون على مثل هذه الخدمات الشرعية، فيخال للمراقب أن الدولة فقدت صوابها وأخذت تعض نفسها بنفسها.. بل الأدهى أن امدادات الأمر الواقع إلى عقارات حطّ اليد تصبح عند المعتدين مع مرور الوقت كمسمار جحا. والأنكى أن الدولة نفسها تسارع أحياناً لا لاسترجاع أملاكها من المعتدين، بل لفض النزاعات عليها بينهم بمعية العشائر ورجال الدين، وذلك بذريعة الحفاظ على الأمن السلمي والتعايش الأهلي. فلا ننسى أن لبنان بذهنية حكامنا 'الودعاء' بلد مسالم حيادي حنون يخشى النزاعات الداخلية والفتن القبلية بشأن أملاكه حتى وإن كانت مواقع عسكرية أو نقاط أمنية رسمية...

- هل يعقل أن هناك سرقات وتعديات بمعدل ٥٠ ألف متر مربع للبناء ومثلها للأراضي الزراعية في كل من القرى الكبرى؟ هل يعقل أن تقلع ٧٠٠ شجرة معمرة في المتوسط من كل حرج كبير، وأن يُعتدى على أراضي سكك الحديد على طول الشاطئ؟ أذونات ارتجالية بالآلاف تُعطى مجاملات انتخابية عشائرية لنصب خيم الخضار ورفع شوادر المواشي والأغنام لتجار وهيئات وأفراد نافذين. وحتى أسوار المباني العامة وأرصفة العاصمة والمدن الرئيسية، يُستثمر استعمالها الممنوع لأغراض تجارية وخوّات وعمولات. هذا فضلًا عن مساحات حكومية تستغل بالتآمر والسمسرة لمعارض سيارات ومخازن ومستودعات. وهناك عقارات لا سجلات لها ولا تحرير لحدودها ولا تحديد لإجراءات

التعديات عليها. ومنها مساحات كبرى تخصص عرفاً لاحتفالات جماهيرية سياسية أو دينية. وهناك أيضاً عقارات مميزة تُمَوّه لأغراض أمنية حزبية، سواء بالنصب والاحتيال، أو بوضع اليد من خلال الاستقواء والبلطجة. وحتى مقاعد الاستجمام والتأمل على الكورنيش البحري في المدن الساحلية مثل صور وصيدا وبيروت وطرابلس، فإنها لم تفلت من التعدّي الوقح، وصارت تؤجَر بالقطعة وباليوم من فارضي الخوّة والزعران لبائعي القهوة والمرطبات والماء، وذلك بمعرفة البلديات وتواطئها أو تقاعسها... ما يؤسف له فعلًا أن الأمر لم يتوقف على الناس والمعامل والصناعيين والأحزاب والمزارعين، بل دخلت على الخط جوامع وكنائس ودور عبادة ومزارات مقدسة ووسعّت مساحات أوقافها على حساب الدولة لخدمة المؤمنين والإكثار من نذوراتهم وصدقاتهم....

- أما الأملاك البحرية، فالأكيد أنها ليست مُنتهَكة من قِبل السردين ولا من صيادي السمك ولا من الهاربين على زوارق الموت إلى أوروبا في عتمة الليل. إنما مَن ينتهكها هم حُماتها الغيارى نواب الشعب على قاعدة «حاميها حراميها». فهؤلاء غالباً ما يغضون الطرف عن اعتداءات زعماء الطوائف أو أزلامهم من أشخاص أو شركات أو مصانع ومعامل. بل هناك من الوزراء والمعنيين مَن استغل منصبه ووقع على تشريع أملاك الدولة لنفسه في وضح النهار. وعلى هذا المنوال، فإن كل الشاطئ اللبناني مستباح إما مباشرة من ممثلي الدولة نفسها أو مداورة من أزلام الزعماء وشركائهم بالباطن، أي حيتان المال..

والملفت في هذا الملف أن التعديات البحرية محسوبة بمعظمها كاريكاتورياً على 'شربل' و'أنطون' والتعديات النهرية محسوبة بأغلبيتها على 'حسون' و'حمودة'. أما التعديات الحرجية، فهي مجازاً محسوبة على 'شفيق' و'وفيق'، فيما التعديات على الآثار يطالها كل من وُجدت بأرضه أو وَضع يده

عليها أولا بالتواطئ مع مختار المكان ورجل الدين فيه! إنه بلد العجائب مُغتصب من القيمين عليه ومنهوب من أبنائه المدللين. ولو أعيدت أملاك الدولة إليها من عقارات وآثار وحقوق استثمار وحقوق مرور وغيرها، لكانت إيراداتها منها وحدها قد جاوزت إيرادات السياحة والزراعة معاً وساعدت على ملاءة صندوق خاص للإغاثة والطوارئ. والحقيقة المحزنة أن ما يساعد على حط اليد على أملاك الدولة من قبل المعتدين والنافذين أن دولتنا الأبية لا تمسح عقاراتها ولا تحررها بيعاً أو تأجيراً أو رهناً. ولولا فرنسا الحنونة التي مسحت لنا قرابة ٥٠ % من الأراضي والمشاعات منذ أكثر من ٦٠ سنة لكان الدم قد وصل إلى الركب في بعض المناطق المختلف على انتمائها. وهذا من الأمثلة على أن بعض مصائب لبنان متجذر بالصخور ويعود إلى العصر الكبريتي...

لكن يا للأسف إن معظم الشعب اللبناني حرامي، ومعظم البلديات حرامي، ومعظم النواب حرامي، ومعظم المحافظين حرامي، ومعظم المحتكرين حرامي. كلهم لصوص يسرقون أراضي الدولة وممتلكاتها ويعتدون على أموال الخزينة العامة على قاعدة «لست وحدي». فلِمَ استهجنوا قيام البنوك بسرقة أموالهم وسحب جرار المرحاض على ودائعهم على قاعدة «السارق من السارق كالوارث من أبيه»؟ فهذه بنوك يرأسها رؤساء مجالس إدارة هم بمعظمهم مدراء عامون وأولاد عائلات محظية، يعرفون البئر وغطاه وعلى اطلاع دقيق ومفصّل على مصادر أموال الناس وأملاكهم وتحويلاتهم وعلى الأخص كبار الشخصيات والطبقة المخملية وحواشيها، بما فيها أملاك سائقيهم وطهاتهم ومرافقيهم وعشيقاتهم وعشاقهن.. والملفت أنه ليس هناك بنك واحد يغيب عن مجلس ادارته سياسي مستشار مدفوع الأجر....

فقط أبناء الحلال والدراويش والأوادم والسذج من الناس هم مَن تهان كراماتهم وتدعس قلوبهم وتضيع حقوقهم بين الحرامية والشّطار والزعران ومعظم رؤساء مجالس الإدارات...

الشاطر حسن!

وهكذا فإن نهب الدولة في لبنان والتعدّي على الأملاك العامة واللف والدوران تعتبر من صميم فلسفة الشطارة العجيبة. ولأسباب تتعلق بصراع البقاء، فإن اللبناني عامة يهوى أن يراه الآخرون مميزاً عن باقي الناس حتى في التعدي والمخالفات. وهو عموماً مخضرم ـ كما بيّنت آنفاً ـ بسبب بيئته المركبة بالتناقض والمرتبكة بالاختلاف والتنافس والتنوع. هو يُشبّه نفسه بـ 'أبو زيد الهلالي'، ويُكرّس في سلوكه عناصر القوة والفخر والمبادرة والشجاعة والمواربة. إلّا أن «الشطارة» تبقى أبرز سِماته. والشطارة في الذهنية اللبنانية هي بمثابة *DNA* في الدماء اللبنانية، وهي ليست «كالفهلوة» في السلوك المصري على سبيل المقاربة. فهناك في مصر تعتبر «الفهلوة»، بالمعيار الشعبي، الإنجاز البسيط عن طريق الكذب والنصب والخفة، وغالباً ما تقتصر على الطبقة الشعبية في المدن وسكان العشوائيات. ومن النادر ما تتباهى بتبنيها الطبقات المخملية والنخب المثقفة لأن النصب عندها له أسماء أخرى راقية مثل «استشارات» و«نصائح» «وتسويات» إلخ...

لكن قبل أن يَطلُّ أحد علّي بقوله إن الشطارة سلوك عالمي وليست حكراً على اللبنانيين وحدهم، وإنها ثقافة عامة تستعملها أغلبية شعوب الأرض لتدبير شؤونها اليومية، دعوني أوضح أمراً في غاية الدلالة: إن ما يميز مفهوم الشطارة في لبنان عن غيره من البلدان، أنه شائع بين كل الناس على اختلاف طبقاتهم ومستويات تعليمهم وطوائفهم ومناطقهم وظروفهم. معظمهم يتباهى باصطلاح 'ضحكنا' على فلان، بمعنى أننا أوهمناه وحصلنا منه بالخديعة على ما لا يمكن تحصليه بالمنطق والقانون والأخلاق. إنها ثقافة لبنانية فريدة لا يجد المراقب مثيلًا لها في دول أخرى لأسباب عضوية تخص تكوين لبنان وحده؛ ففي الغرب والشرق على حد سواء يعتبر 'الضحك على الذقون' من ثقافة الحقراء والكسالى والحثالى والزعران وأولاد الشارع. وغالباً

ما تقترن الشطارة عندهم بمخالفة القانون، أي إنها عموماً من سِمات الكذابين واللصوص والمهربين والمزورين. أما الطبقات الميسورة والمتعلمة والمهنية في الشرق والغرب، فالشطارة عندها تكون من خلال استغلال الثغرات التي يجيزها القانون، أي إنها تعتمد على الكدّ في الغوص في نصوص القانون والاجتهاد في تفسير روحه للف حول ثغراته وليس حول تفسيره!

أما في لبنان فالشاطر عندنا يريد تحقيق غرضه بتفسير النصوص على مزاجه وحسب مصلحته وبالاحتيال. وذلك مباهاة منه بتسلطه وعلاقاته وقدر ذكائه وتعدد مهاراته وسرعة الإنجاز بأقل الكلفة. ويعتقد الشاطر اللبناني أنه بقليل من الخبث والدهاء والاستقواء قادر على كل شيء بما في ذلك بيع الثلج للأسكيمو. فكيف إذا كانت المسألة أسهل من ذلك بكثير، وتحديداً تجاه واجباته مع الدولة، سواء لاستصدار شهادة مزورة، أو دفع غرامة مخففة، أو تسديد ضريبة منقوصة، أو فاتورة جمرك مشبوهة، أو رسم بلدية لا يتجاوز قيمة الطابع عليه إلخ. اللبناني التقليدي يتباهى أنه بخلع عيار الماء وعداد الكهرباء عن بيته إنما 'يتذاكى' على شركتي المياه والكهرباء كي تصله منهما الامدادات بدون تسجيل وكلفة... إنها ذهنية المسطول الذي يعتقد أنه ذكي ويعتبر الوطن بيت خلاء لخروجه ويرى زعيمه ستراً له وعطراً لروائحه! وهكذا، فإن مفهوم الشطارة في لبنان معمم تقريباً على الجميع، كل ضمن جماعته ابتداء من بسطاء في ضواحي المدن والعشوائيات، ومحازبين في ساحات النضال، ومثقفين في دور الإعلام، إلى زعماء ونواب في قصورهم وفِلَلِهم، إلى رجال دين في بيوتهم ودور العبادة.

وهكذا يحقق الشاطر في العالم المحترم غرضه باستغلال ثغرات النظام قانونياً ويكون مجتهداً شغوفاً في بحثه عنها، فيما الشاطر عندنا يبقى جاهلًا بالعواقب ومحتالًا خمولًا. وشتان بينهما.

ولأن اللبنانيين يعيشون في مجتمع ملغوم بالطوائف ومُعكّر بالانتماءات ومسموم بالعشائر والأحقاد، فإنك تراهم يتنافسون على السلطة من باب الشطارة والطعن بالنميمة والاستغابة، وليس بوسائل المدنية والتحضر، رغم ثقافاتهم الواسعة وتعلمهم العالي. ومهما أُضيف إلى سِماتهم الأنانية الوصولية، تبقى قليلة. ولربما كان صيتهم التجاري البراغماتي قد ذاع وانتشر منذ زمن 'فينيقيا' على أيدي اليونانيين، فغُرّر بهم وتوهموا أنهم فعلًا شُطّار عباقرة. صحيح أنهم أبحروا إلى أطراف المحيطات وربما وصلوا إلى بريطانيا واسكندنافيا شمالًا، وجزر الكناري وماديرا غرباً، وكايب تاون جنوباً، لكنهم لا شك لم يكونوا أول المبحرين ولا أشطرهم. أغلب الظن أن سكان بعض الأماكن التي أرسى الفينيقيون فيها مراسيهم كانوا قد وصلوها قبلهم...

وإذا صحّ فعلًا أن «الأبورجني» وصلوا إلى شواطئ أستراليا منذ خمسين ألف سنة حسب مزاعم العلماء بدلالة الجماجم المكتشفة هناك، فيكون معنى ذلك أنهم أبحروا قبل ظهور الفينيقيين بآلاف السنين. وسواء وصل «الأبورجني» إلى أستراليا من سواحل جنوب أفريقيا أو من الهند وسريلانكا والشرق الاقصى، فإن إبحارهم كان في محيطات مفتوحة وليس في بحر مغلق صغير كإبحار الفينيقيين في المتوسط. وإذا صدّقنا تحقيقات «ناشونال جيوغرافيك» عن سكان بعض جزر المحيط الهادئ، كجزر 'فيجي' وجزر 'سليمان' وأرخبيل 'بسمارك' وأمثالها، نرى أن السكان الأصليين هناك قد وصلوها واستقروا عليها منذ نحو ٣٠,٠٠٠ سنة على أقل تقدير. وعليه، فالرواية اللبنانية عن وصول الفينيقيين إلى الولايات المتحدة والقطب الشمالي وجنوب أفريقيا رواية مضخمة على طريقة مبالغات 'أبو العبد' إذا ما أدركنا أن الإبحار الطويل سابق للفينيقيين بآلاف السنين. والطريف فعلًا أنك رغم ذلك تسمع من بعض الغيارى اللبنانيين أن القارة السوداء سُميت بأفريقيا تيمناً باسم فينيقيا، وكأن اليونانيين الذين أطلقوا تسمية «فينيسيا»

على القسم الغربي من بلاد الشام كانوا ينطقون العربية الفصحى أو مطلعين على عِلم السجع ويعرفون جذور الكلمات وتحويرها! إنها مجرد دعايات فارغة يُروِّج لها للأسف مفكرون ومطبلون وزعماء مرموقون ويعتبرون أنفسهم شطاراً..

ليسوا قراصنة...

وإذا تركنا إبحار الفينيقيين جانباً ونظرنا إلى إدارة شؤونهم في الداخل، فإننا نجد مبالغات أخرى ملفتة أهمها أنهم لم يكونوا متعاونين مع بعضهم البعض بعكس الايحاءات عنهم وكأنهم شعب فينيقي واحد موحد. فقوم جبيل، مثلًا، كان عندهم الإله «إل» (وهو غير إيل لدى اليهود) والإله أدونيس والأنثى بعلت. وصور كان لديها «ملقارت» و«بعلشميم». أما صيدا فكان لها «بعلصدون» و«أشمون». هذا، وكان الاحتفال بـ «عشتار» ـ إلهة الأنوثة والحب والجمال والخصوبة ـ جامعاً لكل المدن الفينيقية، أشبه باحتفال رأس السنة اليوم بين معظم الطوائف في لبنان، أقله من الناحية التنظيمية والثقافية...

لا شك أن تلك النرجسية بين زعماء ممالك المدن الفينيقية بشأن آلهتها هي التي سهلّت على المحتل التحكم بكل الفينيقيين، وهذا للمفارقة شيء يشبه تماماً ما هو قائم اليوم من ترتيبات طائفية بين حكام لبنان وممثلي دول النفوذ لدى سفاراتها في بيروت. إذ إن زوّار لبنان الدبلوماسيين والسفراء والقناصل والوفود الأجنبية يضطرون دائماً إلى القيام بزيارات مفصلة وقوفاً على خواطر رئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس حزب الكتائب ورئيس القوات ورئيس التقدمي الاشتراكي ورئيس المستقبل وقائد الجيش والزعماء الروحيين وبعض المخاتير والدكنجية ـ كل على حِدة. وهذا شيء معيب ومرفوض كلياً في الدول المحترمة لأن الوافد إليها يكتفي بلقاء نظيره فيها ولا يقضي وقته متنقلًا بين مرتع وآخر، أو يكون مضطراً

للوقوف على خاطر أحد لمناقشة أحوال الطقس وأسعار الكوسى والبندورة. فمثلما كان الزعيم الفينيقي يقعد في فناء قصره مستمعاً إلى مجاملات الأجانب قبل ٢٥٠٠ سنة، هكذا يقعد زعماؤنا أمراء الحرب اليوم في مكاتبهم، كلٌ خلف أريكته المفضلة وقعدته المريحة محاطاً بمسّاحي جوخ وحراس أمن ومصححي زلات اللسان، متظاهراً بالحكمة والحنكة وبضرورة الحوار. يرسم بشاشاته ويعرض طيبة قلبه وصفاء نيته أمام ضيوفه، فيما زواره الأجانب يرونه على حقيقته كالملك الخرفان العريان. ولعل الفرق الوحيد بين أمير حرب وآخر بالنسبة للغرباء والأجانب هو أن بعضهم رَضع حليب ماعز في طفولته وآخر حليب غنم وثالث من حليب البقر... فواحد عنيد وآخر مطيع وثالث مفيد..

الأحزاب كلها تقر اليوم بأن الوقت قد حان إلى مراجعة تركيبة النظام اللبناني بمعية خارجية حيادية. كلٌ يريد معالجة هواجسه، ومصارحة حقيقية على طاولة مستديرة. لكن ألم يسبق لزعماء لبنان أن جلسوا مع الرعاة والسفراء الأجانب عقب فتنة ١٨٦٠ على سيادة الجبل بين الدروز والموارنة؟ وفي «فرساي» بعد هزيمة العثمانيين على استقلال لبنان عن سوريا بين العروبيين والموارنة ١٩١٨؟ وفي بيروت إثر اختلاف المواقف من عبد الناصر وحلف بغداد بين الموارنة والمسلمين ١٩٥٨؟ وفي الطائف بعد الحرب الأهلية على هوية لبنان ١٩٧٥؟ وفي «سان كلو» عقب انقسام البلد (حول اغتيال الحريري) في ٢٠٠٧؟ وفي الدوحة بعد واقعة القمصان السود وسيطرة حزب الله على بيروت الغربية ٢٠٠٨؟...

وهكذا، فإن اللبنانيين ليسوا جديين في عرض هواجسهم بصورة نقية وصوت مرتفع. يهابون الصراحة وفضح النوايا، وتخشى كل طائفة أن يحشرها الآخرون في إحدى رغباتها فتُحرج في تمنياتها. الأحزاب المارونية على سبيل المثال لا يناسبها النقاش حول التوزيع العددي بين المسلمين والمسيحيين

خشية استغلاله من أجل نزع صلاحياتها، أو ما تبقى منها. و'حزب الله' يخشى بدوره مُطَالبته بإسقاط «ولاية الفقيه» من أحلامه والتخلّي عن دور حماية الحدود في الجنوب لصالح الجيش. وحزب 'أمل' يخشى أن تضيق عليه آفاق التضييق على المسيحيين في الجنوب! والأحزاب السنية لا يناسبها، هي الأخرى، أن تواجه بتهمة الولاء والانتماء إلى الأمة الإسلامية على حساب الوطن اللبناني المتعدد.

أما الأحزاب الدرزية والصغرى، فتخشى في حوار الزعماء الكبار أن تضيع مصالحها ويذوب تمثيلها في ظلالهم. كلهم متوجسون ولديهم هواجس مفهومة على مقاساتهم الضيقة في مناطقهم، لكنها ليست هواجس مقنعة على قياس كل البلد، خاصة بالنسبة لموقعه وآفاق دوره في المنطقة. وما لم يتوقف اللبنانيون عن أنانيتهم في تحقيق رغباتهم على حساب الوطن لن تقوم قيامة في لبنان حتى وإن ظهر المهدي بذاته وعاد المسيح من جديد. ذلك أن الأحزاب المسيحية في لبنان تتعصب للمسيح ولا تتبع تعاليمه. والأحزاب المسلمة تتعصب للشيعة والسنّة والعلوية ولا تأخذ بوصية محمد. وأحزاب الدروز تحارب لخصوصية الدروز في مواقعهم، وليس للعقيدة الموحدة.

وهكذا كل حزب يتربص بالآخر أمام مناصريه بذريعة الخوف على رسالة الله والحرص على المذهب. لكن عندما تتعلق المسائل بالمصالح الكبرى فالكل يُسلّف الكل، والكل يقايض الكل، ما يُصعّب عملية تقطيع الحسابات بينهم أو الرضوخ لتصفيرها... فحركة أمل على سبيل المثال تقاطعت مصالحها يوماً مع ما سبقتها إليه الكتائب في محاصرة الفلسطينيين وتجويعهم في نفس المخيمات ولنفس الهواجس. وتقاطع تحالف المسيحيين مجتمعين مرة مع حافظ الأسد ضد زعامة كمال جنبلاط على اليسار اللبناني. وحزب الله تقاطع مع التيار الحرّ على الدواعش وعلى معارضي ترسيم الحدود البحرية واتفاق الغاز. كما تقاطع عون مع جعجع على

محاصصة مارونية بحتة، وجنبلاط مع جعجع والحريري على مجابهة محور الممانعة. وتقاطع جنبلاط أيضاً مع صديق عمره بري على معظم المصالح العريضة والرفيعة. وكذلك تقاطعت مصالح القوات والمستقبل مع حزب الله في انتخابات ٢٠١٨ في مناطق التنافس. والأطراف من كل هذه التقاطعات والتناقضات توحدت يوماً ضد ما وُصف آنذاك بتسونامي العماد عون... هذا بالطبع فضلًا عن التقاطعات التكتيكية الروتينية من تعينات قضائية ونقابية وتشكيلات قنصلية ودبلوماسية وحول الهبات والمساعدات والتمثيلات واللجان والمخصصات الخ... وما يلفتك فعلًا أن معظم زعماء الطوائف تقريباً وبعض النواب راح لهم أعزاء مقربون في عمليات اغتيال: وليد جنبلاط خسر والده. وسامي الجميل خسر عمه وأخاه. والحريري خسر أباه. ونصر الله خسر ولده. وفيصل كرامي خسر عمه رشيد. وسليمان فرنجية الحفيد خسر والده، وكميل دوري شمعون خسر عمه داني، ومصطفى سعد خسر والده معروف، وميشال معوض خسر والده. وبري فقد موسى الصدر...

أما بالنسبة لاتفاقهم الشهير في 'الطائف' (يا للمفارقة)، فكل زعيم لديه تفسيره الخاص لبنوده واجتهاداته الذاتية للدستور ما يعني أن المشرّع في مكان، وهم في أمكنة أخرى. يدّعون أنهم يريدون الحوار والجلوس إلى مؤتمر إصلاح وتصليح، لكنهم كاذبون وكذابون وكذبة... والأمثلة على تقاعسهم وخداعهم وتسويفهم لا تكفيها مطابع الدنيا كلها. ويبدو أنهم لم يتعلموا شيئاً معتبراً من تجارب التاريخ بعد! كان الأجدى بكل طائفة أن تستفيد من أخطاء الطائفة الأخرى، أو على الأقل، أن تجنّب حالها نفس المصير.. ها نحن اليوم نرى الطائفة الشيعية مثلًا تكرر أخطاء الطائفة المارونية قبلها من خلال توهمها أنها مضطرة لحماية الشيعة من تنكيل المحيط وضرورة تمكين مكتسباتهم في لبنان والدفاع عنها حتى وإن فقدوا لبنان بسببها... فرغم كل

الحروب والمآسي عبر كل التاريخ، لم يتعلم الجميع بعد أن الهيمنة تحت أي شعار لا تنفع لأي فريق في بلد مثل لبنان مهما زعم وقاتل وهيمن. ودون ذلك سيبقى اللبنانيون مثلما كانوا أيام الفينيقيين، تجّار شنطة، وصيادي فرص، ومستشارين ضد بعضهم البعض لدى قوى عظمى، ومتشرذمين في الأهواء والغايات والمعتقدات....

من النماذج ما قتل

اللبنانيون فعلًا جنس مختلف عن باقي البشر بالتعبير المجازي. لديهم منطق فينيقي خاص بهم لا يعمل حسب مبادئ أرسطو اليوناني ولا تبعاً لقواعد ابن الرشد العربي. ويتضح هذا التباين جلياً في أداء الزعماء وقرارات الحكومات المتعاقبة. هناك أشياء عجيبة كثيرة تحدث باستمرار لكن لا يشعر المواطن بها في الداخل ولا ينتبه المراقب إليها في الخارج. وهي لا تعكس فقط حالات التردي والتناقض، وإنما أيضاً مدى التخبط والغباء وغيرها من انزلاقات الحكم التي لا تحصل إلّا في القصص والروايات. وإذ اختار بضعة أمثلة عشوائية متفرقة من الفترة الفارقة بعد انتفاضة ١٧ تشرين إنما أتقصد منها تسليط الضوء على مدى استهتار الزعماء ووسع الشرخ بين بعضهم البعض من جهة، وجسامة عواقب استهتارهم على مستقبل لبنان بأجمعه من جهة أخرى:

- خلال فترة شهر رمضان عام ٢٠٢٣ تجاوز حكامنا حدود المكان وذهبوا إلى فضاء الزمان وقسّموا حتى التوقيت الصيفي على الخطوط الطائفية. إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق حصراً مع رئيس مجلس النواب، على ركوة قهوة تركية، إلغاء التوقيت الصيفي. فاستيقظ اللبنانيون بدون سابق إنذار على توقيتين مختلفين، وصار النهار أطول عند المسيحيين وأقصر عند المسلمين بذريعة تخفيف وطأة الصيام عليهم. وفيما

سارعت المرجعيات الإسلامية إلى الترحيب بهذه البادرة بإيعاز من المعنيين، إلّا أن المسيحيين بلسان الكنيسة المارونية سارعوا إلى انتقاد القرار، ودعت بكركي جماعاتها إلى إهماله، ما أوحى بخلاف مسيحي إسلامي، وهو لم يكن كذلك. وما لبثت مؤسسات كبرى وأحزاب وجمعيات أن تبنت اعتراض بكركي، الأمر الذي خلق بلبلة في البلد وأدى إلى فوضى عارمة، تداخلت فيها الرحمة الرمضانية مع وقائع التوقيت العالمي.. مدارس التزمت. بنوك اعترضت. وِزارات تركت الأمر لموظفيها حسب مرجعياتهم الدينية. هيئات دولية لم تلتزم ولم تعترض ولم تعمل أصلا. ولِمَ لا ما دام أحد في الدولة العتيدة لم يُبالِ بالمسؤولية ولا بالكلفة ولا بالمواعيد ولا باحترام مبدأ الإجماع والشورى...

وهذا 'التدبير' العجيب هو من الدلائل الواضحة على سخف كبار حكامنا واستهتارهم بإدارة البلاد لأسباب كيدية محضة ضاربين بعرض الحائط جداول الطيران وترتيبات المسافرين والمُهل القانونية. ضف إلى ذلك الترابط «السيبراني» مع شبكات العالم والإنترنت، فضلًا عن مواعيد ولقاءات مهمة كانت محجوزة عبر القارات بموجب التواصل المباشر. ثم إن الفوضى أصابت أيضاً الأجهزة في المستشفيات والثكنات والأجهزة المحمولة التي اضطر مشغلوها إلى التدخل اليدوي المكلف. المضحك المبكي في هذه البدعة اللبنانية أن طيران «الميدل إيست» قرر من جانبه تبني حل وسط على الطريقة اللبنانية إرضاءً لكل الأطراف على نهج «أبو ملحم»؛ فأبقى على التوقيت الشتوي لهبوط الطائرات القادمة واعتمد توقيت ميقاتي/بري لإقلاع الطائرات المغادرة لتتناسب مع التوقيت الدولي. وكأن طيران 'الشرق الأوسط' كان بمقدوره فرض أوقات ميقاتي/بري على مطارات العالم، أو أنه كان سيطلب من الطائرات القادمة أن

تدور بضع دورات في أجواء لبنان لهدر ساعة كاملة قبل الهبوط!

إنها مسخرة ما بعدها مسخرة، ومهزلة ما بعدها مهزلة، وجهل ما بعده جهل. والمحزن فعلًا أن بعض الشخصيات القضائية الرصينة اعتبرت في إحدى طلاتها أن المسألة مجرد مزحة لا ينبغي تحميلها أبعاداً جدية.... لكن لماذا التخفيف من وقع الاستهتار، وأين المزح في تعطيل مصالح الناس ومواعيد الأطباء ومراجعات السفارات وإنجاز معاملات الوزارات وقلق المسافرين ومنتظريهم، والمشاركين في ندوات ومؤتمرات أبعد من حدود عين التينة والسرايا؟... أمور الناس وشؤون المواطنين بدت وكأنها مجرد مزحة بقواميسهم وهي برأيهم كانت ستنقضي بغضون ٢٤ ساعة وكأن لا عواقب لها أو كلفة.. إنها مجرد كذبة نيسان يتسلّون على الشعب بها لأنه ليس لديهم شيء آخر ينجز... لكن لو حصلت هذه البدعة في أي دولة رصينة على سبيل المقاربة لكان مجلس الشعب فيها قد حاسب المسؤولين عن ابتداعها وربما رفع الحصانة عنهم لعدم أهليتهم بتقدير المسؤولية والاستهتار بمصالح الناس والتسبب بخسائر نفسية ومادية لا تحصى..

لا ريب أن الصائمين أنفسهم لا يفطرون على ساعة ميقاتي أو توقيت بري، بل على الأوقات الطبيعية التي يحددها شروق الشمس وغروبها. ثم إن الصائمين لم يطالبوا ميقاتي وبري بزجهم في معاركهما السياسية مع جبران وجعجع ولا بتخفيف عبء الصيام عنهم وهم ارتضوه أصلًا من الله في أي مكان صيفاً وشتاءً... لكن إذا كان المؤمنون قد طلبوا شيئاً من ميقاتي وبري فعلًا، فهو ليس تقريب موعد الإفطار وإنما توفير الإفطار نفسه للفقراء من خلال احتواء الغلاء وتوفير المواد الغذائية والخبز والخضار إلخ. أن تدّعي أنك تعمل شيئاً من أجلي لم أطلبه منك ولا يلبي حاجتي، فهذا خداع ونفاق ومكر وخبث وتدليس...

- وفي موقع آخر وجدنا زعماءنا الغيارى يتفقون بقدرة قادر لا على إنشاء شيء مفيد ولا على إقرار قبول هبة، أو ترميم نفق، أو رفع جسر، وتمرير «كابيتال كونترول» لضبط التحويلات وتهريب الدولارات، وإنما اتفقوا على إلغاء تأسيس ما سُمي بـ «الميغا سنتر» في المدن الكبرى. وكان من أهدافه أنه يسهل على المقترعين الادلاء بأصواتهم بعيداً عن مناطق زعمائهم متحررين من رهبة وجود أزلامهم كما في القرى والبلدات. كذلك رأيناهم يتوحدون ويتفقون بقدرة واحد أحد على تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية لكي يبقى رجالهم ومخاتيرهم في السلطة. كذلك أيضاً وجدناهم يتفقون على وقف الدعم عن أدوية السرطان وغسل الكلى وعلى إعفاء الرسوم الجمركية عن الكفيار والجبنة الفرنسية والسيجار والسيارات واليخوت والمواد الاستهلاكية الفاخرة. هذه ليست مبالغة ولا محاملة، بل حقائق دامغة تضاف كأوسمة عار واستهتار على صدور نوابنا ووزرائنا وزعمائنا. يتظاهرون بالاختلاف على إدارة البلد لكن يتقاسمونه من تحت الطاولة.... يقيمون المتاريس الوهمية، ويهيجون المؤمنين حسب الأجواء وعند الطلب... صحيح أن مصالحهم في كعب العمارة واحدة ولهم حصة بكل تفصيل فيها لكنهم على السطوح يردحون أمامنا ويشهرون سيوف العزة والعفة، فتبدو لنا وكأنها معارك كسر أنوف وتكسير رؤوس ما يفرحنا ويشد من عصبنا تعاضداً مع سادتنا وتيجان رؤوسنا.

- وعلى هذا السياق تتراكم خيبات الدولة ويزداد هدرها ويتضخم استفحال الزعماء على غباء الناس... كل شيء منذ ١٧ تشرين تعطل في البلاد أو تأجل أو انتهى بلا رجعة.. البريد الذي تُعتبر خدماته حيوية في تدبير شؤون الناس توقف فترات طويلة وصار مثل المصارف لا ثقة للناس به ولا يُعتمد عليه خاصة للرسائل الواردة من الخارج، فلم تعد توزع دورياً

ولا في آجالها، ما تسبب في خلق نزاعات غير مبررة لمواطنين كثيرين مع سلطات الاغتراب أو مؤسساته...

- أيضاً إصدارات جوازات السفر تعرضت للظن والتأخير ما ضيّع على المواطن فرصاً ثمينة أو كبّده مصروفات طائلة. ولم يعد بالإمكان الاستحصال على جواز السفر بأقل من فترة انتظار جعلت المسافر يترحم على أيام «كوفيد».. في دول العالم المحترمة لا يُمنع جواز السفر عن أي مواطن إلّا عقاباً له بعد تجريمه قانونياً. وقد شهدت دول كثيرة تأخيرات غير مسبوقة في اصدار جوازات السفر، لكن ذلك كان حصرياً بسبب انتشار وباء كورونا وفي أوجّ الأزمة... أما في لبنان فكان التأخير، وقد طال لأكثر من عام في كثير من الحالات، بسبب إفلاس الدولة وعدم قدرتها على تسديد فواتير طباعة الجوازات رغم استلام أثمانها من المواطنين مقدماً... ولما تيسّر الورق والحبر لمديرية الأمن العام وصار جواز السفر متوفراً، طُلب من المتقدمين للحصول عليه التوجه من الساعة الواحدة صباحاً للحصول على دوره مع بدء الدوام عند الثامنة صباحاً. ولا يهم إن كان المتقدم عجوزاً، مريضاً بالسكري، أو مسكيناً ليس عنده واسطة ولا يرتدي حفّاضة تحميه من التبول على نفسه في غياب أي دورات مياه...
- وكذلك الأمر بالنسبة إلى معاينات السيارات، إذ عَلّقت الدولة معاينات السلامة العامة واكتفت بتحصيل الرسوم بحجة عدم مقدرة الموظفين على المواظبة بسبب غلاء أجور الانتقال وانعدام القدرة الشرائية على سعر صرف الدولار إلخ.
- ولنفس أسباب الغلاء ونقص الموظفين وانعدام الورق والحبر والكرتون والأقلام، قررت الدولة العليّة إلغاء شهادة الثانوي الرسمية بالمرّة. فهذه برأي مسؤولي وزارة التربية صارت ترفاً لا داعي له.. أشبه بـ «الكولونيا» بعد الحلاقة!

ـ وحتى اللوتو الذي يدر أموالا طائلة لخزينة الدولة طيّحوا حظه وألغوا نشاطه فترة بسبب نقصان الورق والحبر وتغيب موظفي الشركة، وذلك رغم مبيع كل التذاكر المتاحة.

هذه كانت مجرد أمثلة عابرة عن عجز الدولة وفشلها؛ فحتى الحمار، يستطيع أن يحرك ذنبه وأذنيه باتجاهات معاكسة وهو يسير على الشوك ويحمل أثقالًا على ظهره وينهق في وقت واحد. بينما الدولة لم تعرف أن تحرك ساكناً واحداً بأي اتجاه. وهذه ليست مبالغة كاريكاتورية ولا تحاملاً، بل هي وصف أمين للواقع المخزي عندنا. فمن عواقب فشل الدولة على حياة الناس انها لم تكن وخيمة وحسب، بل منها ما أصابهم بالصميم على مدى العمر....

رجال بست أرواح

هكذا أفلسوا البلد نهباً، ومحاصصة، ونكاية، وكيداً. يتفقون على منفعة ويختصمون على عمولة ولا تهمهم مصالح الناس وشؤون المواطنين. وقد تكون هذه الممارسات مفهومة في قواميسهم بإطارها الأناني، لأن أحداً من حكام السلطة لا يريد أن يخسر سلطته أو يخاطر بمكانته أو يدفع من جيبه... لكن كيف نفسّر تكالبهم على الاستهتار بالهبات والمساعدات مثلًا؟ فهذه بالمبدأ لا تكلفهم شيئاً وبالواقع لا تأخذ من أوقاتهم لإيجاد الموازنات اللازمة لها؟ لكن رغم ذلك فهم يهدرونها عمداً لأنها قد تفيد الناس على حساب بطانتهم من المحتكرين والأنصار. ويكفي أن نستعرض أيضاً بعض نماذج الهبات العشوائية والمتفرقة التي وُهبت لنا لنرى كيف برعوا في اتلافها أو هدرها أو سرقتها:

ـ في ربيع ٢٠٢٢ أعطتنا فرنسا هبة عينية عبارة عن خمسين باصاً للمواصلات العامة. لكن وزراءنا الحريصين لم يستطيعوا تشغيلها ولا

الاستفادة منها. مرّة بحجة ضرورة استحصال موافقة مجلس الوزراء عليها. ومرّة بذريعة أن دائرة المركبات مُضربة عن العمل. ومرّة بسبب عدم توفر سائقين أكفاء. وطوراً بسبب نقص في قطع الغيار أو لسوء أحوال الطرقات العامة في لبنان. لا بل ورد أيضاً بسبب عدم الاتفاق على خطوط سير الحافلات في بعض المناطق تبعاً للتوزيع الطائفي. ومهما يكن الأمر فقد انتهى بجهابذة وزارة النقل أن فكّوا الحافلات وباعوها خردة بحجة أن كلفة تشغيلها وصعوبته كانتا أكثر من قدرة الدولة عليهما، وكأنها كانت مركبات لزيارة الفضاء. ويقولون لك إن اللبناني عتيق خبير.... لكن لا يبدو أن إدارة باصات النقل العام كانت ضمن دائرة معارفه أو اهتمامه....

- ومن فضائح الهبات أيضاً أن لبنان حصل في العام ٢٠٠٩ على ٣ طائرات «سيكورسكي» لحرائق الغابات؛ ولما احترقت غاباته في العام ٢٠١٩، اكتشفنا فجأة أن الطائرات كانت معطلة بسبب عدم إجراء الصيانة الدورية لها بذريعة ارتفاع كلفتها. فاحترق جزء كبير من غاباتنا البديعة على مدى ٣ أيام، ولولا شفقة قبرص وحنان اليونان وهطول الأمطار ودعاء الناس، لكان الكثير من أحراج لبنان في خبر كان. أما طوافاتنا المهملة، فقد تم فكها وبيعها خردة وتحاصصوا ثمنها على قاعدة ٦x٦ مكرر. وكأن اللبنانيين لا يفضلون إلّا قيادة مقاتلات من طراز «أف ١٦» أو «ميراج ٢٠٠٠» على سبيل التهكم...
- هكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة إلى هبة الحواسيب لوزارة التربية، وهي عبارة عن ٨٠٠٠ كومبيوتر جاءتها من «اليونيسف» والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. لكن الوزارة العتيدة لم تتسلمها رسمياً بذريعة عدم توفر مستودع لها، فبقيت في مستودعات جهات أخرى. وعندما فُضِح الأمر تبين ـ حسب الروايات ـ أن إحدى

شركتي التوريد كانت تحتفظ بالأجهزة لدى وكيل شحنها في مرفأ بيروت، فاحترقت معه جراء انفجار ٤ آب. أما الشركة الثانية ـ حسب رواية أخرى ـ فكانت مستودعاتها مهترئة أصلًا ولم يتبق من كل الأجهزة إلّا بضعة لم تتجاوز مئة.

- على نفس المنوال، تسلمت السلطة في عز أزمة الخبز هبة عينية من العراق عبارة عن ٧٠٠٠ طن طحين لدعم رغيف الفقير. وكان يفترض توزيعها فوراً بغضون أيام على الأفران بموجب ترتيبات معدة سلفاً من الوزرات والنقابات المعنية. لكن على عادة المسؤولين اللبنانيين في التلكؤ والاستهتار والفساد وانعدام الضمير المهني، كان مصير الهبة العراقية كمصير الباصات والكمبيوترات بذريعة أنه تم تخزينها في سراديب المدينة الرياضية، وهي لم تكن مؤهلة وصالحة للتخزين. فضاعت أطنان الطحين مناصفة بين الفئران والصراصير وأزلام الزعماء بذريعة الرطوبة والأمطار والعفن.. وهكذا بدت سراديب المدينة الرياضية وكأنها كانت أنسب لتخزين البرغل الخشن أو الشوفان الناعم من الطحين المجاني...

- ومن الهبات الطبية القيمة التي تسلمها لبنان ورماها لأزلام الزعماء والمحسوبين على مناطقهم، كان مستشفى نقال وهبته دولة قطر شفقة على مرضانا في المناطق. وهو عينة قيّمة تحتوي على أسرّة وبطانيات وأجهزة وموتورات وما إلى ذلك من مقومات المشافي المتنقلة باستثناء الأدوية. وكان مصيره أن رُمي هو الآخر في سراديب المدينة الرياضية، وفُكت أجزاؤه وبيعت قِطعه ووُزعت أثمانها حصصاً بين حُماته.. وهنا لا بد أن نشكر قطر لأنها لم ترسل لنا مع المشفى ممرضين أو ممرضات، وإلا لكنا أكلناهم أو لكانت أعضاؤهم قد فُكت أيضاً وبيعت إلى تجار الأعضاء في جبهات القتال....

وهكذا توالت الهبات شفقة علينا ورحمة بتوسلنا خلال سنوات الذل وخاصة بعد انفجار المرفأ. وهكذا مررها زعماؤنا إلى مناصريهم وأزلامهم ومتحزبيهم بحجج عدم أهليتها أو أهليتنا على استهلاكها. أطنان من مواد غذائية وطبية وعمرانية وزجاج وخشب وتمور وسمك مجفف وشاي وقمح ونعال وحفاضات بكل الأحجام. الكثير جاءنا من السعودية والعراق والمغرب ومصر والصين وقطر والامارات والكويت والبحرين. لا بل حتى سريلانكا وموريتانيا وأوزبكستان قدمت للبنان مساعدات إنسانية وهِبات عينية أكل المناصرون منها، واستعمل المتحزبون منها، وباع المقاولون منها، ولم يُعطَ المحتاجون منها سوى الفتات والفضلات أو الفاسد والمهترئ..

إنه لبنان الغالي يا عزيزي، بلد النصب والاحتيال والتنجيم والتشبيح والشطارة والمكابرة... يبولون في حضنك بالرطل ويقولون لك بوقاحة انظر أنها تمطر! يشرعون لقبول الهبات بعد فسادها ويتاجرون بها قبل تشريعها. يصدرون القوانين المُلحة بطلوع الروح وشد الأنفس ويرجعون عنها بلحظة هذيان أو ارتجال. ثم يصرون على تطبيق بعضها بعصبية وتطرف، أو جزئياً، أو أثناء الليل فقط، أو في بعض المناطق، أو بلمح البصر حسب مزاج الزعيم.. إنه لعب أولاد يخجل منه حتى القُصّر أشبه بلعبة 'بيت بيوت' أو 'الغميضة' في ساحة الضيعة... الفساد في لبنان يتغطى بالطائفية، والطوائف في لبنان تتلطى بزعماء الفساد على طريقة «لاقيني بالمِعوّل وأراك بالرفش في نصف الطريق»...

'دافنينو سوا'

الظاهر من هذه النماذج أن القوانين اللبنانية تشبه قواعد الإرشاد الموضحة بالخط العريض على ألعاب الجنس ودمى الرذالة لتجنيب البالغين خطر المبالغة بالاستعمال. فالمشكلة بهذه الإرشادات أنك لا تستطيع مراقبة

مخالفيها في غرف النوم والحمامات إلّا إذا كنت معهم بنفسك...وليس سهلًا أن تجد لهذه القوانين قاضياً لا يخالفها هو نفسه في خلواته أو برفقة مَن (او ما) معه. وليس أدلّ على هذه الحالات الشاذة من قوانين التدخين في الأماكن العامة، وقانون عبوات الإطفاء في المركبات، وقانون حمل السلاح وإطلاق الرصاص في المناسبات، وقانون صيد الطيور وصيد السردين. وقانون حماية النباتات النادرة والبقدونس البري، وقانون رعاية السلاحف على الشواطئ والبزاق على الشجر، وقوانين الكسارات والبناء العشوائي، وقانون سرقة آبار الماء والآثار، وقانون رد أموال المودعين، وقانون غش السوائل كزيت الزيتون والدبس والعرق، أو قانون خلط المطحونات كالزعتر والكشك والسُمّاق، فضلًا عن قوانين مخالفات الاستيراد وتهريبات التصدير والتلاعب بالتخمين والتدقيق وغيرها من مئات القوانين؛ فعقل المشرّع اللبناني الفذّ لم يترك ثغرة إلّا وعالجها بالنصوص، ذلك أنه يدرك أن المواطن اللبناني نبيه بالفطرة ومبتكر بالممارسة ولن يترك شيئاً إلّا ويخلطه أو يزوّره أو يخفيه أو يتلاعب به، بما في ذلك الخلّ والزفت والمازوت...هناك عشرات القوانين الحضارية التي أقرتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة للحد من التخلف وتجاوزات المخالفين، لكن 'يصعب' على الأجهزة الحكومية الفاسدة الكشف عن التجاوزات ويستحيل عليها جر المخالفين إلى القضاء...

إنه بلد ٦x٦ مكرر... بلد عجيب يشبه «دكان الهنا» لأصحابه الشركاء أبو العبد وأبو صطيف وأشعب المهري وعنترة بن شداد والمهلهل العنيد والزير سالم. تراهم يشترون بضاعته بالمفرق وبالدين. وبدل أن يوفروها للزبائن، يأكلونها هم مع عائلاتهم ويهرّبون من رفوفه سراً لأقاربهم ومعارفهم. ينشرون غسيلهم على سطحه بجانب براميل الماء واسطوانات الغاز ولوائح الطاقة ولواقط الستالايت. ويتعاركون على مرأى ومسمع الزبائن داخل الدكان

وأمامه. منهم مَن يريد مهادنة بعض الجيران ومنهم من يرغب في قتال بعض آخر. وإذا قرروا الاجتماع في القبو، فللوم بعضهم البعض على تفليسة الدكان وانفضاح أمرهم.

إنها دولة 'علي بابا' و'الشاطر حسن' و'السندباد البحري' و'بهلول العجيب' و'جحا' و'أخوت شناي'، إنها دولة مواخير وعربدة وتشدق.. دولة شطارة ودجل على خلفية أصوات أجراس الكنائس وأذان الجوامع وأغاني فيروز وأناشيد الفداء. إنها دولة «رغم كل شيء» ودولة الصنبور المبخوش والمزراب المثقوب والبكتيريا المميزة. إنها دولة أحزاب وعلوج ومتبجحين. الحكام فيها يقايضون العزة والإباء بالتوسل والاستجداء لجيوبهم على أوجاع الناس. إنهم يحاضرون نعاجهم بالعفة والشرف وهم بلا شرف ولا نخوة ولا أخلاق ولا خجل.

وهي تقريباً الدولة الوحيدة في العالم التي تدرّب الصراصير على ارتقاء الوظائف وتؤهل الفئران على وضع الخطط الخمسية... فيأتيك صرصور ذكي كان شارداً يوماً في مجرور من مجارير الحي ليخبرك بلهجة زقاقية أن تحويشة عمرك في البنك قد تبخرت وطارت.. هكذا بكل رعونة وقلة حياء ووقاحة. ويطل عليك فأر فهيم لينظم حياتك ويخطب فيك عن «الديمكراتية التوافكية» و«العهر المشترك» وعن «القضاء والقدر» وعن فضائل التحمّل والصبر وانتظار الفرج. وكأن الفرج قطار أُعِد خصيصاً لسحبنا إلى بر الأمان... قالوا للمواطن المسكين اصبر تنل.. إنها شِدة وتزول.. إن دواء الدهر الصبر عليه.. إلخ.... كلها كبسولات تخدير تدفع المواطن المغبون إلى تحمل الأذى والذلّ والتعتير... إلى التمسك بحزبه... والتحيز لزعيمه... والتطرف لمذهبه... لحين وصول قطار النجدة على سكك غير موجودة وإلى محطة لم تُبنَ بعد، أو لحين ظهور الفينق...

فأية مسؤولية يا دولة مَهرية، وأية أمانة يا أمين الدكانة، وأي ضمير أنت يا

حقير... حفنة لصوص وحرامية سرقوا أوقات الناس وجنى أعمارهم. والأدهى أنهم سلبوهم صناديق الصحة والتقاعد فضلًا عن قيمة الرواتب والخدمات الأساسية.... لا بل الأسوأ أنهم قضوا على أحلام المغتربين بعودة عزيزة وضيعوا آمالهم بتقاعد وشيخوخة كريمة في قراهم وبين أهلهم. لكن لماذا لا تتحرك الناس وتبدي اعتراضها على هذه المذلات والإهانات؟ أليست في عروق اللبنانيين دماء تجري للتعبير عن التعتير أو تفور للانتفاض على المهانة أو تغلي بسبب التشهير؟ أغلب الظن، بل الأرجح أن الناس بمعظمهم ـ والأحزاب والزعماء معهم ـ 'دافنينو سوا' (وَأَدوا لبنان وقبروه معاً لحظة ولادته). كلهم في كتاب الفساد على صفحة واحدة على طريقة «حكلّلي لحكلّك»....

في غياب الدولة وانهيار مؤسساتها، لم يعد أمام اللبناني الشاطر سوى الالتصاق أكثر بزعيمه وطائفته وحزبه تأميناً للبقاء والعيش ليوم آخر. بيد أن الأحزاب التي كانت تغرف من خزائن الدولة بلا حسيب ولا رقيب لم تعد تستطيع اليوم أن تدعم كل مناصريها ومتحزبيها والمحسوبين عليها في ظل إفلاس الدولة... لكن هذه العثرة لا تمثل وخز ضمير ولا مشكلة عويصة بالنسبة للأحزاب... إذ إن الذي يُضحّي بالوطن من أجل مصالحه الخاصة لا يتورع عن التضحية بأنصاره في لحظة «يا ربي نفسي». فهذه ليست أحزاب مبادئ سامية إنما صاحبة شعارات طائفية مناطقية ضيقة، طموحها الأقصى أن تبقى راعية لخرافها تجتر التبن وتدور حول نفسها على نفس البيدر ليوم القيامة. والأتعس منها هو الشعب المسيس الذي يلتصق بها التصاق العلكة بالشعر ويغطي ظلمها ويستر عورتها...

الفصل الثالث

عبيد وأحرار

وجدتها....

لا أعرف صراحة كيف استرسل بالكلام من هنا. لقد سبق لي في كتاب «مرقد عنزة»، الذي نشرته قبل انفجار المرفأ بأسبوعين، أن تناولت مصيبة العالم بحكام لبنان من معظم الجوانب، واعتقدت يومها أنى وضعت الابهام على موضع الوجع. وكنت، على عفويتي، منتشياً لدرجة أنى وصفت جلود التماسيح بالحرير مقارنة بجلود زعمائنا، ونجاسة المجاري بالطهارة أمام سلوكهم النتن. وخلصت بقناعة مفادها أن لا شيء ينقذ لبنان من مِحنه الدوّارة ويخلّص الناس من قبضتهم العَهّارة سوى حادث جلل افتراضي شبهته يومها بهجوم اليابان الانتحاري على مرفأ «بيرل هاربير» في هاواي، أو بـ ١١ أيلول لبناني على غرار تفجيرات أبراج نيويورك...ويا لهول المصيبة والمصادفة.. انفجر مرفأ بيروت وارتفعت العاصمة على جبال متراصة من دمار الزجاج والألمنيوم والأخشاب. وفي غمرة الضياع وهول الشدة والتأرجح بين الكابوس والواقع اعتقدت أن الخلاص وصل أخيراً، لا سيما أن شوارع بيروت في المحيط الواسع للانفجار بدت فظيعة مرعبة جداً وكأنها مشاهد من أفلام الخيال العلمي.. مناظر الأسى والدمار واليأس والإحباط بكل الاتجاهات كادت تشبه ما تصورته في مخيلتي عن اليوم التالي بعد الآخرة... لكن العصف النيتراني المهول، على فظاعته وضخامته وأضراره، لم يحرك

ساكناً في ضمائر حكامنا ولم يؤثر إلّا نتفة على مزاج زعمائنا كما تبين بعد مرور بضعة أسابيع... فإذا بنا كشعب 'عظيم' نتجاوز وقاحتهم وانعدام نخوتهم بما لا يمكن وصفه أو تبريره.

جاءتنا الانتخابات النيابية ولم نكن نصدق أنها كانت ستتم يوماً في أعقاب ثورة ١٧ تشرين وانفجار المرفأ. لكننا في العام ٢٠٢٢ فوجئنا بشعب لبنان العظيم يهرّول مع طلوع الفجر إلى تصويت حماسي لم نر مثيلًا له. البسطاء مثلي تصوروا منذ لحظات الصبح الأولى أننا قد نكون أمام إعصار سياسي مارد يطيح بطبقة الحكم التقليدية أقله عقاباً لهم على انفجار المرفأ. لكن ما إن انتصف النهار حتى اكتشفت أن الناخبين كانوا يتجهون للتصويت لنفس الطغمة الحاكمة الفاسدة المجرمة، وكأنها المنّ والسلّوى تهبط عليهم في سيناء. كلٌ بدا وكأنه كان يهرول وراء 'موساه' و'هارونه' إلى أرض الميعاد. إنك أمام هذا المشهد السريالي العجيب تقف مصدوماً مبهوتاً لا تصدق ما تراه عيناك. لكن سرعان ما تستنتج أن المسألة أمر من ثلاثة: إما أن الشعب 'مسطول' بالفطرة، أو مخدّر حتى النخاع، أو متواطئ بالفضيحة. وأياً يكن السبب، فهو يبرر اللعنة على هكذا شعب متخلف يرضى بدعم مَن أرادوا أن يصبحوا نواباً في مجلس الشعب، ليس لغرض تمثيل الناس، ولا لتشريع مصالحهم، ولا لمراقبة الحكومات ومحاسبتها، وإنما فقط للوجاهة والبهورة والتسلط. إنهم مجرمون بأغلبهم، حثالى لا ضمير عندهم ولا أدب، خاصة أن البعض منهم لم يخجل من التصريح العلني أنه ترشح أو أعاد ترشحه فقط لنيل الحصانة النيابية لتحميه من مخالفات محلية وعقوبات أو ملاحقات دولية ـ طبعاً هي كيدية بنظره.

هنا لا بد لعاقل أن يتساءل كيف يصوّت الشعب اللبناني لمثل هذه النماذج؟ ولنفس النواب والزعماء الذين أوصلوه إلى الخراب أساساً؟ كيف ينتخبون نفس الطغمة التي فشلت مراراً في حمايته من الهجرة والبطالة

والجهل والجوع والمرض والعوز والبرد؟ كيف يعيدون إلى مجلس الشعب نواباً فاشلين متعجرفين كسالى أثبتت التجارب من واقع الحال أنهم غير شغوفين إلّا لمصالحهم وأن صلاحيتهم انتهت، وأن لا رحمة في قلوبهم ولا حياة في ضمائرهم ولا رؤية في عقولهم... إنها فعلًا حزوّرة عجيبة على طريقة فوازير بلقيس مع سليمان....

لكن في عصرنا هذا لم يعد هناك مجال للأساطير والخرافات، أو لأخذ الأمور على علاتها بدون بحث وتحقق! لا بد أن هناك عوامل جوهرية دفعت بالناخبين إلى أحضان آسريهم. لا بد أن هناك أسباباً منطقية تجبر الملدوغ من الأفعى على معاودة جحرها... فإما أنه استهوى سُمَّها وأدمن عليه، أو أنها وجدت فيه حارساً أميناً من نسور جائعة. وأغلب الظن أن الوعاء بما فيه ينضح... هذا يستفيد من ذاك وذاك يستفيد من هذا والأثنان على طبل واحد يتناوبان على طريقة 'شيلني وأشيلك'، لكن هذا ليس تفسيراً علمياً يحاكي المنطقيين والعقلاء... لا بد من الغوص قليلًا للبحث عن منطق سليم لفك لغز عودة نفس المنظومة الفاسدة إلى قبة البرلمان... وربما تكون السطور التالية مُملة بعض الشيء بسبب الأرقام فيها، لكن الاستنتاج منها يستأهل طول البال مع أنها مقتضبة أصلًا:

بداية، تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام في لبنان المؤلف من موظفي الوزارات والهيئات العامة والجيش والأمن والجمارك والطرق والبلديات والتعليم والمواصلات العامة إلخ، هذا القطاع يتكون بمعظمه من المواليين، وأزلام الزعماء، ومناصري الأحزاب، والمحسوبين. وقد بلغ عدد الشاغلين في كل القطاع ٣٢٠ ألفاً قبل انتفاضة ١٧ تشرين. وهؤلاء الموظفين والعمال والمنتسبين هم تحديداً مَن تتنافس طبقة الحكام على ولاءاتهم وتعيينهم ابتداء من حراس أمن وأحراج ومقابر إلى بوابين ومياومين ومدراء عامين. وليست صدفة أن يكون هذا القطاع العام، مع آلاف المتحزبين والمناصرين

في القطاع الخاص، هو الذي أعاد لنا نفس المنظومة النيابية المعفنة خلال الانتخابات الأخيرة. ومن المفارقة فعلًا أن القطاع العام هذا يعاني من تفاقم الأوضاع أكثر من أي جهة أخرى في لبنان، خاصة أن العاملين في القطاع الخاص قد تكيفوا الآن مع الأزمة. ذلك من خلال الهجرة، أو انخراطهم بأعمال سيبرانية ناعمة عن بُعد، أو أي شيء آخر يتعلق بإيرادات من خارج البلد أو من خلال خدمة المغتربين في القطاع السياحي. وعليه، فإن أول المتضررين من أزمة لبنان، وأكثرهم عدداً كفئة اجتماعية محددة، هم عمال الدولة وأنصار الأحزاب والمطبلين للزعماء فيها وكل من يحسبه الزعيم ضمن قطيعه في الدولة. ومع أن هؤلاء الأتباع لديهم شوارب السلطة وعضلات الزعامة وينطقون بأصوات تفخيمية، لكنهم مساكين يقبضون بليرة هزيلة ذابت قيمتها تماماً ومعها قيمة ضمان نهاية الخدمة، ما جعلهم الآن مجرد فراخ تائهين في مهب الريح...

ولكي نفهم تحديداً كيف عاد نفس النواب والزعماء الأشاوس إلى مقاعد مجلس الشعب، علينا أن نهمل كل شيء نعرفه عن لبنان وطوائفه ونبتعد كلياً عن التفاصيل الصغيرة المتعلقة بكل حزب أو مرشح أو زعيم. علينا القفز فوق كل الأطراف وكل الزعماء وكل المذاهب وكل المناطق وكل الاعتبارات والتركيز فقط على قراءة رقم واحد... وهو رقم التصويت الإجمالي لكل مرشحي الأحزاب وكل الزعماء في الداخل اللبناني والخارج معاً. منه، نعرف حقيقة واقع لبنان المزري الذي يريدون إخفاءه عنا. وهذا الرقم المخجل حسب النتائج الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية هو ١,٥٥٠,٠٠٠ من أصل ٣,٩٥٠,٠٠٠ مؤهلين للتصويت أي ٣٩ % فقط. وإذا أضفنا العدد التقريبي للأصوات التي فاز بها النواب الجدد (او ما سُمي لاحقاً بالنواب التغييريين) من خارج منظومة الفساد التقليدية وهو ٣٥٠ ألف صوتاً، يصبح المجموع الكلي لجميع المقترعين في كل لبنان وكل العالم ١,٩٠٠,٠٠٠ تقريباً، أي أقل

من نصف الشعب اللبناني. وعليه فتكون رزمة نواب الشعب البائتة قد وصلت إلى مجلس الشعب بأصوات هؤلاء المناصرين والمغتربين والمحازبين والمحظيين، أي بأصوات ٣٩ % فقط من شعب لبنان العظيم..

قد يقول قائل إنني فسرّت الماء بعد هذا الجهد بالماء. ذلك أن هذه النتائج معروفة للجميع. هذا صحيح لكن أمرها من الحقائق المكتومة في لبنان؛ فالزعماء لا يتحدثون عن هذه النتيجة المخجلة إطلاقاً لأنها تثبت ضعف تمثيلهم البرلماني من جهة، وتفضح تآمر مناصريهم على كتم الحقيقة من جهة أخرى. لذا، فالكلام بالعموميات عن كل البلد وكل مصائبه وكل الناس وكل المرافق، إنما يقصدون منه التضليل والتمويه على الحقيقة بما يخدم نواياهم... فعندما يجعلون الحديث عن أمور الناس عاماً شاملًا، تضيع التفاصيل وتذوب المسؤوليات ويصير التغيير قضاءً وقدراً.... تماماً كالكلام عن أحوال الطقس، بحيث لا يمكن لآراء الناس أو اعتراضاتهم أن تغيّر الأجواء وتوقف الرعود والبروق والأمطار باعتبارها قِسمة مكتوبة! إنهم عصابة خبث ومكر وختل ولؤم... تجتمع فيهم المهانة والدناءة لأنهم يعرفون الواقع على حقيقته ويخفونه عن الناس بالتعميم كيلا تضيع مصالحهم وسطواتهم ومقاماتهم... لذلك نراهم يلهون الشعب بخلافاتهم الظاهرية، وهي مجرد اختلافات آنية، تتعقد وتتحلحل حسب سياق التحاصص وحجم المحاصصة ليس أكثر ولا أقل. وقد وجدنا في الانتخابات الأخيرة أدلة مبرمة كيف يمد الحزب الواحد حزباً آخر بأصوات أنصاره لمرشح هنا أو مرشح هناك، وكأن أصوات الناس مجرد عِلكة يمضغونها بين فكوكهم ولا تذوب. فلا سلاح حزب الله، ولا دهاء بري، ولا عناد باسيل، ولا براغماتية جنبلاط، ولا طيبة الحريري، ولا شطارة جعجع، ولا صراخ الجميل، ولا دماثة كرامي، ولا نخوة الميقاتي، ولا شيء من هذه العناصر والسلوكيات الظاهرية تمثل عائقاً لطموح أي منهم، لأنها في نهاية الأمر مجرد سلوكيات تكمل بعضها البعض على قاعدة

«لا ضرر ولا ضرار»... أي كلمة شرف بين بوطة حكم متحكمة واحدة... إذ لا يجوز لزعيم أن يضر بزميله الزعيم بقول أو فعل، أو أن تكون أشياؤه عائقاً أو ضرراً على أشياء زميله الزعيم...

ابحث عن المستفيد

يقال لنا، وما أرخص الكلام، إن لبنانيي المهجر تتجاوز أعدادهم عشرة ملايين. لكن جاءت الانتخابات الأخيرة لتفضح عوراتنا وأمانينا. فاكتشفنا إما أن مناصري الأحزاب في المهجر فقط هم من صوتوا بما مثّل أقل من ٠,٠٢ % من عدد المغتربين الافتراضي، أو أن أعداد المغتربين مضخمة أصلًا ككل شيءٍ آخر في لبنان. (مع إدراكي سلفاً أن هناك جماعات تخوفت من المشاركة في التصويت في بلدان الاغتراب لئلا يُفضح انتسابها الحزبي أمام سلطات البلد).. لكن، حتى لو كان الرقم الافتراضي صحيحاً، أي ١٠ ملايين نسمة، فهم حتماً ليسوا كلهم من أصول فينيقية! بمعنى أن مهاجري القرون الماضية، وتحديداً أميركا الجنوبية، كانت أصولهم منتشرة في كل سوريا الكبرى قبل تأسيس دولة لبنان، الأمر الذي يعيد الارتباك والريبة والخيبة إلى خِلد بعض الأحزاب في لبنان. كلها تخشى التحديد والإحصاء الرسمي، ولا يعيبها أو تخجل أنها لا تريد أي إحصاء بعد أول وآخر إحصاء أجرته فرنسا في لبنان أيام الانتداب عام ١٩٣٢، وكانت النتائج آنذاك تشير إلى أكثرية مسيحية واضحة. أما اليوم فبعض الأحزاب المسيحية يخشى التفاوت الكبير بين تعداد المسلمين والمسيحيين. أحزاب مسلمة أخرى تتحسس من نِسَبِ توزع اللبنانيين في دول المهجر لصالح المسيحيين. بعض ثالث يهاب طابور خامس يدخل على الخط ليذكّره بأصوله اللبنانية الفعلية ويطالبه بالجنسية، وهذا أمر يخشاه رؤساء الأحزاب إذا كان المُطَالب بها من غير مِلّتهم.

ويكفي أن نجمع أعداد كل المستفيدين من منظومة الفساد كما تقدم لنرى

كيف كان من السهولة بمكان إنتاج نفس الزمرة الحاكمة وأزلامها. والمحظيون، بشكل عام، هم ـ كما تبين أعلاه ـ منظومة كبيرة من موظفي القطاع العام، ومن مدراء عامين، ومسؤولي وزارات، ومغتصبي أملاك عامة، وقضاة، ومحازبين، وأنصار، ومناصرين، وأزلام، ومخاتير، ورؤساء بلديات، ومحافظين، ومتعهدي بنى تحتية، ومياومين، ومحتكري سلع وأدوية، وأصحاب بنوك واستثمارات عملاقة ضخمة على مستوى لبنان. وهنا نتحدث عن هيئة البريد وتجار الصيرفة ووكالات التحويلات الدولية والخليوي ومنتجعات التزلج والمهرجانات الصيفية والخدمات المالية ونقل الذهب والأموال والكازينو، والطيران، إلخ... هؤلاء هم حراس الدولة العميقة والدويلة الزبائنية التي تخدم الزعماء، وهم بدورهم يسهلون لها أعمالها على طريقة الباب الدوار إلى يوم القيامة. والأنكى من ذلك أن العلاقة بين هذه الجماعات لم تعد تقتصر فقط على السمسرات والكسارات والحصص والعمولات، بل صارت أيضاً علاقات دم عضوية وراثية بحيث أضحت هذه الشرائح ملتصقة بعضها ببعض كالتصاقها بالمعجون الصيني العجيب وذلك من خلال المصاهرة والأحفاد والذكريات... إنها سلسلة أخطبوطات ذات أوكار متراصة تخطط مجتمعة للنيل من الطرائد وتتحد معاً لحماية مصالحها. فتختلط رؤوس الأخطبوطات بأذرعها وتضيع حلقات الوصل والفصل بينها، ويرتبك الناظر إليها ويحتار في تحديد أي منها، وخاصة عندما تبخ حبرها الأسود مرة واحدة.....

لذلك لا يمكن للمواطن اللبناني أن يثور على السلطة بمعنى الثورة الحقيقية مهما تعرض إلى تحقير وترهيب وتجويع؛ فهو ببساطة إما جزء من سلسلة الاخطبوطات هذه ورهينة للأحزاب والزعماء في الدولة العميقة من قبعته حتى لباسه الداخلي، وإما أنه طريدة لها لا يقوى على مواجهتها. لذا فليس من العجب أن نرى كبير الموظفين والزلمي والقبضاي والمُحزّب والنصير والمحسوب والمحظي والنقابي والمياوم والمقاوم، وكل من يلف في

دوائرهم، غير ملتزم بقوانين الدولة العلّية، لأن الدولة العلّية يا عزيزي لا تستطيع إلزامه بها؛ فهؤلاء الناس بمعظمهم لديهم أساليبهم وطرقهم في التهرب من تسديد الفواتير الرسمية ودفع الضرائب ورسوم العقارات وواجباتهم تجاه وزارة المالية. ووزارة المالية الحريصة، هي الأخرى، على إيرادات الدولة لها أساليبها للاكتفاء بمجرد التبليغ عن التهرب من الضرائب على قاعدة «اشهدوا أني بلّغت»، لكن عملياً لا جرأة لها على ملاحقتهم ولا رغبة...

هذه الشرائح المحظية الواسعة من الناس بمعظمها هي التي لا تتقدم بطلبات مخالفات البناء تجنباً للرسوم أو الرفض. ودائرة الأراضي والعقارات، بدورها، لا تكترث للأصول وللمخالفات والتعديات. وهكذا دواليك لا أحد في الدولة يقاضي المخالفين من هؤلاء الناس ولا القضاء بوسعه منفرداً إخضاعهم لسلطته، لأنهم يتمتعون بحماية استزلامهم للزعماء وتبعيتهم للأحزاب ولدور العبادة. وبالنتيجة، فلا الدولة تقبض كل فلوسها ولا كل الناس يُسدد مستحقاته ولا أحد يراقب أحداً في هذا الخصوص على المبدأ المعروف «من راقب الناس مات هماً». لا عجب إذن أن أتباع السلطة ومناصريها هؤلاء يخشون التمرد على الدولة. ذلك أن تمردهم قد يدفع الدولة إلى مطالبتهم بما تهربوا من تسديده لها منذ حطّت سفينة نوح على قمة أفرست. وعليه لا تمرد ولا مطالبة على قاعدة «لا تلمني ولا أعاتبك». وهذه 'شطارة' لبنانية تتم فذلكتها عادة بتوصيات وحمايات من الأحزاب والزعماء ريثما يتراجع الفيضان وتظهر حمامة نوح، أو يهدأ الرماد ويظهر الفينق! لذا، فلا الدولة اللبنانية في معرض تقبل الأعذار من المعتدين على أملاكها ولا المعتدون بوارد تقبل الملامة منها أو التراجع...

لذا فإن الجزء المحظي من الشعب اللبناني وزعماءه وجهان لفرنك مبخوش واحد منتهي الصلاحية. وهما لم يدفنا الوطن معاً وحسب، بل

اتفقا أيضاً على الاحتفال بالتبول فوق قبره والعبث بجسده على أساس «لا مَن شاف ولا مَن درى».. كثيرون من هؤلاء الناس تصلهم أدويتهم وإعاشاتهم وشهريتهم وسواها من تخفيضات حياتية عن طريق أحزابهم ومن زعمائهم... وإذا لم يكن الأمر حقاً كذلك، فكيف نُفسر سكوتهم عن الذين يموتون عجزاً على أبواب المستشفيات أو غرقاً في عرض البحر أو انتحاراً أو هجرة أو احتضاراً تحت العتمة وبلا دواء أو قهراً على وديعة أو او او... إنها شراكة بين حرامية محترفين على طريقة لصوص البنوك، لا أحد فيهم يريد أن يكون شاهد عيان أو يقوى على الاعتراض أو يجرؤ على الشكوى. شرائح متورطة في النهب والهدر حتى النخاع، ولا أمل منها ما دامت كزعمائها تعتبر السرقة شطارة، والفجور مقدرة، والاحتيال فناً لتدوير الزوايا... إنها ذهنية القراصنة بأوضح صورها.. بحارهم أسواقهم، ونهبهم مكاسبهم، وسفنهم أوطانهم...

وعليه، فقد كانت مجرد مسألة وقت قبل سقوط لبنان في الهاوية. وقد كانت علامات الهبوط مكتوبة بوضوح على جدران المدينة ونقية أمام أعين العارفين... كان واضحاً تدحرج لبنان إلى الحضيض ووقوع دولته في براثن الإفلاس. كذلك كان عجزها جلياً عن تقديم أدنى خدماتها لغير المحظيين وغير المتحزبين الذين لا حول لهم ولا قوة.

وهكذا، سقط القناع الوطني وظهرت فضيحة ثلث الشعب المتورط مع الأحزاب والزعماء حتى النخاع وعلى السرير. باختصار شديد، فإن هذه الشرائح المحظية المنتشرة على امتداد الوطن، من كل الطبقات والطوائف والمذاهب والمناطق، هي المستفيدة الأكبر. هي التي وضعت هؤلاء الزعران في سدة الحكم مرّة أخرى، ومكنتهم من التسلط على أكثرية المجتمع. أبقتهم على كراسيهم من خلال الانتخابات المبتورة رغم المصائب والجوع والمرض والعوز التي طالت الجميع. المحزن فعلًا أن هؤلاء المناصرين، بسطاءً كانوا أو مخضرمين، يتوقون بلا خجل إلى لفتة من زعيم أو طلة له في مناسبة. أو

يتأملون أن يُرسل مَن يمثله إلى عرس لهم أو مأتم. أو مَن يسعى من طرفه لإخراج قريب لهم من سجن أو ادخال غريم إلى حبس. أو حتى لتخليص بضاعة من الميناء بدون جمرك، أو تصدير أخرى عبر المطار برسوم سياحية تشجيعية، وما إلى ذلك من مسائل استغلالية تافهة تجعل من الزعيم مسخرة ومن المواطن سخرية. ولو كان لبنان على غير ذلك من هذه الممارسات الشاذة عبر تاريخه لما غادره المحبطون أفواجاً ولما كانت لنا في دول الاغتراب ملايين منهم! هل كانوا سيرحلون عنه لو كانوا سواسية ومنعمين فيه؟

بلد العجائب والمصائب

كيف لا يكون لبنان بلد 'التعتير' والكوما وشعبه متخلف يرضى بنواب مددوا لأنفسهم في المجلس بلا تفويض، وشرعوا لاختلاس البنوك بوقاحة، وسكتوا عن تفجير المرفأ، وراقصوا الفتنة بين المناطق بلا خوف ولا خجل؟ وبدل أن يسعوا بأظافرهم وأسنانهم لتأمين الدواء لمرضاهم بأي وسيلة متاحة، يطلع علينا أحد كبار الصيادلة بتصريحات تلفزيونية يومية خطيرة يحذر فيها ويهدد ويتوعد من استعمال أدوية يحملها المسافر من تركيا في حقائبه على أنها عقاقير مزورة... لا، والأخطر من ذلك زعمه أن هذه الأدوية القادمة من السلطنة العثمانية لا تخضع لمعايير الجودة حسب مواصفات الرقابة اللبنانية. وكأن لبنان المتحضر فيه معايير دولية تحاكي الكرامة الإنسانية وتحترم أوجاع الناس. أو كأن الفينيقيين أنفسهم لم يكونوا يوماً تجار شنطة في عرض البحر! لدينا في لبنان بضعة ملايين نسمة وفي تركيا ما يزيد عن ٨٠ مليون نسمة، ومع ذلك يبدو أن الصيادلة عندنا أحنّ علينا وأرحم بنا من المزوّر المارق رجب طيب أردوغان... هناك على سبيل المثال يباع دواء السكّري المرخص من وزارة الصحة التركية بـ ٦,٨ دولارات فقط (صيف

٢٠٢٣)، بينما كان يباع في لبنان بنفس العلبة والشكل آنذاك بـ ٥٧ دولاراً ـ هذا إذا ما توفر باستمرار.... ثم إن أدوية الطيب أردوغان لها صلاحية تواريخ معتبرة مقارنة بصلاحية تواريخنا المحدودة لأسباب تتعلق بسوقيات التكديس والتخزين.... يقولون لك من على منبر الجامع ومذبح الكنيسة والفضائيات إن للأدوية القادمة من الخارج عوارض جانبية قاتلة ولا يقولون إنهم يحمون الاحتكار اللبناني وتخزينات التجار.... ثم إذا كانوا فعلًا حريصين على صحة المرضى كما ادعوا فلماذا لم يرهنوا بعضاً من أوقافهم الكثيرة لتكون مختبرات أدوية أو لتأمين أدوية أصلية؟ إنهم جميعاً محتكرون... كل في حقله ومجاله واختصاصه. قتلة لصوص يبيعونك الدواء كما لو كنتَ زبوباً وليس مريضاً... أو كأنك تعمل في دبي مثلًا حيث لا أحد يُسمح له بالإقامة بدون تغطية صحية اجبارية كاملة من ارباب العمل... أو كأنك تسكن في بريطانيا حيث تُداوى مجاناً من خلال الضرائب التي تدفعها. وإذا كان فرق السعر بين الدواء اللبناني والدواء التركي بالعلبة الواحدة للمريض الواحد في الشهر الواحد (٢٨ حبة) يتجاوز خمسين دولاراً، فاحسبوها براحتكم على مدى سنة، ثم اسحبوا طريقة النصب والدجل على أدوية أخرى ومرضى آخرين في كل لبنان. هذا مع العلم أن الكثير من المرضى يعانون من أكثر من مرض مستعص أو مزمن واحد، كالخرف وانفصام الشخصية والتوحّد والهبل والضياع والهذيان وتصديق حكامنا والساهرين على راحتنا...

أردوغان طاغية مجرم يقتل شعبه بأدوية مزورة رخيصة لا تخضع للرقابة وخارجة عن الصلاحية؟ عجيب أمر اللبنانيين لا يوفرون لك الدواء ولا يسمحون لك بتوفيره، ولديهم من السماجة والوقاحة أن يزعموا لك انهم يفحصون جودة الأدوية في مختبراتهم وهم ليس عندهم لا أجهزة متطورة ولا كهرباء ومازوت لتشغيلها ولا حتى ورق وحبر لإصدار شهاداتها ـ باعتراف كبير الصيادلة. وما يطال أدوية تركيا لكم أن تسحبوه أيضاً على أدوية إيران والهند

ومصر والباكستان وأرمينيا وأذربيجان وسوريا والأردن والعراق وأمثالها... كيف تكون أدوية هذه الدول مُزوّرة فاسدة تقتل المرضى اللبنانيين وعدم توفر الأدوية اللبنانية بالمرة يطوّل أعمارهم؟ إنها الذهنية اللبنانية العجيبة وإنه منطق الاحتكار والتكبر والعنجهية على طريقة «ندمر هانوي لننقذها».... كفى استهزاءً بعقول الناس حتى وإن كانوا مرضى سرطان أو سكري أو بحاجة إلى غسل كلوي....

كيف لا يكون البلد «عجيبة» حقاً وفيه صيادلة ومقاولة تحمي الاحتكار؟ يروجون لمكاسبهم من خلال اللعب بتوفير وحجب المستوردات حسب ظروف الربح وليس حسب المنطق والحاجة والضمير.... كيف لا يكون «أعجوبة» والكهرباء فيه تُقطع على مدار الساعة، وماؤه تشح رغم هطول المطر وكثرة الينابيع فيه. أما مياه الثلوج فحدث ولا حرج...فهي تنافس مياه الصرف على التلوث ومياه البحر على المُلوحة... بلد، رغم طبيعته الخلابة ومناخه البديع، ليس فيه مقومات العيش العصري من أمن وعدل ونظام وتعليم وطبابة وطاقة، اللهم إلّا بالشكل والمجهود الفردي... ومع ذلك يقولون لك إن لبنان هو كطير الفينق يقوم من تحت الرماد ويحلق فوق الغيوم ويرقد مع النجوم بعد كل مصيبة. لماذا كل هذه المصائب وكل هذه القيامات؟ صحيح أن التكرار يعلّم الإنسان لكن الإنسان في لبنان معلّم بالفطرة لا يحتاج إلى دروس ولا إلى عِبر ما دام فيه حكام شطّار أذكياء...

كيف لا يكون لبنان عجيبة العجائب وتحكمه أفخاذ قبائل وأكتاف عشائر وسلالات مُركّبة ملوثة وزعامات متخاصمة؟ ذرياتٌ مُستبِدة لم تترك شيئاً إلّا وجَرَّبته على أتباعها في سبيل السيطرة عليهم من أجل بقائها. وكلما اشتدّت وطأة الأزمة عليها رَمت لأنصارها لحماً أحمر وشدّت عصبهم القبلي وأثارت غرائزهم. فأصبح للبنان بثقافة الكثير من هذه العشائر والعوائل والزعامات مجتمعة قاموس سياسي براغماتي فيه دلالات على نمط هذا الفكر الوصولي

اللامبالي. ولعل في بعض الأمثال الشعبية اللبنانية القديمة أفضل ما يختزل هذه الذهنية الفوضوية الانتهازية بشكل لافت، مثل: «اضرب واهرب». «الهَرِيبَة ثلثي المَراجل». «دبرها بحيث لا يموت الديب ولا يفنى الغنم». «لا غالب ولا مغلوب». «لا تعاتبني ولا ألومك». «العنب أبدى من الناطور». «ألف كلمة جبان ولا كلمة الله يرحمو». «أيه وشو يعني؟». «وإنْ كان؟».. و«ما فارقة معي»، و«لست الأول بالنهب ولا وحدي».... وغيرها الكثير من التعابير البراغماتية المنتشرة في الثقافة اللبنانية.

طبعاً لن «تفرق» القواعد والأصول مع اللبناني التقليدي كثيراً لأن العالم أصلًا منشغل عنه؛ فلبنان في حِسبة الأمم لا يمثل شيئاً مهماً كونه مجرد اسم على لائحة ورقم على جدول. الغربيون، مثلًا، ينظرون إليه من الخارج كما تنظر مخلوقاتٌ غُطارد إلى كوكب الأرض. لا ترى منه إلّا الشكل العام ولا تفرّق على سطحه بين داروين وقرد. والأجانب من بعيد لا يرون فيه سوى شعب مسكين واحد بطوائف متعدّدة وطقوس متنوعة (بيت بمنازل كثيرة). هم لا يعرفون، ولا يَهمهم معرفة، أصولنا الآدمية وسلالاتنا الآرامية. اغفر لهم يا أبتاه فهم لا يعرفون أننا شعب ساذج حملنا على رؤوسنا قِفَف المحتلين وعلى أكتافنا عبء أحكامهم وفي صدورنا هموم الزمن وضغائن الحسد والحقد. لبسنا أثواب الطامعين وقلدنا عاداتهم وأخذنا من لغاتهم وأسماء أبطالهم. عبدنا آلهاتهم ودعينا لهم في صلواتنا ودعينا عليهم في خلواتنا. ورغم آلاف الجلدات على ظهورنا كان لنا معهم جميعاً «ترتيبات أمنية» و«تفاهمات سياسية» و«أمور معينة» حول خصوصيتنا و«تميزنا» عن المحيط. وهي وَسْوَسَة مألوفة 'نوشوشها' دوماً في آذان المحتلين ضد شركائنا في الوطن في كل حقبة زمنية منذ دخول الفراعنة حتى جلاء الفرنسيين. وهم يسمعونها منا مراراً كمَن يسمع أصوات العصافير أثناء الصلاة. لا نعني لهم شيئاً غير جغرافية عبور للاشتباك أو الهدنة مع أعدائهم.

وحتى لو تطابق إيمان بعضنا مع معتقدات الغرباء والمحتلين (او تقاطعت مفاهيمنا معهم كما يحلو للبعض أن يردد)، كالموارنة مع الصليبيين مثلًا، والشيعة مع الفاطميين، والدروز مع الأيوبيين أو مع أي أحد عاونهم على حماية جبلهم، والسنّة مع العثمانيين، تبقى مصالح الغرباء أهم من مصالحنا ووحدة أراضينا. وسواء توزعنا بين أفكار المحتل أو بدّلنا من ديننا لأسباب قهرية أو وراثية أو للمصلحة والمصاهرة والتقية، فإن المذاهب التي انتشرت في بلادنا وننتمي اليوم إليها تبقى أدوات ثمينة في أيدي ملوك الطوائف. وسواء كانت حروب الطوائف في لبنان مُبررّة بحجة الدفاع عن هواجسها ووجودها، فإنها تبقى هي الأخرى ظالمة للجميع ومنافية لطبيعة الهدف الأسمى منها، أي السلامة والعدالة.... ومما يثير الدهشة والعجب حقاً أن كل مذهب في لبنان تقريباً تعرض أبناؤه للذبح والتنكيل من أتباع نفس الطائفة وعلى أيدي ذات الدين من خارج لبنان، كما رأينا في الخلاف الدموي المسيحي بين أتباع مارون وبين كنيسة الروم الأرثوذكس في أفاميا مثلًا. أو بين الفاطميين والدروز في انطاكية ثم حلب، حيث قُتل ٦,٢٠٠ من الزعماء الدينيين الموحدين. أو بين المسلمين السنة والشيعة على نسق حرب الثلاثين عاماً بين الكاثوليكية والبروتستانتية... أو بين المسلمين العلويين والعثمانيين عبر تاريخ طويل وأمكنة مختلفة من الإمبراطورية العثمانية. إن ضحايا الدين الواحد هم أكثر من ضحايا الأديان ضد بعضها البعض...

غير أن اللبنانيين في المحصلة الوطنية العامة، بتحضرهم وعفويتهم وطوائفهم، يبقون متعصبين لمِللهم ونموذجاً فاشلًا عن العيش المشترك على مسطرة الأمم. والدليل على ذلك أن تنافساتهم الطائفية خرّبت البلد وجعلتهم الآن من أوائل الشعوب على قوائم الفساد إلى درجة أن لبنان بات يتنافس مع زيمبابوي وزنجبار وكولومبيا وفنزويلا على أعلى مراتب الفشل

وأرقى مراكز الانحلال في العالم. ومثلما هو سلطان عندنا على إمارة العتابا والميجانا، فإنه مَلكٌ عند الغرب يتربع على عرش التخلّف والخلل، ليس منذ الأمس القريب، بل منذ زمن المتصرفية الأول...

لكن الملفت أن اللبنانيين، على تناقضاتهم، يتوحّدون في الانحناء أمام مفهوم العبث الجماعي والتخلّف العام. فهم رغم مواقفهم الطائفية من بعضهم البعض وقوائم الأمم المتحدة منهم جميعاً، نراهم يتفاخرون بنفس الفلسفة الانتحارية والذهنية العقيمة. فلسفة التباهي الأحمق وذهنية التعالي العشوائي والغرور الأعمى والمُكابرة في تفخيم الوطن وتوريمه على مبدأ «أنا الحق والحق أنا». يختلفون في معتقداتهم وينحرون بعضهم البعض بسببها لكنهم يُجمعون على أن الله لم يخلق بلداً مثل لبنان، أعجوبته أن ناسه استثنائيون عظماء وأذكياء لا يعنيهم تفوّق العالم عليهم، ولا جداول الإحصاء الدولية، ولا آراء الأمم المتحدة في شؤونهم. فقط نظرة الخارج للصورة الفولكلورية عن تعايشهم المصطنع وتنوّع معتقداتهم هي التي تعنيهم. لكن حتى تنوّع اللبنانيين هذا نفسه، ليس فريداً كما يتصورون مقارنة بتنوّع سكان بعض الدول كسنغافورة وتايوان وفيتنام على سبيل الاستشهاد. هناك، نجد في البلد الواحد العديد من الثقافات والعادات والأديان الوضعية والسماوية والاعتبارية، كالبوذية والإسلامية والمسيحية والطاوية واليهودية والهندوسية، فضلًا عن تشكيلات المذاهب المشتقة عن معظمها... فلماذا يكون التنوّع عندنا أكثر أهمية وخصوصية وفرادة في حين أنه يقتصر فقط على مسلمين ومسيحيين؟ (يهود لبنان غادروه بعد حرب النكسة ١٩٦٧)...

إن هذا التنوّع المحدود مهم في مخيلة بعض اللبنانيين، وخصوصي في أماني بعض آخر، بينما البعضان ليسا مرجعية سليمة عن شؤون التنوّع في العالم. ومع أن هذا التنوّع أعجوبة في نظر بعض اللبنانيين ومعجزة حضارية برأي بعض آخر، لكنه ليس العنصر الوحيد على لائحة التميز والمكابرة

والتضخيم... إذ إنها تشمل مميزات كثيرة ومتعددة، منها مثلًا، ما أفحمونا به عن مقولة قرب الجبل من الشاطئ و'نغمة' إمكانية السباحة والتزلج خلال يوم واحد... وهذه، للمفارقة، سِمة أخرى تتمتع بها دول كثيرة في الشرق والغرب معاً. وما ينطبق على عدم فرادة التنوع والطبيعة في لبنان، ينسحب أيضاً على العادات والتقاليد فيه. لذا لا يمكن تفسير الفخر اللبناني المضخم إلّا على القاموس الرومانسي حسب قول زوجة معاوية: «لَبَيتٌ تَخفِق الأرياح فيه أَحَب إليَّ مِن قَصرٍ مُنيف». لكن بعض المراقبين اللمّاحين يفضل قاموس «فرويد» وتفسير التفخيم اللبناني والمبالغات على قول المتنبي: «وتعظم في عين الصغير صغارها....». وسواء كان الدافع هذا أو ذاك، فهما يفضيان إلى أمر واحد هو عدم رغبة اللبنانيين في التغيير أو القدرة عليه. لا شك أن اللبناني على مستوى الفرد ذكي ونبيه ومبتكر في الكثير من الأمور الحياتية. بل هو يقارع الأجانب في عقر دارهم على المستوى الشخصي. ما يعني مجازاً أن ملعبه في لبنان لا يتعدى حدود منزله، اي إنه بوجود زعيمه 'عنتر' فقط على زوجته أو هي 'عبلة' فقط عليه! لكنهما ليسا فريقاً واحداً على مستوى الوطن ولا يضاهيان العمل الجماعي المألوف في الخارج. فحتى سريلانكا التي أعلنت افلاسها سنتين بعد انتفاضتنا وعانت أضعاف ويلاتنا في كل القطاعات وكادت تركع جوعاً ومرضاً وقهراً، وكان عندها من الفساد والهدر ما نخر كل مفاصل الحكم وعطّله، ها هي اليوم، بفعل العمل الجماعي والحسّ الوطني وعصر الأفكار الجريئة الخارجة عن المألوف، تُطهّر نفسها من نجاسة الفساد وتجالس الحق والصواب وتتطلع إلى أفق واحد. صحيح أن الطريق عندهم ما زال في بدايته والأفق ما زال بعيداً، لكن إذا أخذنا من أدائهم حتى تاريخه مؤشراً على قادم الأيام فقد يتعافون بغضون عقود قليلة فيما نحن مستمرون بانتظار الفينق....

الفصل الرابع

إقطاع وقطّاع طرق

بيوت العز يا بيوتنا

لم يعد خافياً على أحد أن لبنان انكشف على أبنائه وانفضح بين الغرباء. مسؤولو الحكم في البلد لم يعودوا قادرين على تغطية مظاهر التعاسة ومنع روائح الجيفة والتستر على عورات الحكم وحماقات الزعماء. لذا بدأ بعض الحريصين مؤخراً ـ وخاصة بعد انفجار المرفأ ـ يردد أهمية إحياء البيوت السياسية التقليدية بديلًا عن طاقم الحكم القائم. وهو يلاحظ أن انهيار البلد على أيدي منظومة الطائف أظهر جدارة حكم العوائل التقليدية التاريخية أمام حماقة هذه الزعامات الميليشوية وجشعها. وكأن هذا البعض الحريص يريد القول إن الإقطاع على ظلمه أفضل من بلطجة الميليشيات. في حين أنهما، بما يخص مصالح الناس، أسوء من بعضهما البعض على مبدأ 'وافق شن طبقة'. ربما تكون البيوت اللبنانية أفضل قليلًا من حيث شكلها العام وتهذيبها ونطقها الفرنسية في صالوناتها واقتنائها الجيد من الكلاب والجياد. لكن لو كان اقتناء الحيوانات والنطق بالفرنسية وحدهما دلالة على الريادة والتحضر والحداثة، لكانت الكونغو وساحل العاج والغابون ومالي قد وصلت الآن إلى القمر ـ على سبيل التهكم!

صراحة القول إن العوائل التقليدية التاريخية البارزة في لبنان، وهي تُعد بالعشرات، كانت بالفعل صفوة عريقة من عوائل الفخامة والعز والثقافة على

اختلاف دياناتها اليوم. وإذا دقق المراقب قليلًا في تاريخها سيجد فيها مَن كان مسلماً وصار مسيحياً. أو درزياً فأضحى مسيحياً. أو سنياً فانقلب شيعياً أو العكس. وسادة القوم هؤلاء، كالأسبقين قبلهم منذ أيام الخليقة الأولى، شكلوا بسبب مصالحهم مع المحتلين، وخاصة إبان الاستعمار العثماني، بطانة مستفيدة وأنظمة إقطاعية ريعية.. وقد ظهرت زعامات محظية من خلال قدوتها للناس وتقديم الحماية لهم من الأخطار والستر عليهم من العوز. فمن كان يسابق غيره على تقديم القيادة والمال أو الأرض والرجال، كان له النصيب الأكبر من الغنائم في حال الانتصار، أو نصيب المكانة والمقام للتفاوض على شروط الهزيمة. وفي الحالتين كانت العوائل الريادية في لبنان تقتنص الفرص لوضع يدها على ما تستطيع الحصول عليه من أسيادها المحتلين... بالطلب والاستجداء مرة، والتملق والمجاملة طوراً، وبالشطارة والتشبيح أو السمسرة والعمالة في معظم الأحيان إلخ..

وعلى سبيل الاستشهاد العابر والاستثناء، اقتبس هنا من عدة مواقع من كتاب «الدروز والموارنة» للكاتب الانجليزي الكولونيل تشارلز تشرتشل الذي عاصر أحداث جبل لبنان في المرتين (١٨٤٢ و١٨٦٠). وكان شاهد عيان عليهما أثناء خدمته كضابط رفيع في الحملة الإنكليزية ومقيم في لبنان ودبلوماسي رصين وجاسوس قدير لبلاده ضد الأتراك... اقتبس منه بتصرف: «أن أولياء الأمور اللبنانيين وكبار القوم لطالما كانوا منذ القرن السابع عشر يستولون خلسة على الضرائب التي كانوا يؤتمنون على جبايتها لخزينة الباب العالي ويبنون قصوراً لهم ويبتاعون أراض ويستزرعون عقارات أميرية ويطقمون خيولهم بأبهى السروج. وكانوا كلما طُلب إليهم تقديم كشوفات حساب، راوغوا وتهربوا وتذرعوا وتحججوا وغير ذلك من تسويف ومماطلة»... (ما أشبه الأمس باليوم). هذا فضلًا عن أن الحكم العثماني نفسه صار فيما بعد ينهب من أملاك الدروز ليعطي المحظيين الموارنة بلا وجه حق، ومن

أملاك الموارنة البطاركة وكبار العوائل المارونية ليعطي المحظيين الدروز بلا وجه حق. وكان الطرفان يأخذان ما يوزع عليهما بلا سؤال ولا خجل ولا ندم... لكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل الإقطاعيين والمحظيين من الفريقين كانوا يكتنزون ثرواتهم من الأتراك أو عن طريق الفساد والعمالة، بل هناك منهم من جنى ثرواته من الاستشارات الخاصة والسمسرة والتجارة وعلاقات الأفضلية في التلزيمات الأوروبية في لبنان وغيرها من الوسائل المباحة في ذلك العصر...

ومع مرور الوقت تعقدت الأسباب وتطورت الشروط، فتبنت العوائل الكبرى نظاماً هرمياً صارماً على طريقة الأنظمة العسكرية من حيث توزيع الرتب والمقامات والمسؤوليات. وهكذا صار أثرياء لبنان إقطاعيين بامتياز وأصبح المقربون محظيين أصحاب عوائل وشخصيات مرموقة تحتذي الناس بها وتخشى سلطتها وسطوتها، وبالتالي وقعت عليها مسؤولية إدارة الرعية واطعامها وتمثيلها مع المحتلين والغرباء والجيران بمباركات مستمرة من طائفتها ودور العبادة...

لكن رغم مكانتها الاجتماعية وسجلها الوطني البراغماتي، بقيت أغلبية هذه العوائل محسوبة على بطانة النظام العثماني في لبنان، تستفيد من هيمنته وألقابه وتغطي على تجاوزاته الوحشية وتبرر اجراءاته التعسفية. والدليل على ذلك أنها لو كانت معارِضة للعثملي قولًا وفعلًا ودوماً، لكان رجالها قد عُلّقوا من بيوضهم على «الباب العالي» عبرةً للجميع، ولكان نفوذ هذه الأُسر قد طُحن في معاصر الزيتون والخروب أو لُف بخيوط الحرير على دواليب النَّوْل مع صياح الديك.. لذلك، فالعديد من هذه العوائل لم يعترض على سياسات الأتراك إلّا بالهمس معهم وموافقتهم، ولم يعارض مواقف أوروبا ضد السلطان إلّا بالتنسيق المخفي مع سفاراتها... اللهم باستثناء مَن ضُبط منهم مفضوحا بالجرم المشهود، فنُكِل به أو نُفي أو

وضُعت اليد على أملاكه وثرواته وانتهى محشوراً في ثقوب التاريخ.. إذ إن مصالح عوائل لبنان في نهاية المطاف (بعضها يفضل لقب ارستقراطيات ونبلاء) كانت متشابكة مع المصالح الأوروبية والعثمانية من غزة مروراً برأس الناقورة حتى أنطاكيا وسائر المشرق. لذا لا فائدة من سؤال هذه الطبقة المخملية، المستمرة أغلبيتها إلى اليوم، عن إرثها العريق وثرواتها الخيالية على مبدأ «من أين لك هذا» خصوصاً أن أعضاءها بمعظمهم كانوا أصلًا جباة ضرائب مهرة لحساب الباب العالي ووشاة مخلصين للسفارات وسماسرة ومقاولين وتجاراً بارعين.

كان الكثير من الشعب اللبناني يرزح تحت ظلم الطغاة الأتراك بمعاونة هؤلاء البرجوازيين، والاقطاعيين، والاحتكاريين، والمحظيين. وكانت هذه الفئات تتنافس مع بعضها البعض على إرضاء العثمانيين وكسب ود الفرنجة والتملق لهم للفوز بدعوات الوجاهة وبألقاب التفخيم والتعظيم. ورغم زوال معظم هذه الألقاب في تركيا نفسها بموجب القوانين التي وضعها آتا تورك عقب انقلابه على أسياده في اسطنبول، فإنها ما زالت في لبنان تُورّث أباً عن جد بكل فخر واعتزاز. والأوقح من ذلك أن أصحابها ينزعجون جداً إن نودي عليهم اليوم 'حاف' بدون ألقابهم التركية، كالبيك والأفندي والباشا، رغم مزاعم معظمهم المملة عن تاريخهم بالنضال ضد الاحتلال العثماني... الأصح هو أن نضالهم كان يتمثل في ذبح بعضهم البعض لخطب ود «الباب العالي» من أجل الفوز منه بمهمة القبض على رقاب أبناء جلدتهم مقهورين صاغرين....

وإذا كان من أمر يؤخذ به من تاريخ لبنان تحت الحكم العثماني، فهو أن اللبنانيين لم يَصْدِقوا ولم يُخلِصوا، لا مع بعضهم البعض ضد الاحتلال العثماني، ولا مع الاحتلال العثماني بوجه أعدائه. فالأوليغارشية البرجوازية المتحكمة يومها بالشعب اللبناني نيابة عن المستعمِر التركي كانت نظرتها

للأمور آنية ضيقة، تتعاطى في السياسة من زاوية صراع البقاء بالقطعة وحسب الطلب... تماماً مثلما نشهد ما تقوم به اليوم مع سفراء الدول المؤثرة رغم مرور مئات السنين.

لم يكن لدى بيوتات لبنان آنذاك موقف واحد ونظرة استراتيجية موحدة لمستقبل البلد أو شكله وتحالفاته.... كلٌ كانت له مصلحته الضيقة يتعرّى بسببها ويموت لأجلها. ورغم انهزام تركيا لفرنسا وبريطانيا وحصول اللبنانيين على رضاعة الاستقلال من نهدي «الأم الحنون»، عجزت عوائل لبنان البرجوازية عن انتهاز الفرصة الذهبية لبناء بلد عصري مستقل. بعض المؤرخين يزعم أن فرنسا هي التي أجْلت نفسها عن لبنان رغم أنف معظم الموارنة الذين أرادوها أن تستمر بانتدابها حماية لهم من جيرة المحيط العربي الإسلامي؛ وهذه ـ استطراداً لهذا الزعم ـ رغبة دفينة لطالما عمل كبار الموارنة على تحقيقها منذ وطأت أقدامهم أرض لبنان. بيد أن هذا الزعم يرفضه الموارنة اليوم ويدعون أنهم لم يتفوهوا به يوماً سواء من قبل البطريرك الحويك أو البطريرك المعوشي أو البطريرك صفير أو بشير الجميل. أما مسلمو لبنان آنذاك ففضلوا بأغلبيتهم الاتحاد مع المحيط ضمن الدولة العربية الموعودة التي كان يعمل على تأسيسها الملك فيصل الأول ابن شريف الحسين.

وبصرف النظر عن نيات الشاغلين ببناء لبنان وعلى الرغم من استقلاله، ها هم جميعاً قد وصلوا الآن إلى طريق مسدود. ليس فقط لأنهم انفضحوا أمام العالم بعجزهم عن إدارة الاستقلال وتخلفهم عن ركب الحضارة، بل لأنهم أدركوا أخيراً أنهم ليسوا جديرين بالعيش مع بعضهم البعض بعكس زعمهم السمح عن أعجوبة العيش المشترك وعجيبة التنوع الثقافي إلخ. لكن مع ذلك، يبدو من زلاتهم الفرويدية أن استمرار الوضع الطائفي المزري على حاله أفضل لزعاماتهم وسلطتهم واحتكاراتهم من بناء دولة علمية عصرية يَذوبون

في عُصارتها ويُطحنون في نظامها على مبدأ «الدين لله والوطن للجميع». ويبدو من تصرفاتهم المرتبكة أن هذا التمني الدفين عندهم جميعاً لا يعيبهم بشيء ولا يحرجهم بكلفة. لكن إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت...

وإذا كان زعماء لبنان وعائلاته التقليدية لا يهمهم بمعظمهم ما يقوله قادة العالم عنهم أو ينعتونهم به من أوصاف النذالة والحثالة واللصوصية والجهل والنرجسية، وهي تعابير تنقل إليهم بالصوت الواضح والصورة النقية من زوار السفارات، فهل يأبهون بما يُقال عنهم من قِبل عامة الناس؟ طبعاً لا، لكن أضحى الواحد منهم بعد انتفاضة تشرين يهاب طلات الناس عليهم في الليالي... وأخذوا ينزون في بيوتهم ويعزلون زوّارَهم عنهم ويتجنبون دعوات السمر والسهر والترفيه إلى درجة أن رئيس وزراء لبنان في إحدى طلّاته التلفزيونية كاد يبكي من حرقة شوقه إلى مراودة المطاعم في لبنان كبقية الناس. وقال بالحرف «لقد زهقنا من قعدة البيت»... لا بل حتى سفر طبقة الحكم برمتها إلى الخارج خف كثيراً وأمسى محفوفاً بالحذر خاصة بعد موجة التحقيقات مع حاكم مصرف لبنان وأخيه ومساعدته في مسألة الفساد بمنتصف ٢٠٢٣. وجاء التقرير الأولي من التدقيق الجنائي لشركة «ألفاريز أند مارسال» في حسابات المصرف المركزي ليزيد من هلع المتورطين رغم السرية التي أُحيط بها والتستر على تفاصليه تحت ذرائع عجيبة..

صاروا اليوم يكتفون بإملاء رغباتهم على شاشات التلفزيون من خلال مقابلات فردية محصنة يريدونها أن تشبه حوارات عبد الناصر مع هيكل. أما التفاصيل فيتركون الترويج لها عن طريق مطبلين يوظفونهم. فقط أزلام المنظومة ومناصريها والسذج من الناس هم مَن يشاهدون زعماءهم على التلفزيون ويترقبون تهديداتهم ووعيدهم أو ما يُنقل عنهم في الإعلام. يضحكون علينا من خلال طلات يريدونها أن تكون وقورة مهيبة كطلّات صلاح

الدين على طريق القدس مثلا أو إطلالات محمد الفاتح على هضاب القسطنطينية...

لكن أين الثرى مِن الثريا؟ مشاريع زعمائنا العمرانية لا تتعدى سياج الضيعة وأفكارهم التقدمية لا تتجاوز حدود الغريزة. في المقابل هناك طغاة لبنانيون آخرون يطلون علينا بتصريحات عكسية تدمي القلوب... كأنهم ضحايا شهود زور يشكون من سوء الظن بنواياهم إلى درجة أنك معهم تخال الحلّاج نفسه جلاداً. لكن في المحصلة النهائية لا زعماء الميليشيات الكبار ولا البيوتات السياسية التقليدية العريقة عملوا بمعظمهم لمصلحة لبنان أو أبدوا نخوة وطنية جامعة ومستمرة... بل إنهم نكثوا الوعود وخانوا الأمانة واستهتروا بأجيال لبنان وقضوا على أحلام الناس. والدليل على ذلك أن اللبنانيين، على بعضهم البعض، لم يبنوا لنا بغضون مئة عام شيئاً واحداً معتبراً يستحق الذكر أو المقارنة مع باقي الدول.. اللهم إلّا إذا اعتبرنا أوتوسترادي الجنوب والمتن السريع أهم من توسعة قناة السويس والسد العالي، أو برج إيفل ونفق المانش، أو سد أتاتورك وجسر اسطنبول، أو سد النهضة والمترو في إثيوبيا، أو برج خليفة وموانئ جبل علي في الامارات، وغيرها...

لكن هذا لا يعني أن اللبنانيين لم يحققوا إنجازات استثنائية جديرة بالتقدير... فبالإضافة إلى أن رئيس الوزراء (وثلاثة من فريقه) افتتح بنفسه جهاز مسح (Scanner) لمراقبة الشحن في المطار في صيف ٢٠٢٣، فقد أنجز اللبنانيون لموسوعة «غينيس» أرقاماً قياسية تُرفع لهم بها القبعات. ونذكر منها على سبيل التأكيد: أكبر صحن حمص، وأكبر منقوشة زعتر، وأكبر صحن تبولة، وأكبر صينية كبة بالفرن، وأكبر كأس نبيذ، وأكبر علم لبناني، وأكبر عرض لطاولة أسماك، وغيرها الكثير من هذه الأرقام القياسية. بل أنجزوا أيضاً أضخم ترويقة (فطور) ضمت ١٦٠٠ شخصاً قعّدوهم على طاولة

واحدة، ناهيكم عن أكبر كرتونة رقائق فطور بارتفاع أربعة أمتار استلزمت ما يشبه بناء 'سُلم يعقوب' إلى السماء..

إنها فعلًا 'تنجيزات' لافتة، لكنها لا تشبه إنجازات الفوز بجائزة من جوائز «نوبل»، ولا باستضافة «المونديال» العالمي لكرة القدم، أو استقطاب معرض «إكسبو» الدولي. أقله لأنه ما إن ينتهي الحدث القياسي اللبناني، وتؤكل الأطعمة الفائزة، وتهضم في بطون الغيارى على سمعة لبنان، حتى يكون الاستثمار به وبأثره على العمران قد تبخرا وذهبا في مهب الريح. صحيح أن أرقام «غينيس» مهمة وضرورية لسمعة لبنان وللسياحة والثقافة فيه، لكن دول سياحية كثيرة على المتوسط كإسبانيا وتركيا واليونان وإيطاليا لا تعتمد على «غينيس» لجذب السياح إليها...

لا ريب أن سمعة اللبنانيين من عدم تنظيف البلد وتصفية أنهاره من المقذوفات هي أيضاً من عوامل تطفيش السياح، وكذلك عدم حماية البيئة والأجواء من التلوث، وعدم حفظ أصول الدولة من الهدر، وعدم حراسة الأملاك العامة من السرقة، وعدم السهر على القانون وغيرها الكثير مما يستحق الالتفات إليه والاستثمار من أجله قبل غيره. إنها مسألة فكر وثقافة وتخطيط وبُعد نظر ورؤية وأولويات وإدارة وحكمة. هكذا بعد مئة عام من الاستقلال والحرية والطموح اختزلوا لبنان لنا بمنقوشة زعتر وصحن كبة وفتوش وتبولة؟ ويبقى السؤال: هل كان لبنان سيؤول إلى ما آل إليه اليوم على أيدي الزعماء الطائفيين لو أن العوائل التقليدية العريقة كانت قد استمرت في سلطتها عليه منذ أيام المتصرفية، أم أن هذا الشبل من ذاك الأسد وفرخ البط عوام؟

لبنان بتلسكوب غاليلو

الأمر لم يعد سراً ولا بحاجة إلى إحصاء مفصّل لتبيان الهوة في نظرة اللبنانيين إلى لبنان الواحد بعد مرور مئة عام على إنشائه:

المسيحي النموذجي يرى لبنان ملكة جمال بمقاييس عالمية مثالية. غنوجة ومعشوقة وأنيقة. صبية مؤمنة متحفظة تربّت على العلم والأدب والأخلاق والسمعة الطيبة. ومع أنها تجامل كل من يُدلّعها ويسخى عليها، لكنها تميل للمسيحي الغربي أكثر من الشرقي المسلم، والأبيض أكثر من الأسمر... إنها ـ رغم مشرقيتها ـ تفضل المخاطرة من أجل الحرية والاستقلال على قواعد الانضواء والانتماء إلى الجذور.... وفي جميع الأحوال يشعر الموارنة منهم أنهم مسنودون وأن وراءهم ـ بالإضافة إلى الفاتيكان ـ أمة مسيحية كاثوليكية كبيرة تزيد عن مليار مؤمن، فضلًا عن «الناتو» والغرب وطلّة قواتهما على المتوسط. الماروني يرى نفسه أبياً عنيداً ضمن هذا الإطار العريض، وليس كما حاول أن يصوّره البعض منعزلًا في جبل لبنان على قدوة القديسين والنُسّاك.. ولطالما تجاوزت سمعة الموارنة في لبنان أعدادَهم فيه وغطت بنشاطاتهم الريادية على قصة أصولهم من خارجه. والسجلات حبلى بالأمثلة الملهمة على عزيمة الموارنة وعنادهم وريادتهم خارج حدود الجبل. فمن أقوال ناجي نعمان في هذا الصدد على سبيل الاستشهاد: «ناضل المسيحيون بعامة، والموارنة بخاصَة، للبقاء في هذا المَشرِق، وذلك من أجل الحفاظ على معتقَدهم والتمَتع بالحريات الجَماعية والفردية؛ وتحملوا، في هذا السَّبيل، شتَّى الاضطِهادات».. ويقول أحد المستشرقين النمساويّين خلال القرن التاسع عشر «إنّه لأسهل على الأعداء، أيا كانوا، أن يُزعزعوا جبال لبنان، مِن أن يُضعِفوا الإيمان المسيحيّ في قلوب الموارنة».

الشيعي من جهته له نظرة مختلفة... إنه يرى لبنان رجلًا مقاتلًا جسوراً مع الإمام الحسين في 'عاشوراء' مستمرة لا تتوقف. يعتبر البلد مشروع شهادة

ضد ظلم الآخرين في الوطن، فضلًا عن ظلم إسرائيل وكل المراهنين على التطبيع معها. صحيح أن الشيعي المتحزب يرى لبنان وطناً نهائياً ككل اللبنانيين، لكن فقط إلى أن تهبط العدالة الإنسانية على الأرض، سواء بظهور المهدي المنتظر أو بزوال إسرائيل، أيهما أقرب.... وفي جميع الحالات يرى بعض الشيعة نفسه ضمن جيش المهدي افتراضياً ويبقى ولاؤه لأهل البيت أكبر من أي ولاء لآخر. أي إن أهل بيت الرسول بالنسبة للشيعي التقليدي في لبنان هم الدين وهم الوطن وهم مرجعية الفضيلة والحق والعدل إلى يوم الحساب. بيد أن أصول السكان 'الشيعة' في جنوب لبنان تعود إلى ما قبل الإسلام والاعتقاد بالمهدي.. فحسب أقوال مراجع متنوعة، هم يعودون إلى قبيلة «بني عاملة» في اليمن التي تُنسب إليها تسمية 'جبل عامل'. وقد اضطرت هذه القبيلة السبئية ـ تبعاً لهذه المراجع ـ إلى النزوح من اليمن عقب آخر انهيار لسد مأرب (١٤٥ ق.م)، ما يعني أن تواجد 'الشيعة' في لبنان سابق جداً لتشيعهم ولظهور المسيح معاً. وإذا صحّ هذا الافتراض حقاً ـ حسب تساؤل البعض ـ فيعتبر بمثابة تفويض صريح لحماية وجودهم في 'جبل عامل' من أي خطر. بل يستطرد هذا البعض مرافعاً أن تجذر الشيعة في جنوب لبنان هو بمثابة توكيل «شرعي» لهم لتحمل مسؤولية الدفاع عن وجودهم فيه، سواء بقوة حزب الله أو بقوة غيره من السواعد. وكما ورد على لسان بعض المسيحيين استعداده للتحالف مع الشياطين لحماية وجوده في لبنان من الغرباء، كذلك يزعم بعض الشيعة استعداده للتحالف مع العفاريت لحماية وجوده في لبنان. والمسألة من هذه المقاربة تُبيّن وكأن إسرائيل وإيران جناحان لفينق لبناني واحد...

أما السنّي، فهو ليس متحسساً كالماروني ولا متظلماً مثل الشيعي.. إنه يرى لبنان شاباً خلوقاً بلحية ناعمة، محافظاً ملتزماً. يصلي الجماعة أينما استطاع لا سيما أنه جزء من أمة عريضة وعميقة تعتبر الإسلام هداية للبشرية

جمعاء وخاتمة الأديان. تراه متحمساً لثقافة العرب وتاريخهم العريق وأمجادهم. إنه واثق من تراثه الإسلامي من الصين حتى الاندلس. ولا يخاف على مستقبله في لبنان لا من إسرائيل ولا من إيران لأنه وسط محيط عربي راسخ عريق يمتد من عُمان إلى المغرب. إنه أموي، أندلسي، عباسي، مملوكي، عثماني. أضف إلى ذلك أنه لا يشغل باله بأصوله لا قبل الإسلام ولا قبل المسيحية. ذلك أنه تقليدياً لطالما سكن وأجداده على الساحل اللبناني ما يجعله أكثر 'فينيقية' من الذين جاءوا إلى لبنان من خارجه، بما فيهم الشيعة والموارنة والدروز معاً. وحتى لو أرجعته إلى ما قبل الديانات جميعها، فهو يعتبر أنه جاء مع آدم في بداية الخلق وانتهى بآخر الأنبياء والأديان.. ثم إنه يعتز بفتوحات خالد بن الوليد وعمرو بن العاص ومحمد الفاتح، فضلًا عن نشوته بانتصار صلاح الدين على الصليبيين وكرم أخلاقه تجاه عدوه اللدود ريتشارد قلب السبع...

ماذا عن الدرزي؟ إنه أكثر اللبنانيين تهذيباً وحكمة، لكنه اليوم أقل ارتباطاً بالخارج من السنّي والشيعي والمسيحي. يرى لبنان رجلًا زاهداً متواضعاً مسالماً بشارب عريض وجبّة ساترة وشروال فضفاض. يراه من خلال الأمير فخر الدين الثاني وجوزة المتّى وجبل الشوف والزرعات. إنه مستقل عن القيود الإسلامية العامة والتحررات المسيحية الخاصة والنزاعات العرقية. لبنان الدرزي أشبه ببلد «بوتيك» صغير منسق ومهضوم. فيه خصائص كل لبنان لكن بأحجام مصغرة ونوعيات فريدة. فيه التاريخ والتراث والفولكلور والصخر وجِلال العنب والتين والدراق والصنوبر والأرز والنبع والثلج...

أما الوجدان الدرزي فهو أقدم بكثير من وجودهم في لبنان منذ نحو ألف سنة. إنه بحجم آفاق الحِكم والرؤى الفلسفية والروحية العريضة عند كبار المعلمين في كل الاتجاهات، أمثال أرسطو وأفلاطون وفيثاغورس في الغرب، وبوذا وزردشت وكونفوشيوس في الشرق، ومانثو وأخنوخ في مصر.

وشخصية هذا الأخير الافتراضية تلتبس على جميع الشاغلين بهذه الموضوعات بين إدريس النبي، والهرمس الاغريقي، وأخنوخ المصري بما تجمعه هذه الشخصيات من عناصر القداسة والملك والحكمة.. ثم إن الدروز تأثروا أيضاً بتعاليم موسى وشعيب ومحمد، وأخذوا الكثير عن الطائفة الإسماعيلية، فضلًا عن تأثرهم أيضاً بالصوفية والباطنية والدهرية. إنهم فعلًا جماعة جامعة في معتقدها وموحدة في ايمانها، و«رسائل الحكمة» عندهم بمثابة الكتاب المقدس لكن الاطلاع على نصوصه عموماً حصر على من وصل منهم إلى درجة عليا من المعرفة والتقوى...

وهكذا نرى بالتفنيد المنطقي أن لا علاقة لنظرات اللبنانيين الطائفية الضيقة بحقيقة لبنان الواقعي أو أحقية وجودهم فيه.. ويكفي أن أغلبية الآثار والثقافة فيه ليست من صنيعة اللبنانيين الأصليين أنفسهم ولا من تصنيفاتهم... لا علاقة لبنانية صرفة لأدونيس بالمسيح على سبيل الاستشهاد، ولا للمسيح بالفينيقيين. لا رابطة خاصة بين أصول اللبنانيين وأصل المسيحية. لا صلة مُميّزة بين الإسلام ولبنان. لا علاقة للأبجدية بقدموس ولا لقرطاجة بأخته أوروبا. لا للأرز صلة بمار الياس أو بالقديس مارون. تماماً كما لا علاقة لمعبد الشمس في بعلبك بالمهدي المنتظر ولا لصخرة 'الجِبْلى' بولاية الفقيه. وكذلك الأمر بالنسبة لصخرة الروشة، فهي ليست صوفية أو شافعية، وإنْ كان للإمام الأوزاعي سمعة طيبة بجوارها. ولا جبل الباروك كان قد ارتفع شامخاً بإرادة الدروز أو نكاية بالمسيحيين... ومثلما قسموا المعالم اللبنانية وعنونوها بموجب تعصباتهم، كادوا يصنفون الشجر أيضاً على الخطوط المذهبية بحيث يُوحى لك منهم أن الصنوبر درزي، والصفصاف شيعي، والأرز مسيحي، والسنديان أرثوذكسي، والخروب سني. هذا مع العلم أن كل الأشجار منتشرة في كل لبنان بنسب متفاوتة بما فيها البلوط والجوز واللزاب والشوح والزعرور.....

وحتى الفاكهة في لبنان لم تَنجُ من التقسيم الطائفي المجازي والرموز المذهبية. فصار العنب والتين شيعياً عند البعض. والخوخ والمشمش درزياً. والصبّار والموز سنّياً. والتفاح والكرز مسيحياً؟ بل حتى الفولكلور مذّهبُوه هو الآخر، افتراضياً، بحيث أضحت الميجانا أرثوذكسية و'الأووف' شيعية والزجل درزياً والدبكة مارونية؟ لكن على غرابة هذه الكنايات الكاريكاتورية المنافية للمنطق والواقع والبداهة، فإنك تجد لها مؤيدين وأنصاراً لا يترددون حتى في القول إنَّ الثلج على قمة جبل الشيخ أكثر بياضاً من الثلوج على صنين، ودليلهم على ذلك أن المسيح نفسه باركها. ويذهب بعض الموارنة المتحمسين إلى أن سفينة نوح صُنعت من خشب الأرز وأن حمامته عادت إليه حيث رسا، حاملةً غصناً من زيتونة 'بشعلي' في أعالي قضاء البترون. وكانت هذه دلالة لنوح على أن اليابسة عادت للظهور بعد انحسار الطوفان. ودليلهم أيضاً على 'صحة' ذلك أن الشجرة ذاتها تعتبر أعلى زيتونة في العالم، وربما الأقدم تبعاً لبعض التقديرات اللبنانية المتحمسة.

وفي المقابل وعلى طريقة «أبي أقوى من أبيك» نرى شيعة غيارى يؤكدون أن سهل البقاع عندهم يحتضن ما يعتقدونه مقاماً للنبي «شيث»، أول نبي بعد آدم وقبل نوح بمئات العقود، فضلًا عن قبرٍ آخر للنبي «يوشع بن نون» في قرية تحمل اسمه في جبل عامل.... وقد طلت علينا يوماً شخصية عدلية شيعية بارزة جداً وأرجعت نسبها بكل ثقة وشغف إلى «هود» شخصياً، وهو السبط الثاني عشر من بعد آدم. وفيما يعتبره البعض نبياً عربياً غابت عن ذكره التوراة عمداً، يراه آخرون أنه هو نفسه «عابر» الذي أورده العهد القديم. وفي كل الحالات هو مجرد ادعاء من لبناني شيعي على نفخ الروايات وتجذير الأصول على الطريقة اللبنانية.

وعلى المقلب السني، يزعم بعضهم أن صيدا هي مدينة حفيد نوح الأصغر «صيدون» من ابنه كنعان، وسميت باسمه ودُفن فيها... والملفت

فعلًا أن لبنان مليء بمزارات تحمل أسماء مثيلاتها في دول أخرى، وأمكنة مقدسة منتشرة في كل المناطق اللبنانية وتحمل أسماء أنبياء وقديسين تجلّها الطوائف جمعاء بما فيها الطائفة اليهودية. وأغلب الظن أن هذه المزارات التاريخية المهمة هي لمواقع مرّ بها فاتحون وأتقياء كثيرون عبر كل الأزمنة ومن كل الاتجاهات في طريقهم للحج إلى عيون الماء في بعلبك. فقد كانت بحكم قربها من منبع الطهارة والنهرين (العاصي والليطاني) بقعة جغرافية من الأهمية العقائدية والإنسانية والحضارية بمكان ما يجعل تاريخها أقدم من حقبة الإغريق والرومان والقلعة بمئات السنين...

وعلى منوال تقسيم الآثار والتراث والفاكهة، قسموا أيضاً الوزرات مجازاً، فصارت وزارة التربية للدروز، والمالية للشيعة، والخارجية للموارنة، والداخلية للسنّة، والصناعة للأرمن، والدفاع للأرثوذكس... وكذلك فعلوا بالرياضة، فأمست كرة القدم طائفية بامتياز وأضحى فريق «العهد» شيعي الهوى، وفريق «الأنصار» سني الهوية، و«الحكمة» ماروني الطور، و«الأخاء» درزي الأطوار...

وضمن نفس السياق والحماس أسس حيتان المال بمعية شركائهم الزعماء احتكارات شرسة على الخطوط الطائفية بذريعة المحافظة على مصالح الطائفة. ولم يتركوا شيئاً في البلد لم يتحاصصوا عليه نصرةً للدين. ولعل من أطرف الأمثلة الحديثة على المنطق الفينيقي التحاصصي والتحلل في ذهنية الحكم الزعائمية والتركيبة النفسانية المعقدة، أنهم اتفقوا مؤخراً على تجنيس بطل كرة سلة أميركي (توماس روبينسون) ليسعف لبنان في مبارياته على مستوى العالم. غير أنهم اختلفوا على تحديد دائرة نفوسه ومذهبه. كل أراد استباق رماياته الصائبة لطائفته! لكن في نهاية المطاف، وعلى الطريقة اللبنانية، تم الاتفاق على تعليق مشاركاته إلى أن تُحسم المسألة لصالح فريق منهم أو إلى أن تتم قسمته على طريقتهم. المسألة لغير اللبنانيين تبدو

مستهجنة ومضحكة، لكنها في غاية الجدية بالنسبة إلى «الأنا» النرجسية عند الطغمة الطائفية الحاكمة. وهي تعكس الكثير من طريقة التفكير لدى الزعماء في كل شاردة وواردة حتى على مستوى توزيع المازوت والزفت بين الطوائف...

ومثلما اتفقوا على تجنيس البطل، اتفقوا على إبقاء الخلاف حول مؤسسة الكهرباء رغم انهيار البلد ودخوله في العتمة... كلهم يتنصلون من تهم السرقة منها والهدر فيها والسيطرة عليها. والدليل على هذا الاستنتاج القديم أن «كارتل» المنظومة الحاكمة لم يوافق ـ حتى كتابة هذه السطور ـ على تأليف هيئة ناظمة تشرف على إدارة شؤون الكهرباء في لبنان. لماذا؟ للأسباب البديهية المعلوكة علكاً فاضحاً، لأن التنظيم يضع حداً للهدر ويحول دون استجلاب العمولات وفرض السلطات وتوظيف الأزلام إلخ... والكلام عن الهيئة الناظمة ليس حديثاً، وإنما يعود إلى عقود خلت توارت أمام فساد الطغمة الحاكمة وعنادها على حساب الوطن والمواطن...

وما عجزوا عن تقسيمه بالقطعة قسموه بالجملة في «كارتلات» موحّدة، يصعب سردها بسطور، لكن أهمها: قطاع النفط ومشتقاته، قطاع الخليوي، قطاع الزبالة، قطاع الأدوية، قطاع الحديد، الزراعة، قطاع البريد، قطاع الإلكترونات، قطاع الحراسة والأمن الخاص، قطاع المخدرات وتوابعه، قطاع التحويلات والخدمات المالية، فضلًا عن عصابة البنوك والنوادي الليلية.... وعلى هذا الأساس صار طيران الشرق الأوسط مثلًا يرمز لنصيب طائفة معينة. وشركة «إنترا» للاستثمار وبنك التمويل صارت لأخرى، والكازينو لطائفة ثالثة. ونقل الأموال لطائفة رابعة. والصيرفة لخامسة، والسجائر والتنباك لأخرى، والأدوات الكهربائية بين أخرى وأخرى إلخ. ويكفي المراقب أن يلقي نظرة خاطفة إلى لائحة أسماء المدراء العامّين الذين يمثلون هذه المصالح العريضة ليقف منها على المناطق التي ينتمون إليها وبالتالي على هوية

الزعماء الكبار الذين تقع هذه المناطق تحت سلطتهم؛ فهي تحمل أسماء عوائل وقورة ومعروفة في كارها في كل المناطق بلا استثناء: الماروني والشيعي والسني والأرميني والدرزي والارثوذكسي والروم.. واستطراداً، فإنك لن تجد «زفروتاً» منفرداً تائهاً أو حمامة شاردة أو ذبابة محلقة وحدها في أسواق لبنان دون أن تكون مدعومة أو مشاركة أو محظية. وهذه من بديهيات الأمور للخاصة في لبنان، لكن ما هو غير معروف للعامة أن أصحاب هذه المصالح كلها (هؤلاء الذئاب والحيتان)، لا تهمهم السياسة بشيء ولا تعنيهم خلافات السياسيين والزعماء لأنهم يعلمون سلفاً أن الأمور مُرتّبة في الصالونات الخاصة والطوابق العليا.. فقط مقادير التوزيع تتفاوت أو تتداور حسب نوع المقاولات والمناقصات والمناسبات....

إن هذا التقسيم المتفاهم عليه سلفاً ليس بالشيء الجديد على لبنان ولا هو محصور بفئة أكثر من غيرها. ومَن يرجع فقط إلى الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ يجد العجب عن التحاصص بين الأطراف المتحاربة نفسها آنذاك... سيجد بالتفصيل الممل كيف تقاسم زعماء الميليشيات أمانات الأجانب في البنوك وأصول الدولة وسرقوا مشاعاتها وآثارها وشطآنها وتحاصصوا على المشترك بينهم في مناطق التماس. كل ذلك قاموا به على جلسات مازة في وادي العرايش بدم بارد رغم القتل والنحر والتدمير لمناصريهم: مرّة باسم العروبة، وأخرى باسم لبنان، وطوراً بإيعاز من الشياطين، وأخرى بدفع من القديسين والأولياء... وآخرها كان بالأمس القريب باسم العدالة والتحقيق في انفجار المرفأ ففجروها بين الشياح وعين الرّمانة على دماء أنصارهما الموارنة والشيعة معاً... رحم الله شهداء لبنان الذين ذهبت أرواحهم هدراً من أجل حفنة زعماء هنا ورعاع هناك. والدليل على هذا الاتهام أن أمراء الطوائف ما زالوا أحياءً يرزقون يحكمون مع بطانتهم على رقاب الناس، والناس موتى ببلد مأسور لا أمل في قيامته بوجودهم...

هكذا بالظاهر تُؤجج اختلافات اللبنانيين على كل شيء. على الأسماء والمعاني والمزارات والأحداث والتاريخ والاحتكارات وحتى على الذكريات المشتركة. لكن في العمق الحقيقي، سواء بسبب الحقن الظاهري من الزعماء أو لأسباب تاريخية صادقة، فإن المسيحي النموذجي اليوم يعرف أنه لا يريد لبنان 'إمارة' عروبية في دولة إسلامية. والسنّي النموذجي يعرف أنه لا يريده إفرنجياً ولا أعجمياً. والشيعي النموذجي يعرف أنه لا يريده خليجي الهوى أو مسالماً مع إسرائيل. والدرزي التقليدي يعرف أنه لا يريده جسراً يتسلل أحد منه إلى الجبل. إنهم كلهم يعرفون ما لا يريدونه من لبنان، لكنهم لا يعرفون البتة ماذا يريدون.

ضمنياً هم ليسوا كلهم مع فكرة لبنان الكبير، ولا مع صيغة بشارة الخوري ورياض الصلح، ولا مع 'الطائف' ولا مع 'الدوحة'، ولا مع 'الحريرية' السياسية، ولا مع 'الشيعية' السياسية (الثنائي الشيعي). لقد جرّبوها كلها واتفقوا فقط على الاستمرار في الخلاف وعلى التمديد لزعمائهم من أحيائهم المتقوقعة. اتفقوا على غرز رؤوسهم بالرمال وغضّ النظر عن إعادة النظر بحقيقة وقائع وجودهم وتاريخهم. هذا هو مأزق لبنان المعاصر. وقد لا يُعالج بالطرق التقليدية التي يَكتب المنتصرُ فيها التاريخ لأن لا منتصر في لبنان ولا مهزوم. وقد لا يُسَوّى تاريخه إلّا بقيام كل طائفة بكتابة تاريخها على هواها، وكما يحلو لها، وحسب وثائقها وهواجسها. وعندما تنتهي من راوية مظلوميتها وبطولاتها وعرض عضلاتها وسرد أساطيرها في ملخص نهائي، يُؤخذ المشترك الجيد منه فقط لجمعه في خلطة لبنانية موحّدة. ولتكن هذه التوليفة تحت إشراف مؤرخين دوليين، أو مستشرقين مسلمين، أو رهبان عروبيين، أو مثقفين مُلحدين أو تحت إدارة الأمم المتحدة أو برعايتها. أو فلتكن تحت إشراف لجنة مشتركة من الفاتيكان والأزهر وقمّ والنجف وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. وما لم يتفقوا على نهائية

لبنان على قاعدة المواطنة الصافية الجامعة (وهي ستلغي بالضرورة مبدأ المناصفة الطائفية)، فلن تقوم للبنان قائمة مُجدية أو مرموقة. سيبقى زعماؤه دمى بأيدي الغرباء وشعبه مهزلةً بين الشعوب غارقاً في العتمة والغباء...

معظم دول العالم لديها أشياء معينة تقيس من خلالها تطورها بين الدول وليس فقط من خلال اقتصادها؛ الولايات المتحدة، مثلًا، تقيس تطورها من خلال هيمنتها وانتشار ثقافتها. الإمارات العربية المتحدة من خلال تألقها الدائم على مسرح العالم. ألمانيا تقيسه عن طريق أعداد براءات الاختراع. بريطانيا من خلال النفقات على برامج الأبحاث والتطوير. بعض الدول تقيسه من خلال أعداد حفّارات البناء والرافعات في مدنها. بعض ثالث يقيسه بأعداد السياح والزوار. وعلى سبيل التعجب والغرابة نرى نيوزيلاندا مثلًا تقيس تطورها من خلال ارتفاع أعداد خِرفانها مقارنة بعدد سكانها. بينما نرى سريلانكا تقيسه من خلال تناقص أعداد وفيات خادماتها في الاغتراب. أما في فيتنام، فيقيسونه من خلال مقارنة متوسط طول الفرد إلى السنوات الأسبق... (من آثار قنابل نابالم الأميركية الخ)...

لكن ماذا عن لبنان وكيف نقيس التطور فيه؟ هل بارتفاع مشاركاتنا بأرقام «غينس» للمأكولات، أم بانخفاض قيمة الليرة وأعداد مكبات الزبالة، أم بأحجام الحُفر في الشوارع الرئيسية؟ طبعاً ليس بأي من هذه، وإنما نقيسه بـ 'تنوع' المجتمع عندنا بدلالة فخرنا بالعيش المشترك وبلبنان الرسالة امام العالم؟ هذا هو حالنا في العلن وفي الخِطب والعظات والتصريحات لوكالات الأنباء العالمية...أما على أرض الواقع، فإن أعيادنا ومناسباتنا الدينية المجيدة واحتفالات مآسينا الأليمة وعطلنا الرسمية تفضحنا أيما فضيحة... فترى أن عيد الفطر مثلًا لا يعني شيئاً لسكان المناطق المسيحية، حيث تكون المتاجر فيها مفتوحة والأعمال مواظبة كأي يوم عمل عادي، فيما تكون مناطق المسلمين مقفلة بالكامل إلّا من مظاهر الفرحة والبهجة والاحتفال

بالعيد. وفي المقابل ترى عيد الفصح مثلًا لا يعني الكثير للمحلات والمتاجر والأعمال في المناطق الإسلامية، فيما تكون مناطق المسيحيين مقفلة تعبيراً عن المناسبة.

وهناك في عمق العيش المشترك المزعوم مناسبات مذهبية بحتة تخص مذهباً بعينه ولا يحتفل بها غيره احتفالًا مميزاً، كعاشوراء الحسين عند الشيعة، وعيد مار مارون عند الموارنة، وعيد النبي شعيب عند الدروز، ومناسبة إحياء ذكرى الإبادة «سيفو» عند الأرمن وعيد «نيروز» عند الأكراد والمولد النبوي عند السنة، وعيد الغدير عند العلويين، وأعياد ميلاد المسيح ورأس السنة والفصح المجيد عند الطوائف التي تتبع التقويم الشرقي...

وهكذا لا يشترك اللبنانيون في أفراح بعضهم البعض ولا في أتراحهم إلّا بالشكليات والتمنيات اللفظية والمجاملات. لذا، فالعيش المشترك بينهم يبدو واضحاً فقط من خلال الاحتفال بأعياد البشرية جمعاء، كعيد الأم والأب والمعلم وعيد الحب وغيرها مما يورد على لائحة الأمم. وحتى الأعياد الوطنية كعيد الاستقلال والجلاء والتحرير والجندي المجهول يختلفون على معانيها؛ فالجلاء ـ عند البعض ـ لا يعني فقط جلاء القوات الفرنسية عن أراضي لبنان، بل يجب أن يشمل الجلاء السوري عنها أيضاً. ومناسبة التحرير ـ عند بعض آخر ـ لا ينبغي أن تنحصر بالشيعة فقط، بل يجب أن تعم كل لبنان احتفالا بهزيمة إسرائيل، سيما أن أحداً من الدول العربية لم يسبق أن هزمها باعترافها هي. اما عيد الجندي المجهول فظاهره جامع عند كل اللبنانيين، لكن مع مرور الوقت صار الكل عنده جنوده الشهداء ويحتفل بهم في مناطق زعامته على طريقته وثقافته وأناشيده.... إنه بلد التعدد والتنوع؟

الفصل الخامس

لا حياة لمن تنادي

خميرة مضروبة ولبن فاسد

مع أنها فاتنة وخلابة، فإن الطبيعة اللبنانية لا تعكس التركيبة البشرية إطلاقاً إلى درجة إنك تستهجن وجودهما معاً. إذ إن هذه التركيبة معقدة ومغرورة بلا فائدة جارية أو غرض مفهوم. إنها تشبه تقريباً تركيبة الحيوانات اللطيفة التي تملك أجنحة لكن لا تطير بعيداً أو طويلًا، كالفراشة والنعامة والدجاجة والبطة المنزلية، والبطريق، والطاووس وأمثالها. هذه حيوانات توهم نفسها أنها ليست مضطرة للقتال أو للهروب من درب المقاتلين! وهي تملك من الأناقة وخفة الدم والحركات البهلوانية ما يُجنّبها أن تكون طريدة أو تقع ضحية. ذهنية لبنانية جامعة تقوم على فرضيات خبيثة وتافهة، منها أن قوة لبنان بضعفه. ونموه بشطارة شعبه. وأنه أكبر من أن يُبلع وأصغر من أن يُقسّم.. شموخه في انحصاره. دواؤه منه وفيه. منهوب لكن ليس مفلساً. لا غالب فيه ولا مغلوب...إنه كالفينق يقوم من تحت الخراب، وكالقرد يقفز بين الأغصان، وكنجمة البحر تنتج أذرعها كلما تَلفت.... إنها فذلكات لغوية ومصطلحات عقيمة نطلقها على حالنا تبريراً لكسلنا واتكالنا في قدرنا على غيرنا... إذ إن المقدرة في الدول الموقرة لا تقوم على 'الشطارة' في تنميق الكلام ولا على الغنج أو التظاهر بالتمدن، إنما على تمتين المؤسسات وجباية

الضرائب والعمران والشفافية والمنافسة والتمثيل السليم والتوزيع الشامل والقضاء العادل إلخ.

إن الخلافات الشعبية بين مناصري الأحزاب حول زعماء لبنان ليست عما إذا كانوا فاسدين ومدنسين بالخطيئة، ولا ما إذا كانوا مفسدين وحبالى منها، وإنما هي تدور بينهم عمن هو أكثر حبلًا من غيره. هم يعرفون أنه ليس فيهم بتول واحد ولا شريف. وإذا اعترفنا أن قوة الأحزاب تقوم على ضعف الدولة المركزية، فإن قوة الدولة المركزية، إذا ما تحققت، تسبب خطراً وجودياً على الأحزاب وحواشيها. لذلك نرى اللبنانيين الآن ينصاعون أكثر من أي وقت مضى لإرادة الأحزاب وزعمائها لأنهم أدركوا عجز الدولة وانهيار مؤسساتها. ولا غرابة أن تجد حزباً متحمساً ينير بضعة شوارع في بيروت بألواح طاقة شمسية من صنع بنغلادش. أو يقف محازبو حزب آخر على ناصية شارع لتوزيع وجبات الفاصوليا بالرز. أو أن تتباهى محطة تلفزيون بسد حفر بعض الشوارع المؤدية إلى الكازينو والمطاعم مرة في الشهر. وجمعية إسلامية توزع بعض وجبات الإفطار لبعض المحتاجين في بعض الأحياء. ومنظمة بيئية مُحزّبة تمنح زرعات أشجار، وأخرى توزع قسائم بنزين وخصومات على بعض السلع والأراجيل. وبين هذه وتلك هناك مَن يوزع بعض الأدوية لبعض المرضى في بعض المناطق في الأعياد والمناسبات الوطنية....

ولعل هذه الممارسات المؤسفة هي ما 'برَّرت' تصويت هذا القطيع لنفس الرعيان والأحزاب في الانتخابات النيابية الأخيرة كما بينت آنفاً. فالأحزاب وناسها صارا وجهين مفضوحين لدرهم مبخوش واحد انتهت صلاحيته منذ ١٧ تشرين. لقد بدا واضحاً للقاصي والداني عقب انتفاضة تشرين كيف كان كلاهما يسرق من الآخر على حساب الدولة. أما الدولة فقد صارت «بح» بنخوة الطرفين وتبخرت إلى حدود الأوزون. والحقيقة المخزية أن أغلبية الأحزاب الكبرى في لبنان لم تكن قادرة على الاستمرار طيلة هذه

العقود إلّا من خلال مصّ دماء الدولة ونهش مواردها عن طريق وزرائها في الحكومات المتعاقبة. فمن خلال دوره في الحكومة وسياسة المحاصصة معها كان الحزب الواحد يوظف محازبيه ويمرر الاستثناءات لأنصاره ويرافع عن قضايا المحسوبين عليه. والحزب الواحد، رغم انتفاضة تشرين، ما زال يستطيع إملاء إرادته على مفاصل الدولة المفككة من خلال مبدأ المحاصصة مع الأحزاب والزعامات الأخرى، كل حسب حجمه ومدى قدرته على تحريك الشارع. وهكذا لم يعد هناك من يثق بالدولة اللبنانية العتيدة أو يصدقها بسبب جشع زعمائها وتكالب الأحزاب على خزائنها وممتلكاتها. سوس الفساد نخر مفاصلها من أعلى الهرم إلى قاعدته ومن أقصى الشمال حتى الحدود مع فلسطين. لم يبق في الدولة ما يمكن إصلاحه دون انهيارها أو يشفع لها أي مساعدة من الهلال الأخضر أو الصليب الأحمر. فحتى الهِبات والصدقات والمعونات التي كانت تصلها من دول العالم مباشرة توقفت عنها لصالح منظمات غير حكومية. لم تعد الدول المحترمة تتعاطى بدبلوماسية مع حكامنا وراحت تنعتهم علناً بأوصاف لم ينطق مثلها نبوخذ نصر بحق اليهود ولا الاسكندر رددها بحق عدوه اللدود درايوس الفارسي.

وهكذا فقدت الناس أملها بالخروج من هذه الورطة. زعماء فاشلون في الداخل ومحتقرون في الخارج، فماذا نتوقع؟ ومهما قيل للناس عن الحلول والآمال، فإن مُنتج الأزمات لا يمكن أن يحلها ووَلّاد المصائب لا يمكن أن يقضي عليها. هنا لا بد من مقاربة مبسطة لفهم الاستحالة في الاعتماد عليهم... إذا عُدنا بالزمن إلى أيام راديو «الأنتيكا» الضخم ذات اللمبات المنفوخة والأشرطة السلكية السميكة، نتذكر كيف كان تصليحه يستوجب فك كل اللوحات الأفقية فيه وإخراجها واحدة تلو الأخرى مع لمباتها وأشرطتها وبراغيها. كل ذلك كان فقط لغرض الوصول إلى لوحة الأساس (Motherboard) العامودية في آخر الراديو ومن ثم البدء بتصليح الأعطال فيها

والرجوع منها بالتوالي. هكذا هو الحال مع لبنان اليوم، لا يمكن تصليحه دون فكفكة كل الرؤوس المنفوخة وإخراج كل الأحزاب الحامية للوصول إلى لوحة الأساس ومعالجتها. ولعل في هذه المقاربة ما يحاكي واقعاً يعمل الاميركيون عليه لتصفير كل لبنان من زعاماته ومؤسساته وتغيير لوحة الأساس فيه لإعادة تركيبه من جديد..

لكن المفارقة هنا أن راديو لبنان كله صار خارج صلاحية الزمن مؤهلًا لدخول المتحف الوطني، سيما أن جيل الشباب الجديد لديهم أجهزة عصرية تحاكي حاجاتهم ورغباتهم وترد على هواجسهم واسئلتهم عبر تطبيقات أسرع من لمح البصر آخرها «ChatGPT» على صعيد التحديد. فهم لم يعودوا بحاجة إلى مصاصة من حزب أو حرز من شيخ أو عظة من مطران. السؤال هنا هل يصمد زعيم «أنتيكا» أمام شاب طموح أو فتاة ساعية لديهما مداخل كثيرة إلى عالم الانترنت بكبسة زر؟ اللهم إلّا إذا كان شبابنا من نوع «التيك توك» ومستهلكي أراكيل المعسل....

عالضيعة يامّا

لا ريب أن لبنانيي الاغتراب يُعتبرون قِحة اللبنانيين بنظر الداخل. إنهم العيدية والإكرامية والدجاجة التي تبيض ذهباً وتبقينا على غبائنا. وصراحة القول إن وِدهم نحونا وحسناتهم بالإنفاق علينا إنما هي طامة كبرى ونقمة عظمى لأنها تؤخر اعتمادنا على أنفسنا... إنه لشيء مخجل حقاً أن نعتمد على أولادنا في كبرنا بدل اعتمادنا على ودائعنا أو مخصصات شيخوختنا أو تقاعدنا...هذه كلها سرقوها بفبركات وأرانب بكثير من الوقاحة وقليل من الحياء. وليس مستغرباً أن يكون لبنان قد تدحرج إلى هذا الدرك من الفشل وأشرف على هذا القدر من الانهيار من خلال سياسة الاستهتار بشبابنا وعقول خريجينا عقداً بعد عقد. فبدل خلق الوظائف المنتجة لهم والاستفادة

من طاقاتهم لما يحتاجه البلد، عبثوا بمستقبلهم وسمّوهم 'ثروة اغترابيه'. وبدل أن يروا فيهم كنزاً جامعاً في الداخل لنهضة الوطن، شجعوهم بالمفرق وسَيّسُوهم حسب أهواء الحزب والطائفة ليكونوا مصدر دعم لهما ورزق لعوائلهم....

إنه خبل ثقافي وأزمة اجتماعية ومأزق أخلاقي. نربّي أولادنا بعرق الجبين ونصرف على تعليمهم من أرواحنا ونرعاهم برموش العيون لنترك غيرنا في الغربة يستفيد منهم ويقطف ثمارهم. ألا تخجل دولتنا وزعاماتنا وطوائفنا أننا نعتاش على كرم أخلاق مغتربينا من خلال تحويلة شهرية تقلل من احترامنا لأنفسنا وتمثّل ابتزازاً عاطفياً لأنفسهم. ما هكذا تُبنى الأوطان يا أحزاب لبنان ويا زعماء لبنان ويا رجال الدين في لبنان، اللهم إلّا إذا أردتم بناء لبنان على نسق بروندي والكونغو أو الصومال. وعلى افتراض أن أبناءنا هم بمثابة القِجّة والثروة لمستقبلنا ومستقبل وطننا، أنكسرها هدراً في الداخل لعيون زعامات بالية فاشلة أو نتخلى عنها مجاناً للخارج؟ معظم الدول المحترمة في العالم تبحث بالمكبر والمجهر عن عقول في بقاع الأرض لتستقطبها إلى برامجها من أجل تعمير النهضة وصيانة التنافس واستمرار التفوق. إنها تصرف ملايين الدولارات لجذب هؤلاء الخريجين البراعم من الشرق والغرب وأفريقيا ولا سيما أنها لم تنفق ليرة واحدة على تعليمهم أصلًا. إنها دول ذكية راقية تعرف من أين تؤكل الكتف لبناء أوطانها ولا يهمها أذا كان رئيسها أسود أو امرأة أو شخصاً من ذوي الميول البرتقالية...

يقولون لنا لدينا ثروة في الاغتراب. أوهمونا أنه وجه لبنان الحضاري، فيما هو الدليل الدامغ على خيبتنا وعدم تحضرنا. نستغل مغتربينا للشهرية والخرجية ونبكي غربتهم ونتوجع بصمت بدونهم، فيما هم أيضاً يبنون مستقبلهم على أدراج الشوق والحنين. يصعدون للتألق على سلالم من إبر الضنى وأشواك الأسى ويحلمون بالرجوع يوماً إلى ربوع الضيعة، فيما ضيّعنا

عليهم ايداعاتهم وأحلامهم وآمالهم بالعودة حتى إلى الأطلال... فلا هم يهنئون بغربتهم كما ينبغي ولا نحن نهنئ بهم حسب الأصول.. لكن ما دام الزعيم راضياً فلا ضرر عليكَ يا ولدي، وما دامت الطائفة مباركة فلا خطر عليكِ يا ابنتي. المهم أن يرتاح الزعيم وتستمر الطائفة وتسرح النعاج ويبقى الناطور على الحقل والمختار في الساحة. ونحن فخورون بمغتربينا وبالشهادات العظيمة التي يُعلقونها في أروقة الدول التي تستضيفهم وتستفيد منهم وتفيدهم...لا أعرف حقيقة مَن هو الأحمق فينا؟ الدولة التي تفرّط بخريجيها، أم الأهالي الذين يقامرون بأولادهم، أم أولادنا الذين يرضون بمثل هذا السؤال؟ لكن في جميع الحالات هذا وضع شاذ لا تستقيم بُنية الدولة بدون معالجته.

لا بد للرضيع أن يُفطم يوماً وإلا سيبقى يرضع من ثدي أمه وأخته وجارته ومن أي ثدي آخر يمسك به... وعلى الرغم من إجماع كل المغتربين على ضرورة مدّ عوائلهم بتحويلات دورية من الدولار الطازج، ما يخفف من احتقان الناس وغضبهم من زعمائهم ودولتهم، بيد أن الحقيقة المُرّة هي أنهم هم أيضاً رضعوا من حليب الخضوع لعادات أهاليهم وتعصبهم. ومع أنهم مختلفون كثيراً عن مواطني لبنان، أقله لأسباب الاختلاط مع الغرباء في الخارج والانصياع للأنظمة والقوانين والغياب عن عيون الزعيم والمختار، لكنهم يعودون إلى طباعهم و«يتلبننون» سرعان ما تطأ أقدامهم أرض المطار. هناك في الاغتراب ترى اللبناني مهنياً مسؤولًا رصيناً بكل معنى الكلمة. يعتمد على نفسه ويقف في الطابور لوحده ويكوي ثيابه ويمسح حذاءه ويعد طعامه بنفسه ويدفع ضرائبه في مواعيدها. بل في أحيان ومواقع كثيره نجده قدوةً بين الأجانب يُحتفى به بدون توصية من زعيمه في لبنان أو مِنّةٍ من طائفته.. تألقه هناك لا يعتمد على ولائه لحزبه في لبنان، ولا على موقع ضيعته أو بُعدها من البحر أو الجبل، ولا على تاريخ أسلافه وذريته.. فهذه

عِدة الشغل في لبنان فقط، لا يحتاجها المغترب ولا تفيده إلّا عندما يزور قريته ويحضر قداسها أو يصلي الجماعة فيها... فيصبح في اجازته بين أهله وفي منطقته وكأنه لم يترك لبنان يوماً...

فالضيعة في الذهنية اللبنانية الرومانسية للمغتربين أهم من الوطن نفسه. هذا الأخير ليس أكثر من مجرد مطار تحطّ على مدارجه رحلات الشتاء والصيف. الوطن لديهم هو بمثابة ممر شقة مفروشة إلى ضيعهم. هناك في قراهم يشربون قهوتهم في الصباح في ساحة الضيعة مع المختار. وبعد الظهر يحولون عنده دولاراتهم إلى الليرة. وفي المساء يُشهّدونه على أوراقهم ويوقعون بختمه على وثائقهم... إنها سردية موسمية مألوفة... يتباهون بإنجازاتهم أمام ذويهم وأقاربهم ويرقصون الدبكة معهم ويتسامرون عند العين مع ممثل زعيمهم ورئيس البلدية. وغالباً ما يكون معظم أبناء القرى مغتربين، لذا تراهم يُمثلون كنزاً ريفياً وإرثاً ثقافياً يندرا لغيرهم من شعوب الأرض. وفي معظم الأحيان يكون المغتربون مجنسين في دول الاغتراب. وقد جرت العادة أن يطمح المغترب إلى بناء بيت ملفت له على أعلى تلة في آخر الضيعة أو وسطها تعبيراً عن نجاحه وتألقه في الغربة. أو تراه يشيّد قصره على أرض ورثها من أجداده وتمادت عشيرته في تصوينها على أرض عامة... وهو يقضي عطلته متنقلًا بين مقاول وسمسار ومختار ليستحصل على ما يلزمه من رخص ووثائق واعفاءات...

المغتربون لا يهتمون سوى بالراحة والاستجمام في ربوع لبنان وإنجاز أمورهم المعلقة واستكمال عقاراتهم في الضيعة. وعليه، فلا غرابة أن تجد مختار الصباح يعمل صرافاً بعد الظهر، ومرشداً سياحياً في نهاية الأسبوع. ورئيس البلدية سمساراً للعقارات ووكيلًا للشحن يومي الثلاثاء والخميس. والصيدلي يعمل طبيباً بيطرياً للضيعة ومساحاً عند رئيس البلدية. ورجل الدين يعمل قاضياً بين المتخاصمين على الأراضي وحارساً على الأوقاف.

وهكذا فالكل يعمل ضمن دائرة واحدة من المصالح المتشابكة التي تتعلق بفرز العقارات ومسحها والشهادة عليها وحل النزاع حولها وتسجيلها في دوائر الدولة العلية.... إلّا أن المرور بالمطبخ اللبناني (العاصمة بيروت) يبقى من أهم المحطات التي لا بد من الشغل فيه لحل بعض المسائل والتوكيلات المستعصية... فإنجاز الأعمال في لبنان بصورة قطعية لا يستوي إلّا مركزياً في العاصمة على نار الواسطة والطائفية والمحاصصة والبرطيل، وهي عناصر فعّالة تذكّر المغترب بهويته اللبنانية الأصيلة وبجذوره الحقيقية أثناء عطلته في لبنان.

صحافة حرة وإعلام غبي

كل زعيم من الزعماء الستة الكبار في لبنان بحوزته ـ فضلًا عن المختار ورئيس البلدية وحامي الأوقاف ورئيس البنك ـ لديه جماعته من الإعلاميين والصحافيين ومروجي التسريبات. كلهم يهمسون معه بما ينبغي أن يُسرب لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ويُكتب في المطبوعات ويُناقش على التلفزيونات حسب توجيهاته المحلية السديدة. وعليه، فإن حرية الرأي في لبنان أكذوبة كبرى أخرى من أكاذيب المكابرين الغيارى اللبنانيين. ليس صحيحاً البتة أن لبنان فيه حريات الكلام والتعبير والاعتقاد أكثر من أي دولة عربية أخرى. الصحيح أن لبنان في هذا الميدان مشابه للإمارات والبحرين والكويت التي ربما تتمتع بحريات فكرية أكثر ومساحات ثقافية أوسع، بما في ذلك حريات السلوك الشخصي والمظاهر ومسائل الترفيه. والدليل على ذلك أنك في لبنان تستطيع أن تنتقد كل شيء يخطر على بالك إلّا الزعيم والدين والزقاق الذين تُحسب أنت عليهم، ما يجعل حرية رأيك وتعبيرك واعتقادك في لبنان مشروطة بضوابط الزعامات والمناطق وتوجيهات دور

العبادة. وهل يتجرَّأ عاقل عندنا على إبداء رأيه في حارته لصالح زعيم آخر من منطقة أخرى من مذهب آخر؟

غبيٌ مَن يعتقد أن في لبنان إعلاميين كثيرين مستقلين وحياديين. معظم المرئيين والمسموعين من الإعلاميين والكُتّاب هم سلع مأجورة من وسائل إعلام حزبية أو مؤيدة لها أو صاحبة «أجندات» معها... ما يعني أنه من النادر لهذه الوسائل أن تستضيف أو تستكتب أو تجري حوارات مع إعلاميين محترفين مستقلين حياديين. وإذا كانت كل المحطات التلفزيونية في كل لبنان تمثل كل الأحزاب وكل التيارات وكل الزعامات، ما يؤكد تمثيلها لكل المنظومة الحاكمة، فإن أي مُطِلّ على شاشاتها في موضوعات التحليل والأخبار والسياسة، لا بد أن يكون جزءً فاعلًا من المنظومة الحاكمة، مباشرة أو مداورة. وحتى مَن يبدو منهم ضيفاً حيادياً مستقلًا أو يعتبر نفسه كذلك بأمارة ظهوره على كل الشاشات المتناقضة مثلًا، فهو لا يُرحب به إذا كان ناقداً لاذعاً أو منتقداً صارماً لأي شيء تمثله المحطة التي يظهر على شاشتها...

وعلى هذا الأساس فإن اللعبة الإعلامية والدعاية السياسية في لبنان مضبوطتان جيداً بين العبّ والجيبة، ومقتصرتان أساساً على حسن وحسين من جهة، وعلى مخّول وشربل من جهة أخرى. فضلًا عن أبواق مبعثرة لعُمر هنا وفاروق هناك، أو تصريحات وتوليفات لشفيق ووفيق. وهذا بالتفسير المُبسّط يعني أن زعماءنا متفقون على ضرورة ضبط الايقاعات الإعلامية، خاصة أن الكل عنده «أوركسترا» خاصة به وبطانة ترويجية حصرية له تخفف عنه وتلحس قفاه عند الضرورة. من هنا يكون الإعلام عندنا غبياً لأنه يأتمر بالزعماء ويخضع لميزانيات شركائهم حيتان المال ورعاة الإعلانات من جهة. وتكون الصحافة حرّة من جهة أخرى لأنها تفضح خصوم أسيادها ولا تنصاع إلى تهديداتهم بذريعة «أن الرأي قبل شجاعة الشجعان» الخ.

أما في الناحية الدينية، فإذا نظرنا إلى محطات التلفزيون في لبنان، نجدها تنقل عِظات الآحاد أو خطب الجمعة واحتفالات الأعياد الدينية كلٌّ حسب مرجعيتها الطائفية باستثناء محطة «الجديد». وربما في هذا الاستثناء ما يوحي بترفع المحطة عن التبشير بالطائفية ويشير إلى رغبتها في محاربة الفساد والترويج للعلمانية. إلّا أن تسويقها لقراءة الطالع والتنجيم والتنبؤات، أقله في بعض المناسبات والبرامج وأعياد رأس السنة، لا يستوي مع فكرة احترام عقول مؤيدي الطرح العلماني. فلا يكفي أن تترفع المحطة عن تغطية الخطب المذهبية لتكون موضوعية، بل ينبغي أن تبتعد عن تغطية التنجيم والسحر وتحضير الأرواح إلّا ضمن برنامج للتسلية يكون مخصصاً للهوايات والمهارات والترفيه..

وبصرف النظر عن الوسيلة أو الشاشة أو المطبوعة، فإن صميم الإعلام عندنا أنه يروج لاستمرار الحال وإبقاء المنظومة والزعامات... فعندما تتناول مواقف كل زعيم من زعماء لبنان الكبار على حِدة، يقول لك أنصاره الإعلاميون، بالحرف أو الايماء أو الكناية، إنه خليفة الله على الأرض... لا يخطئ ولا يساوم على مصلحة الوطن... ولا على مسائل الفضيلة والعدالة... ولا يقارعه أحد بالذكاء والنباهة.. ولا على تدوير الزوايا وتربيع الدوائر والحفاظ على شعرة معاوية مع الخصوم والمنافسين. ويؤكدون لك في سياق تحليلاتهم أن زعماءهم مصلحون عباقرة لولاهم لكان البلد قد صار مادة تدرس على غرار أطلال طروادة أو قرطاجة (بعضهم يفضل أطلال بابل أو تدمر). أي ينبغي أن نشكر الرب أنهم حافظوا لنا على مجرد إبقاء لبنان على خارطة العالم؟ لقد دحرجوا لبنان إلى قعر التاريخ ووضعوه عند كعب جداول دول العز وفي أسفل فهارس دول الشفافية! وكأن الدحرجة إنجاز عظيم أو انها بمثابة انتصار على جاذبية نيوتن بالذهنية اللبنانية!

مشكلة الانطباع العام عندنا أن كل مسؤول في الدولة يطمئن الناس أنه

وحده ساهر على شؤون الشعب وكل شيء يقع تحت مسؤوليته إنما يكون على ما يرام. وفي خضم الأزمة اللبنانية بعد انتفاضة ١٧ تشرين وجدنا حاكم مصرف لبنان مثلًا مصراً على القول إن الليرة بخير و'لا داعي للهلع'.... ورأينا مدير عام «أوجيرو» يقول إن الإنترنت بخير و'لا داعي للهلع'. وشاهدنا وزير الصحة يُطمئن الشعب بقوله إن الأدوية متوفرة في الصيدليات و'لا داعي للهلع'..... وسمعنا وزير الطاقة يبشرنا أن البنزين يعوم بيننا والمازوت يطفو علينا و'لا داعي للهلع'.. وكذلك طلع علينا وزير الأشغال ليؤكد أن أعمال تنظيف المجاري ورفع النفايات عنها والصيانة جرت قبل الشتاء والطوفان أو ذوبان الثلوج و'لا داعي للهلع'.... وإلى ما ذلك من تطمينات كبرى شملت السرعة في إيجاد الحلول أو البدائل، كالوعد بإنجاز تحقيق انفجار المرفأ بغضون خمسة أيام. وتوفير أسِرّة الأوكسجين أثناء وباء كورونا خلال ٢٤ ساعة. وتحضير جوازات السفر في بحر أسبوع. والتأمين السريع للخبز وحليب الأطفال والدواء والماء والكهرباء والدولار والمصادقات على معادلات الشهادات واصدارات الرُخص والمُهل وصكوك الملكية وغيرها وغيرها وغيرها... كلها وعود كاذبة أطلقها مسؤولونا بلا حياء وتقبلها ناسنا بلا شرح ولا اعتراض..

لكن في المقابل وجدنا وعبر كل الأزمنة أيضاً أن كل زعيم يحمّل مسؤولية فشله إلى عدم تعاون الجميع معه، لا بل يعيد انزلاق البلد في كل مرّة إلى تواطئ الحزب المُنَاوِئ للحزب الذي يرأسه أو للجبهة التي يخاصمها... فعندما يكون لبنان مُنظَماً جميلًا كسويسرا الشرق، يكون مسيحياً غربياً. وعندما يكون قبيحاً فوضوياً يكون فلسطينياً عروبياً ناصرياً. فننفر من العروبة ونبتعد عن الفصحى ونكره القومية ونتملق لشاه إيران وحلف بغداد. لكن عندما يتحالف حزب الله مع الملالي والعجم، يصبح معظم اللبنانيين أكثر عرباً من طرفة بن العبد، وبلاغة من سيبويه، وحماسة للقومية من عبد الناصر

نفسه. وبعد أن كان الخليج العربي بنظر البعض اللبناني بؤرة مشايخ نفط وجواري ودولارات وتخلّف (بأمارة وصفهم الشائع بالعربان والخلجان)، صار الخليج اليوم بوصلة الهدى والتطور رغم أنوف بعض اللبنانيين وغيرتهم. لذا، ارتفع قدر مغتربينا في الخليج، وصاروا شريحة إبداع وحداثة وأضحوا مصدراً حيوياً لمدخول لبنان من العملة الصعبة «الفريش». ليس من خلال تمويل عوائلهم وحسب، بل أيضاً من خلال دعم قطاع السياحة الذي صار في السنوات الأخيرة يعتمد بمعظمه على زيارات اللبنانيين في المواسم الأربعة.. وإذا كان من مفارقة أنهي بها روايتي عن الإعلام في لبنان، هي أنه لطالما أبرزت مؤسساته ومحطاته وجوهاً لامعة وكفاءات شابة خلوقة، لكن سرعان ما وجدت هذه الكوادر نفسها مضطرة للهجرة إلى الخليج حيث تم استقطابها جاهزة ناضرة متحمسة ليطوروا بها مؤسساتهم الإعلامية هناك ويتفوقوا علينا..

إلّا أنا

لم يبق أحد في العالم يجهل أن اقتصاد لبنان فوضوي عشوائي معطوب من جذوره. يُهلك القاعد والقائم ولا يلتزم إلّا بجزء من القوانين والأنظمة الدولية. هناك فعلًا مَن كان يعتقد أن اقتصادنا معجزة حيّرت أعتى الخبراء الاقتصاديين في العالم. كنا في السبعينيات نقول للخارج: مرحباً بوكالات التصنيف، وهلا بدوائر النقد، وأهلًا بصناديق الاستثمار، وسهلًا بالمضاربة ومؤسسات التدقيق. هذه كلها لا تهمنا؟!... هاتوا خبراءكم لنعلمهم خلطة الابداع في الإدارة والشطارة.... فإذا باقتصاد لبنان فضيحة مُجلجلة وخديعة «بونزي» كبرى من العيار الثقيل. خدعة طرابيش وكَشَاتِبِين لعبوها أمام أعين الناس ومن جيوب المودعين والمستثمرين والمانحين على حد سواء. الأنكى أنها كانت عملية نصب تحظى بتغطية المُشرّعين نواب الشعب وكبار القضاة

ورجال الدين. أوهمونا أن اقتصادنا قوي وسيبقى متيناً بسبب خصوصيتنا وابداعنا إلخ، لكن لم يقولوا لنا إن استمراره كان مرهوناً بالترويج لفكرة «هنيئاً لمَن له مرقد عنزة» بأموال الحالمين المغتربين؟ بيد أن انتفاضة ١٧ تشرين جاءت لتفضح هشاشة هذا الفكر الماعزي وتعرّي ضحالة أرضيته الاستجدائية وتفضح الخديعة الكبرى. فانقلبت الآية وصار الخارج يقول لنا الآن: هلا بكم حكام لبنان «المافيا»، وأهلًا بذكائكم الفظيع، وسهلًا بأمانتكم البتولة، وسلاماً عليكم في هذا الواقع المخزي. تفضلوا وأرُونا الآن مقدرتكم على تدوير الزوايا وتربيع الدوائر وإيجاد المخارج ولو مرّة واحدة في تاريخ لبنان! لكننا نعرف سلفاً من تجاربنا المريرة معكم أن مَن كان على شاكلتكم الرثّة وذهنيتكم الهشّة لا يخجل من فشل ولا يعترف بجرم.

غير أنه من حظوظ المنظومة العجيبة في لبنان أن أتباعها هم مجرد قطعان غنم من النوع البلدي الجيد. فمن جهة، هي أطلقتهم ضد الدولة في الشوارع تحت شعار خبيث «كلهم يعني كلهم» ما مفاده أن كل الزعماء حرامية حقّار وخونة.. وهذا نداء أثلج قلب المقهورين في ظاهره، لكنه في نفس الوقت منح كل الزعماء خاصية التمويه اللازم عن اتهام جهات بعينها وجنبّهم المساءلة المحددة، وإن أصيبوا بشظية منه أو شتيمة. أما من الجهة الأخرى، فقد استثنى كل مذهب في لبنان زعيمه وحزبه من هذا الشعار الشامل. لا بل ذهب الولاء الأعمى للزعيم بكل طائفة إلى درجة تجاوزت الغباء وكادت تسابق الفتنة بدون حرج أو خجل.. إذ رغم انتفاضة ١٧ تشرين وانفجار المرفأ والانتخابات وافلاس الدولة وانهيار الليرة الخ، أصبح الزعيم في كل طائفة أكثر من أي وقت مضى إلهاً يحميها من المذاهب الأخرى ويصوّر لها ما يشاء من صور الهواجس والأوهام حتى أن التطمينات لا تنفع إلّا إذا جاءت بإيعاز من الزعيم. من هنا تصبح خطب الزعماء في أزقتهم بين مناصريهم ومتحزبيهم أهم من خِطب الجوامع وعِظات الكنائس وخلوات

الموحدين. وتأكيداً لهذه المكانة شبه المقدسة، ينتظر الناس طلّات زعمائهم على شاشات التلفزيون تماماً كما ينتظر العاشق طلّة عشيقته. يتحضرون لها جيداً ويحضرون أجواءها من عِدة الاسترخاء والترفيه ويعدّون لأجلها الساعات كما لو أنهم أمام تتويج ملوكي لشيخ قبيلتهم أو تطويب لأحد قديسيهم. نعم هكذا هي نظرة أغلبية الناس في لبنان إلى زعمائها.....

من طرائف هذه الظاهرة الرجعية المتخلفة أن طلّات الزعماء التلفزيونية في لبنان تحبس أنفاس المناصرين بما يشبه منظر المتهم لحظة النطق بالحكم عليه: متوجساً، متأملاً، مرتبكاً، راجياً. ويذهب مراقب ساخر إلى أكثر من ذلك ليقول متهكماً إن أغلبية الأدوات الكهربائية في منازل الأنصار والأزلام تتوقف عن العمل احتراماً لخطبة الزعيم ولإضفاء الخشوع والهيبة على أجواء الاستماع اليه. ومع مرور الأيام اكتشفنا أن تصريحات الزعماء والمقابلات، إما أنها كانت تبرمج عمداً تبعاً لأوقات توفر الكهرباء في المناطق المستهدفة، أو أن بعض الأجهزة الكهربائية في بيوت الأنصار عوّدت نفسها على أخذ قسط من الراحة أثناء خِطبهم ومقابلاتهم... والطريف أيضاً أن بعض الخطب والحوارات المفصلية المهمة كان يؤدي بثها المباشر إلى قطع التيار عن كل الأدوات والأجهزة الكهربائية باستثناء التلفزيون ومصعد العمارة. بل حتى العصافير واليمام بين الأحياء والأزقة كنتَ تراها من الشرفات تتوقف هي الأخرى عن الزقزقة والطيران وتتجمد على أسلاك الكهرباء بدون تيار؟ كانت تتعمد الوقوف كالأصنام، إما صاغية لخطاب الزعيم أو صاغرة له أو مستغلة فترة استماع الناس إليه بلا همس، وكأنهم يزورون مقابر الأولياء لأول مرّة! ليس العيب في عصافيرنا ولا في حمائمنا، ولا حتى بزعمائنا الصقور، إنما فينا كشعب تعيس يستهوي حياة الذل ويستمتع بالهبل ويصرّ على تعليق مصيره على زعيم متعجرف متكبر متغطرس، ولولا تعظيمنا له لكان بشراً مثلنا وودائعه مسروقة مثل ودائع الناس..

الفصل السادس

كلام شرف

ودائع الناس يا ناس!

لطالما نسمع روايات القتل والانتقام بين الجيران والأقارب بسبب الخلافات على حدود أرض أو جوار بئر أو سياج أو على قطعان غنم وإرث. قصص تعود بعمقها إلى قعر الزمن، إلى أيام هابيل وقايين ولا تقتصر فقط على الاقتتال من أجل الغالي والنفيس، بل أحيانا على أتفه الأشياء والأثمان.

الصحف اللبنانية تعج يومياً بأخبار القتل بسبب هذا النوع من النزاع على الملكية وعلى الإرث، وغالباً على حفنة صغيرة من الأمتار التي لا يتجاوز سعرها بضعة دولارات. وإذا كانت الخسارة البسيطة بلا وجه حق تبرّر هدر الدم لدى المتضررين حتى في العائلة الواحدة، فكيف نفسر انعدام حسّ الخسارة بالمرّة لدى المودعين اللبنانيين؟ إنه سؤال مُحيّر خاصة أن ودائع كثيرة هي جنى عمر بطوله، سواء من العمل في لبنان أو في الاغتراب. وفي حالات كثيرة تجاوزت هذه الودائع مئات آلاف الدولارات للمودع الواحد.

ومَن راقب مجمل التظاهرات التي نظمتها جمعيات حقوق المودعين للمطالبة باسترجاع ودائعهم منذ بداية الأزمة في تشرين الأول ٢٠١٩، يجدها هزيلة متواضعة لم يتعدَ المحتجون فيها بضع دزينات من المودعين إلى درجة يخال لك فيها أن المتضررين يبالغون في ضجيجهم. لكن نحن نعرف سلفاً أن الإيداعات هي بمليارات الدولارات، وأن المودعين المتضررين هم بالآلاف من

كل المناطق والطبقات والمذاهب، والخلفيات الاجتماعية، والثقافية، والجنسيات! بربكم إذن أين هم هؤلاء ولماذا لم ينخرطوا في التظاهرات الدورية؟ أليست هذه ودائعهم من جنى أعمارهم لستر شيخوختهم وسلامة صحتهم وتركةً منهم لأولادهم؟ أليست هذه أموال يفترض انهم ادخروها من شقاء العمل بأسى التحمل ودمع الفراق وعرق الجهد وحرمان النفس؟

أن يقتل أخ أخاه من أجل ورثة حفنة دولارات أو قطعة أرض أو حصة في دكان، أمر نفهمه من منظار القلة والخصومة في العشيرة والشراكة والمنافسة. لكن أن يصمت مودع عن وديعته بآلاف الدولارات ويرضى بضياعها هباءً منثوراً أو أن يسرقها منه بنك هكذا كيفما اتفق، فأمر غير مفهوم بتاتاً. فإما أن المودعين مخابيل أو أنهم يخشون المطالبة العلنية بأموالهم كيلا يُشمسوا بها عند عوائلهم وبين معارفهم على مبدأ «من أين لك هذا؟»... أو أن ودائعهم هذه غير نظيفة ولم يكتنزوها حلالًا كلها.... لكن حتى مثل هذه التعليلات، فقد تكون استثنائية ولا يمكن أن تشمل كل المودعين ولا يمكن أن تكفي لتبرير السكوت عن تبخر ودائعهم، لبنانيين كانوا أو غير لبنانيين...

لا بد أن هناك أسباباً وجيهة تحول دون انفعال كل المودعين ودفعهم بحرقة لإحراق المصارف أو تفجيرها خارج الجهود الفردية... لكن ما هي يا ترى هذه الأسباب المانعة التي تجعل المودع يفضل الموت قهراً بسكتة قلبية أو الانتحار بجرعة سُمّ أو التظاهر بالخرف المبكر قبل المطالبة بوديعته علناً من وسط المدينة؟

من المستحيل على أحد التكهن بخفايا وظروف الايداعات. كل مودع لديه أسبابه وظروفه. منها ما يتعلق بسحب أموال من الغربة وايداعها في بيروت خوفاً من تعريضها لضرائب تفرضها دول الاغتراب. ومنها ما يتعلق بعمولات مشبوهة صبت في حساب المودع عن أعمال أو سمسرات لا يمكنه الافصاح عنها. ومنها ما يمثل حصصاً نائمة من الباطن نيابة عن شركاء غامضين لا

يستطيع المودع البوح بأسمائهم. ومنهم مَن أودع أثمان أصول أو عقارات أو أشياء أخرى استحصلها بالغش أو التزوير أو التلفيق أو الاحتيال. ومن المودعين من كانت وديعته مجرد أمانة لأشخاص لا يفترض أن يكون عندهم مصدر رزق معلوم أمام الناس. هناك أيضاً صبايا هوى وفتيان متعة وجواسيس وإعلاميون وناشرون ومرتزقة، وهناك مؤسسات وصناديق ومستثمرون وصيادو فوائد ومخاطرون وتجار سوق سوداء ومهربون وفنانو حفلات خاصة ومهربو تحف ولوحات وسجاد وآثار وجواهر إلخ. وليس من السهل على أمثال هؤلاء ـ أو من الحكمة ـ التظاهر من وسط بيروت بوضح النهار أو من على قارعة المصرف المركزي مطالبين بودائعهم أمام عدسات التلفزيون والملأ... تعددت الأسباب والخسارة واحدة.

البنوك تعرف المودعين بأسمائهم الثلاثية وتعرف كل شيء عنهم بموجب سياسة «اعرف زبونك» التي فرضها النظام البنكي العالمي بعد أزمة ٢٠٠٨. والبنك المركزي يعرف أيضاً أحجام الايداعات من خلال الضرائب التي كانت البنوك تقتطعها من كل مودع لصالح خزينة الدولة عند استحقاق كل وديعة. والكل في لبنان الصغير يعرف الكل ومعظمهم حرامية يسرقون من بعضهم البعض ويعرفون ألاعيب بعضهم البعض على أنغام الاقتصاد الحرّ والرأسمالية والسرّية المصرفية. إلّا أن حاكم المصرف كان رجلًا جهيداً نبيهاً يعرف اللعبة أكثر من غيره لأنه ببساطة هو من كان قد وضع قواعدها. أضف إلى ذلك أنه أكثر دراية بنقاط الضعف عند كبار الزعماء وتوريطاتهم، وأقدر منهم على توقيت وتشغيل اسطوانة «التانغو» على مبدأ «السارق من السارق كالوارث من أبيه». باغت الناس في ساعة صفر مدروسة بعد أن تستّر على تهريب ودائع حُماته الكبار والمحظيين بالاتفاق المبطن معهم. صحيح أن الحاكم لا يتحمل وحده عاقبة العبث بودائع الناس باعتبار أنه كان يموّل بها مصروفات الدولة على التوظيف الوهمي وتمويل العقارات والاستملاكات

وصناديق الهدر والعار وزواريب الكهرباء والعمولات والهندسات وغيرها، لكنه في الوقت نفسه غض النظر عن تجاوزات الزعماء وتبذيراتهم بأموال الودائع ولم يمتنع عن الغطرسة مثلهم وكأنه كان الحاكم بأمر ربه، ولا سيما أنه حاز بإيعاز منهم على تقديرات عالمية وجوائز محلية من مجلات مال واعمال واقتصاد. هم طبلوا لإنجازاته وهو موّل برامج الدعايات لهم وغطى على تحويلاتهم.. وقد بلغ الأمر به مرة أن احتقر رئيس البلاد وقدم له كشف حساب الدولة ارتجالياً في القصر الجمهوري على وريقة مكتوبة بخربشات خط يده. هذا فضلًا عن رفضه عدم تلبية دعوات رسمية لحضور اجتماعات وزراية أو برلمانية بذريعة أنها لا تعنيه، أو أن موجّهي الدعوة هم مجرد صيصان لا يفهمون بشؤون المال ولا بهندساته ولا بسندات «جيمس بوند»...

وبالعودة إلى المودعين، فإن الاستفسار عن مصادر أموال بعضهم لا يعني أن كل المودعين الذين علقت ودائعهم في شباك المصارف مورطون بالفساد والصيد بالماء العكر أو بأعمال رذيلة مشبوهة أو مارقة. لكن هذا يعني بالضرورة أن معظمهم يسكتون عن ودائعهم بدون توضيح منطقي... وإلا فكيف نفسّر ضحالة تظاهرات المودعين وقلة حيلتهم وهم يملكون مليارات الدولارات؟ ألم يشقوا في جنيها ويتعبوا من التفكير بمصيرها؟ عندما تعرضت اليونان وقبرص إلى أزمة مصرفية في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، رأينا مودعيهم بالآلاف يصرخون في الشوارع من أعماق حناجرهم، والبعض كان ينهار من القهر والخيبة والصدمة إلخ... هذا مع العلم أن الاتحاد الأوروبي في الخلفية السياسية كان هو الضامن الأكيد لإيداعات صغار الناس. أما في لبنان فلا أحد يصرخ ولا صوت يعلو على تطمينات الزعيم ولجان المال البرلمانية التي من جديتها (؟) لا يحضرها حاكم المصرف ولا يعبّر أعضاءها. وما رأيناه من اعتصامات واقتحامات للمصارف إنما لا يتجاوز الضالعون بها عدد أصابع البدن.

والملفت أن سرقة إيداعات الناس في لبنان ليست مسألة عابرة ولا بسبب خطأ واحد ولا جراء أزمة مالية عالمية.. إنها عملية مبرمجة مزمنة ومتدرجة لم تكن لتنجح لولا جشع حكامنا وتآمرهم مع نفس أطقم وزارة المال وحاكمية المصرف المركزي ومفاصل الدولة... وهؤلاء بدورهم لم ينجحوا في نهب البلد لولا غياب الرقابة، وخنوع المرؤوسين والخبراء الاقتصاديين، وعدم أمانة المصارف واستهتارها، فضلًا عن طمع التجار والاحتكار وخَبَل المودعين وتواطئ جمعية المصارف.. وكما فرّط اللبنانيون بإيداعات العرب وأموال النفط في المصارف عام ١٩٦٦م، استهتروا أيضاً بمدخرات أبنائهم وصرفوا إيداعات أحبائهم ومغتربيهم عام ٢٠١٩م. (بعض المراقبين المخضرمين للشؤون اللبنانية يزعم أن حرب لبنان الأهلية قامت أصلا انتقاماً من لبنان على سرقته مليارات البترو دولار وايداعات العرب فيه تحت غطاء تفليسة بنك «أنترا»... هذا البعض هو نفسه اليوم يراهن أن لبنان سيدفع غالياً ثمن سرقة ودائع اللبنانيين على طريقة انتقام «الكرمة»).

وبعكس ما يزعمون، فإن سمعة قطاع المصارف في لبنان لم تكن يوماً صافية كعسل اليمن، ولا أفضل من سمعة حكامه. إذ إن جيفة الأسماك تُشَم عادة من رؤوسها؛ كان هناك تفليسة بنك «أنترا» في ستينيات القرن الماضي، وقيل إنها كانت «ضربة معلم» من رجال أميركا في لبنان لضرب نفوذ فرنسا فيه وتثبيت النفوذ الأميركي. وقد كانت فضيحة «أنترا» مدوية جداً على سماعات ذلك العصر. وفي العقود الأخيرة أدرج بعض المصرفيين في دوائر البنك الدولي فضيحة بنك «المدينة» على أنها المثال اللبناني الأبرز في إطار خيانة الأمانة ومخالفة العقود والفساد تجاه المودعين. ولئن كان بنك «المدينة» من الأمثلة الصارخة على الفساد السرّي المنظم بين حكام لبنان وحاكمي القطاع المصرفي، فلعل أهم ما فعله بعضهم أثناء الحرب الأهلية أنه نفذ أخطر وأكبر عملية سطو بنكية ليس فقط في تاريخ لبنان، بل

بتاريخ العالم على قياس ذلك الزمن. ففي عز الحرب في كانون الثاني ١٩٧٦م تعرّض البنك البريطاني للشرق الأوسط لعملية سطو قُدرت حصيلتها المُعلنة بمبلغ ٢٥ مليون إسترليني، أي ما يعادل ١٠٠ مليون دولار بسعر اليوم تقريباً. ومع ذلك فالكنز، على ضخامته، لم يكن بقيمة المبلغ نفسه وإنما بسبائك الذهب التي تردد أنها كانت مخبأة بمئات الأطنان في أقبيته... ثم كانت هناك أيضاً أزمة البنك 'اللبناني الكندي' في العام ٢٠٠٥ شملت استثمارات مودعين وأصول مستثمرين بملايين الدولارات ولم يصدر الكثير عن أسرارها رغم انتشار خبرها... ثم رأينا أيضاً ايداعات بنك 'الجمال' التي رغم ضمانتها من البنك المركزي اللبناني في حينها، إلّا أن البنوك الأخرى في لبنان لم ترضَ بإيداع شيكات صادرة عن بنك 'الجمال' بضمانة البنك المركزي... ما دفع العديد من المودعين إلى مقايضة ودائعهم بخصومات عالية في السوق السوداء أو لدى 'بنك التمويل' المحسوب على جهة من الجهات الست المتحكمة بمصير لبنان... ومع أن لكل من هذه البنوك حالته الخاصة وظروفه الاستثنائية، لكن النتيجة واحدة لكثير من المودعين....

وكعادة الزعماء الكبار بمشاركة البنوك مداورةً من الباطن، فقد كانت حلول التفليسات والتهريبات عندما تحدث لسبب أو آخر، تأتي مُرقعة على الطريقة اللبنانية والشطارة العجائبية. أي إنها تنتهي دائماً بتسويات بين أفراد عصابة التشريع والمصارف على حساب مودعين لا يقف خلفهم مَن يدافع عنهم.. لا تسألني أين القضاء في لبنان، فهو يشبه فزاع الحقل لا يخيف طيراً ولا يردع فأرة... ولا تسألني عن قضاة لبنان، فهم كالنيام السبعة «أصحاب الكهف» وكلبهم معهم غائبون عن الواقع منذ زمن الرومان الأوائل. إنهم بمعظمهم قضاة جبناء يختبؤون في أروقة قضاء فاسد مرهون للزعيم وخاضع لتدخلات السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال.

تعددت الأسباب واختلفت الحقب مع كل بنك وتغيرت الظروف وتنوعت

الأساليب لكن السرقة في لبنان مستمرة. فكيف تزعم جمعية المصارف بحملة إعلانية تلفزيونية مكثفة ومطولة وشاملة على معظم المحطات أن القطاع المصرفي دعامة للاقتصاد الحرّ ومفخرة للعمل المصرفي المهني وقدوة على صعيد المنطقة؟ بأي حق يستخفون بعقول الناس كما لو انهم لا يعيشون بيننا أو أنهم توقفوا في عقولهم عند سبعينيات القرن الماضي؟ واقع الحال يفضح ادعاءات المصرفين اللبنانيين بعيداً عن ذرائعهم وأمانيهم. إذ إن نقطة باهتة صغيرة على ثوب أبيض تكفي لتشوّهه، فكيف لو كانت النقطة ثقباً أسود بحجم عقول مصرفيينا؟

ولعمري كم مبتكرة وكثيرة هي الذرائع اللبنانية في تغطية الفضائح وعمليات التهريب، والنصب، والاحتيال، والتزوير. ليس في القطاع المصرفي وحده، وإنما ابتداء من سرقات الآثار ونصوص التاريخ إلى آمال الناس وأحلامهم بما في ذلك فضيحة «سوليدار» في وسط بيروت. وهذه وحدها بمثابة أم المصائب للكثير من المتضررين. إذ إنها تواجه هي الأخرى سمعة سيئة وتحديات قضائية سواء من أصحاب عقارات كبرى على حدودها، كفندق «سان جورج»، أو من هيئات حفظ التراث العالمي، أو من نقابات أصحاب المحلات الصغرى لسوق الصاغة القديم... وهكذا، وجد أصحاب الحقوق والمالكون أنفسهم بعد الحرب الأهلية قد بُيّتَ لهم وغُبنوا من بطانة رفيق الحريري واستُدرجوا إلى قانون صودرت أملاكهم بموجبه وحُوّلت إلى أوراق سهمية لا قيمة إنتاجية مستدامة لها. وهم يقولون إنها صودرت منهم لأنه لم يكن لديهم خيار الامتناع عن تنفيذ القانون المجحف أو الاعتراض عليه أو حتى المساومة بشأنه. كانت عقاراتهم تمثل جنى أعمارهم ومن أجدى أنواع الاستثمار في قلب عاصمة من أعرق مدن شرق المتوسط، فإذا بها اليوم مِلكاً 'عاماً' لصالح «فئة خاصة» من الناس، تماماً كما صارت أموال المودعين بعد ١٧ تشرين.. وكما فرغ وسط بيروت من روّاده وأُقفل بموانع

اسمنتية من ساحة النجمة حتى البحر، كذلك فرغت البنوك من عملائها وأقفلت فروعها وسُدت أبوابها بموانع فولاذية، لكن على نفقة المودعين. ويقال إن أكثرهم بما يجاوز ٥٥ % هم من مغتربي أفريقيا...

بعد كل هذه الاحتيالات والسرقات عبر تاريخ لبنان، هل تعلّم الشعب اللبناني شيئاً مفيداً أو أخذ عِبرة؟ بانتظار الإجابة الشافية، فإن حكامنا اليوم انفضحوا في الخارج وظهرت 'شناتينهم' النتنة وانطلقت رائحة الصّنة منها في الأجواء العابرة للمكان. ولم تبق دائرة من دوائر المعرفة والاختصاص في الغرب إلّا وتسلّت بفضائح زعمائنا أثناء الاستراحات في مؤتمراتها. يهزأون بهم ويشفقون على الشعب ويدْعون للجميع بالهداية. وقد رأينا خلال صيف ٢٠٢٣ كيف طلع نواب البرلمان الأوروبي عن طورهم أخيراً وترجموا غضبهم بإصدار توبيخ جماعي رسمي لرعاع لبنان، وكان بياناً مليئاً بمصطلحات النفار والقرف والتقزز وغير مسبوق في عالم الدبلوماسية. لم يتركوا سطراً منه دون تزيينه بانتقادات لاذعة وتهديدات صارخة. لكن على مَن تقرأ مزاميرك يا داود، وكأن حكامنا يتأثرون بالإهانات، أو عندهم أخلاق تكترث لأمور العيب والعار والرذيلة، أو النصب، والاحتيال والتعطيل.. لن يشعروا لا بالخوف ولا بالخجل إلّا إذا جُرجروا إلى المحاكم الدولية وسُحبت أموالهم وصودرت ممتلكاتهم وزجوا في الحبس....

لا أقصد من استعراض أزمة الاحتيال المصرفي ونَصبة الودائع هنا، تحليلها تقنياً أو استعراض مصادر أموال المودعين أو توزيعهم الطبقي والجغرافي إلخ. فهناك من الدراسات التقنية والأكاديمية ما فاض عن المطلوب. لكن للأسف لم تك في أي منها عدالة وأخلاق... إذ إنها أُعدت أصلًا لتُضيّع المسؤولية من خلال تركيزها على أشياء ثانوية. أي إن مقاربتها لأزمة الودائع لم تأت للبحث عن أسباب الإفلاس وهوية سارقي الايداعات، وإنما للتركيز على طرق النهب وأساليب التهريب مما أبعد التهمة عن هوية أحدٍ بعينه.. ومن

الأساليب المضلّة عن حقيقة السرقة هو التركيز على 'خلطة' الايداعات وتصنيفها بين صغيرة وكبيرة، وبين الليرة والدولار، وبين المستحق والموعود، فضلًا عن التوزيع الديمغرافي بين سنة وشيعة ودروز ومسيحيين. وللتمويه الأعمق عن حقيقة تهريب الأموال، وجّهت الدراسات الناس والرأي العام باتجاه أنواع الحسابات بين التوفير والجاري ومستويات الاستفادة من نسب الفوائد تبعاً لظروف كل حالة، وغيرها من أمور تقنية مضللة حسب المعايير التي وضعها المعنيون. والمحزن فعلًا أن رابطات حقوق المودعين التي وُلدت من أرحام محامين من 'كل الأطياف' سرعان ما انقسمت على نفسها وصار هَمّ كل منها الظهور بمظهر القادر على استرداد الودائع والناطق الرسمي باسم المودعين. ومن أبرز الخلافات بينها على سبيل المثال أن واحدة منها تؤيد فكرة اقتحام البنوك على مبدأ «ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلّا بالقوة». وأخرى تنادي بالتظاهر السلمي على طريقة «انا وغاندي زعلانين». وثالثة تسعى للمساومة الذكية بأسلوب «خذ وطالب». ورابعة بالدعاء والرجاء على القول الشائع «منك لله يا ظالم». وخامسة من العيار المخملي على طريقة «نفسي فيه واترفع عنه»... هذا لا يعني أن هذه الرابطات والجمعيات لم تقدم النصح والمشورة أو لم تقم الدعاوى ضد البنوك في لبنان أو تساعد بعض المودعين على استكمال ملفاتهم لإقامة الدعاوي في أوروبا الخ. لكن هذا يعني بالضرورة أن المنظومة الحاكمة تمكنت من رابطات حقوق المودعين وشَغَلتها عن أهدافها بطرقها الذكية أو أغرتها بطرق أخرى أو واعدتها على المساومة بشيء من الودائع في تاريخ أقصاه ٣٠ شباط.

وهكذا تضيع أصوات المودعين مجتمعة كما ضاعت ايداعاتهم. ولن تنفع اية محاولة جدّية في هذا الصدد إلّا إذا توحّد المودعون أولًا تحت مطلب استرداد الودائع (بالمبدأ) بعيداً عن تعدد اجتهادات التنفيذ والتحصيل والتقسيط والطلات على الإعلام الخ..

هذه التفصيلات التقنية، على أهميتها، ليست الهدف من حديثي هنا إنما الهدف منه توضيح أمرين إثنين: الأول أن الدولة اللبنانية، بدورها التراكمي الجامع هي المسؤولة النهائية عن سقوط البنوك في فخ الاستهتار، لا سيما أنها هي التي تمنح أصلا رخص التأسيس للمصارف، ناهيك عن تسلمها ضرائب الودائع ورسوم التشغيل بانتظام وغيرها.... أما الأمر الثاني، فهو أن غالبية المودعين من بسطاء دراويش، ومغتربين ورجال أعمال وشركات خاصة ومقاولين وشخصيات متنوعة، تبدو عاجزة عن المطالبة بأموالها أو أنها فقدت الأمل باسترجاعها... والدليل القاطع على أن معظم اللبنانيين أغبى من نعامة، أنه ما إن أعلنت البنوك عن خدعة جديدة لاستجلاب ايداعات طازجة بما وصفته بصكوك الثقة، وقد أصدرتها بلون الدولار الملهم، حتى تهافت الناس من جديد للحصول عليها وكأن دولاراتهم السابقة كانت تودع باللون الكحلي. إنها ألاعيب منصات وطرابيش ونرد وكشتبانات يتهافتون عليها تهافت الذباب الأزرق على الجيفة. ولو لم يكن الشعب اللبناني متخلفاً إلى هذا الحد لما استطاعت البنوك خداعه وكسب ثقته مرّة بعد مرّة، وكأنها هي النعاج والمودعين هم الذئاب... لكن هل تنفع النصيحة مع جاهل؟ لقد صدق من قال «لا ترد على الأهبل غثه فإنه لا يستفيد منك ولا يسترجع حقه»...

وعلى الرغم من انهيار القطاع المصرفي برمته وتفليسة البنوك واغلاق الكثير من فروعها وتحصينها بأبواب من فولاذ والاستعانة برجال أمن عِتاق من زمن الحرب الأهلية، فإن مدراء بعض الفروع ما زالوا يتصورون أنفسهم في مكاتبهم وكأنهم مدراء فضاء في وكالة «ناسا» أو طيور سلام في معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلمية، بينما هم تماماً كأصحاب البنوك أنفسهم، متواطئون بتحويلات 'الشهر الحرام' (بين ١٧ تشرين الأول حتى ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٩)... واليوم وبعد أكثر من أربع سنوات على أزمة البنوك،

ما زال الموظف من هؤلاء ينظر إلى نفسه كالطاووس، رغم أنه لا يطير ولا يحتمل المطر ولا يقوى على الريح. ببساطة إنهم مدراء بنوك متعجرفون منفوخون بلا مبرر. إنهم طوق الخناق على المودعين وأدوات تسويق وترويج لحسابات طازجة. ومن فطنة القائمين على البنوك وهبل المودعين الجدد أنهم فتحوا لهم نافذة جانبية من باب آخر تحت عنوان «التداول بالدولار الطازج الفريش» وأعطوهم كلمة شرف بالمحافظة على ودائعهم هذه المرة!...

والمقارنة هنا لمن اِلتبس الأمر عليه، أن البنوك سمحت لنفسها مرة أخرى اغتصاب المودعين الجدد بعنوان آخر لكن بدون زعيق وشوشرة. والأنكى من تذاكي البنوك هذا، إبداع المشرعين وزمرة الحكم لمحاولة إنشاء ستة بنوك جديدة، تحل محل المصارف القديمة على طريقة ٦x٦ مكرر. أي منح كل طائفة رخصة مصرف جديد بحيث يفعّل أعماله بمعزل ـ وبعيداً ـ عن أزمة البنوك القديمة وبنظام جديد يعفيه من مسؤولية الودائع المنهوبة على طريقة «عفا الله عما مضى». ومع إدراك معظم الخبراء سلفاً أن توزيع الرخص المأمولة على ستة بنوك جديدة لا يعني بالضرورة توزيع الزبائن على الحدود الطائفية، إلّا أنهم يعتقدون أن طاقم السلطة وزمرة الحكم إنما يحلمون بمثل هذا الحل كمخرج لأزمة الثقة بالقطاع المصرفي والودائع... الأمر لا يستدعي عبقرية للتخمين أن أحداً من مصارف العالم المحترمة لن يأتي إلى لبنان. لن يستثمروا فيه أو في بنوكه من جديد ما دامت الثقة منعدمة به وبحكامه وكل قطاعاته. هكذا ألاعيب لا يقوم بها إلّا اللبنانيون المبدعون ولا تمر إلّا على اللبنانيين الشطار...

هل هناك أحقر من حكام يحاولون معاودة سرقة الناس، وألعن من بنوك تتوهم انها ستقوم من تحت الرماد بقرار حكومي مبتور، وأظلم من قضاء يتظاهر وكأن شؤون الناس لا تعنيه، وأغبى من ناس تعاود الإيداع لديها،

وأفسد من بنك مركزي يغطي على الجريمة ويغسل يديه من أموال المودعين؟

أمل حياتي

غبي من يظن أن المودعين الشرفاء أصحاب الودائع النظيفة سوف يسكتون عن ايداعاتهم. وخاسِئ مَن يتوهم أن الضحايا بمعظمهم ساكتون عنها على مبدأ «حشر مع الناس عيد»! أبداً، ذلك أن أموال الأوادم النظيفة هي نتاج عرق الجبين والإبط وهي حقهم الشرعي حتى آخر سنت وآخر نفس على مبدأ «ما ضاع حق وراءه مطالب». وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ أعيدت فيها أموال المودعين بعد سرقتها بعقود طويلة... ولعل أشهرها إيداعات اليهود في بنوك سويسرا بعد نحو أربعين عاماً على إنكارها.... ثم هناك جمعيات دولية متخصصة في تعقب تحويلات الفاسدين، فضلًا عن منتدى عالمي لاسترجاع أموال شعوب دول نهبها حُماتها... وبالفعل هناك دول كثيرة نجحت الاستردادات لصالحها، أمثال كازاخستان وتونس وإيران، ونيجيريا وأوكرانيا ونيكاراغوا..... ثم إن هناك نحو ٥٥ بليون دولار (تصوّرا) استردت مجتمعة من أربعة حكام ديكتاتوريين لصوص هم سوهارتو في إندونيسيا وماركوس في الفلبين وموبوتو في الكونغو (زائير حالياً) وسلوبودان ميلوشيفيتش في صربيا. تضاف إليها ملايين الدولارات المنهوبة التي استردت من موظفين كبار في وزارات المالية المعنية حيث كانوا يتولون فيها ملفات الحسابات والمساعدات الأجنبية والهبات في دولهم...

كما تمكن الملاحِقون من العثور على أموال والماس وذهب ببلايين الدولارات لقادة آخرين وشخصيات عالمية أبرزها من منطقتنا، على سبيل الاستشهاد، ثروة القذافي التي وجدت أغلبيتها مخفية في جنوب أفريقيا. والشيء بالشيء يذكر، إلّا أنهم لم يجدوا شيئاً ملموساً لثروة صدام حسين،

ربما لأن اللبنانيين مبدعون سبقوا الملاحقة الدولية، وغرفوا مع الأميركيين من الأموال العراقية التي كانت مودعة في القطاع المصرفي ما جعل بنك «المدينة» وحده يدفع الثمن علناً ويكون كبش الفداء... عراق صدام كان ـ بسبب المقاطعة الأميركية وأسباب أخرى ـ يودع مئات ملايين الدولارات نقداً بأسماء ناس عاديين لبنانيين وعراقيين وأردنيين كانوا محظيين لدى الحكومة العراقية ومقربين من النظام آنذاك.. وهي أموال كانت تصل لبنان (ودول عربية أخرى) دورياً بالحقائب الدبلوماسية أو بصناديق كرتون عبر صالونات الشرف في مطارات المعمورة.... وعموماً، هناك عشرات الأمثلة عن استرجاعات نجحت، لكن سردها هنا لا يخدم سياق موضوعنا مباشرة عن مودعي لبنان.

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان فوراً هو هل هناك أمل باستعادة الودائع اللبنانية؟ منطق الأمور يقول، كما بينت آنفاً، إنه لا بد من عودتها بشكل أو بآخر. بيد أن لبنان ليس بلداً منطقياً وليس ناسه شعباً عقلانياً... لذا، فإن أمل اللبنانيين بنهوض قيمة الليرة واسترجاع ودائعهم يبقى معقوداً على أي شيء رومانسي، خيالي، غير واقعي. فمرّة يرجون الله ألا يتخلّى العالم عنهم فقط لأنهم لبنانيون. وطوراً يتوهمون أن العالم بأسره سيمتطي حصاناً أبيض ويسابق الريح لينتشل اللبنانيين من أزماتهم. ومرّة يظنون أن الرب سيفصّل لهم وحدهم أعجوبة لإنقاذ لبنان وودائعهم فيه. وفي جميع الحالات يُخال لهم أن شيئاً ما، مجرد شيء، لا بد أن يحصل ليعيد لبنان إلى بريقه، وودائعه إلى جيوبهم، ومجده إلى فخرهم.... والأغرب من هذه كلها أن مطبلي الطغمة الحاكمة لا يتركون مناسبة إلّا ويذكّرون الشعب فيها أن الناس تخزن في بيوتها مليارات الدولارات، وذلك كنوع من حقن التهدئة والتخفيف من الحقد العام على زعماء البلد وأزلامهم. لا بل من دهاء هؤلاء المطبلين وخفة دمائهم أنهم نصحوا عامة الناس بضرورة تهوية دولاراتهم وتعريضها للنور أو ايداعها طازجة

من جديد كيلا يقضي عليها التلف أو يأكلها العت. هذه «العونطات» لو وُظف مجهود ابتكارها لبناء الدولة وإنهاض لبنان لكنا اليوم قد حافظنا على كرامتنا من عيب حط اليد على أموال الناس وعار مد اليد لاستجداء الخبز والدواء... فالادعاء بوجود بلايين مكدسة في بيوت الناس هو خدعة محكّمة وخبث لا يعتمد على أدلة علمية ولا إحصاءات عملية أو حسابات قاطعة. يريدون القول إن لبنان ميسور بأموال مواطنيه وتحويلات مغتربيه وليس مسروقاً من بنوكه وحُماته. لكن رغم ذلك لا حرج لديهم من التسّول ليلًا نهاراً والبكاء على الراديو والشاشات؟ هذا هو حالنا في لبنان للأسف، نفضل التذاكي والكذب والشطارة على الاعتراف بالواقع والعمل على التعامل معه مثلما واجهته دول أخرى قبلنا...

إذا نظرنا إلى حالات انهيار العملة وسقوط البنوك في الدول الأخرى وخاصة حيث ينتشر الفساد كزيمبابوي وفنزويلا والبرازيل واليمن والعراق، سندرك يقيناً أن المريخ أقرب إلى المودعين في لبنان من أموالهم. أما إذا نظرنا إلى الأمثلة آنفة الذكر التي أعيدت فيها أموال منهوبة من قبل حكام وسياسيين، فأقدّر أن المودعين اللبنانيين والأجانب سيستعيدون جزءً رمزياً من ودائعهم على مبدأ «شم ولا تذوق»! وأغلب الظن أن مودعينا لن يستعيدوا مليماً واحداً من الأموال المنهوبة حتى وإن استردت بواسطة الملاحقات الدولية، خاصة بعد خصم كلفة التعقب وأجور المحاماة ورسوم القضاء والعمولات إلخ. وكيفما نظرنا في حالات الدول حول العالم، فلن نجد مثالًا عملياً يساعد المودعين اللبنانيين على استرجاع جزء معتبر من ودائعهم بموجبه. والمضحك المبكي أن مطبلي الطغمة الحاكمة يطلون يومياً على الشاشات بنظريات تطمينية عجيبة. منهم مَن يقول مبتسماً إن الايداعات مصانة بوجود لبنان نفسه. أي إنها محفوظة بالأمن والأمان ما دام لبنان نفسه قائماً على لائحة الدول، ما يعني أنه لا بد من عودتها يوماً ما إلى أحفاد

المودعين ولو بعد قرن من الزمن. (ولكن من يضمن أن يبقى لبنان دولة بعد قرن؟).....

هناك مَن يزعم بلا دليل أو قرينة أن الايداعات أصبح استردادها مرهوناً باستخراج النفط والغاز من البحر، وكأن أسواق الطاقة في العالم ما زالت تثق بقدرة اللبنانيين على استخراج الدبس من الخروب ناهيك عن النفط من البحر. وسواء فشلوا في تأسيس صندوق سيادي من بعض عائدات النفط والغاز، أو سواء عجز مجلس الشعب اللبناني في تشريع «الكابيتال كونترول» (ضبط التحويلات) أو ماطلوا جميعهم كما ماطلوا في كل الاصلاحات، فإن ايداعات الناس تبقى أمانة في عنق الدولة لأنها ببساطة هي المسؤولة عن مواطنيها. هي في نهاية الأمر تملك أن تحدد مَن هو المواطن اللبناني وهي التي تمنح رخص البنوك وتشرع قوانين عملها إلخ. المودع لا يفهم ولا يهمه أن يفهم آليات الاقتصاد والنظام النقدي وتقنيات البنوك وكمبيالات عقود الآجال وصكوك اليورو وأرجل المنصات وأذرع الصيرفة وتعميمات بهلول أفندي والحكي المرسل هذا كله... المريض إذا ذهب إلى طبيب، فإنه يعتمد عليه ويثق به ويؤمنه على صحته. وليس على المريض حرج أن يفهم كيف تعمل آلات الأشعة أو آلات المسح الرنيني أو معايير التخطيط المغناطيسي وصناعة الأدوية.. هذه كلها مسؤولية الطبيب أو فريقه أو دائرة اختصاصه، وإلا ما الفرق بينه وبين معتوه في زقاقنا؟ أما البنوك عندنا فتتوقع من المريض المودع، لا أن يتفهم أعراض أوجاعها وحسب، بل وأن يداوها ويرسلها للنقاهة على نفقته أيضاً.

لكن يا للأسف، قالها رئيس الوزراء بملء الفم وموافقة معظم النواب ورئيس المجلس وزعماء الأحزاب وجمعية المصارف، (أطباء الأمة). وقوله بتصرف، إن على اللبنانيين أن ينسوا ودائعهم لأنه لا سبيل إطلاقا لاسترجاعها كما أودعوها... قالها وكأنها أموال اليهود في أيدي هتلر خلال الحرب

العالمية الثانية. لكن حتى اليهود، كما ذكرت آنفا، استرجعوا أموالهم المنهوبة من بنوك سويسرا وجزر جنات الضرائب بعد ربع قرن من الملاحقة الشديدة. تبعوها وتتبعوها ولازموها لزمة الظل حتى قبضوها مع الفوائد...

لكن على قول الشاعر: «فإن يك صدر هذا اليوم ولّى، فإنَّ غداً لناظرِهِ قريبٌ»... لا بد أن يأتي يوم أو ظرف تنهار فيه عروش هؤلاء الذين خانوا الأمانة. لا تغرنك ربطات أعناق مدراء فروع البنوك ولا تنانيرهن القصيرة ولا استخفافهم بكرامات المودعين. كلهم صاروا اليوم ـ في عز الأزمة ـ كالفئران يختبؤون خلف أبواب حديدة تمنعهم من ضوء الشمس ونسيم الهواء، وتحجب عنهم معالم الغضب والغيظ والقهر التي ترسم ملامح المودعين في طوابير الانتظار. أما رؤساء مجالس إداراتها، فهم أصحاب ضمائر ميتة وذمم مبخوشة يتظاهرون بالأدب والأخلاق والمهنية، وهم أفراد عصابة واحدة وحزمة محظيين وضعتهم الظروف في مراكز الائتمان على ودائع الناس وأرزاقهم.

كيف يستطيع مدير بنك أن يخلد للنوم وهو يعرف يقيناً أن أموال المودعين عنده لن تعود إليهم حتى في الأحلام. هكذا علّمه أسياده وهكذا يروجون...كيف ينامون وهم يعرفون أن الكثير من المودعين تبخر جنى أعمارهم بشحطة قلم أو رنة هاتف. ولو كانت هناك أخلاق حقيقية في هذا العالم، لكان لبنان بسبب فضيحة الودائع وحدها قد سُحب من لائحة الدول ورُمي في سلة المهملات.. ومع أنه بدأ يتألق في لائحة الدول المتخلفة التي لا يهمها من أمر مواطنيها إلّا الطاعة والانصياع على طريقة قطعان الغنم، إلّا أنه تفوق عليها في الاستهتار والمكابرة. لكن ربما يكون الكيل قد طفح الآن بالنسبة لبعض الدول مع مسؤولين لبنانيين، سواء عن حق أو زور.... إذ بدأنا نرى أسماءً براقة في عالم الوجاهة والمسؤولية توضع على قوائم الخزانة الأميركية للفساد أو المراقبة الأوروبية أو تلاحق قانونياً من قبل الانتربول،

أمثال كارلوس غصن، وجبران باسيل، ورياض سلامة، وعلي حسن خليل، ويوسف فنيانوس، وجهاد عرب، واللواء جميل السيد، وحسن مقلد، ووئام وهّاب. بل حتى رئيس وزراء لبنان نجيب الميقاتي لم يسلم هو الآخر من شرف ورود اسمه في تصريح البرلمان الأوروبي. وقد ذكروه في معرض التعبير عن استيائهم من التقاعس الحكومي من عدم استكمال التحقيق بجريمة المرفأ وتأجيل الانتخابات البلدية وتحقيقات «موناكو» في ملف ميقاتي. وقد سبق للقضاء اللبناني نفسه أن وجّه لميقاتي أصابع الاتهام بتهمة الإثراء غير المشروع، هذا فضلًا عن ورود اسمه أيضاً بلوائح قضائية سواء ضمن ملفات «جرة العجائب» أو ما يعرف بـ «أوراق باندورا» أو في قضايا هو رفعها ضد الغير لأسباب متعددة. وإذا كان ما تقدم ليس هو آخر الأسماء ولا أهمها ـ وقد وردت جميعها لأسباب متنوعة من جهات مختلفة وأوقات منفصلة ـ فليس فيها من أُتهم بمصيبة الودائع...

غير أن أزمة الودائع أوصلت الصوت إلى أبعد الحدود، خاصة بعدما تأكد للعالم أن البنوك دبرت تحويل أموال زعماء وسياسيين ومحظيين وحتى موظفي بنوك أنفسهم إلى الخارج عقب ١٧ تشرين. كما تبين للعالم أن هذه التحويلات المشبوهة وإن فضحها حجمها بعد انتفاضة تشرين، إلّا أنها كانت تتم منهجياً منذ ٢٠١٧ استناداً إلى إدراك البنوك سلفاً بما كان الوضع سيؤول إليه من انهيار.. لذا ليس مستغرباً الآن أن نسمع همساً أو نرى لمساً ما يؤكد على تحركات قضائية في الخارج ضد مصارف تورطت في شفط أموال المودعين لصالح كبار القوم واللصوص. وقد بدا واضحاً من خلال الدعاوي القضائية التي أقامها مودعون من حملة الجنسيتين في الغرب، أن العيون فُتحت والجهود رُصّت والعمل بدأ يجري لملاحقة مدراء عامّين لمصارف ومدراء فروع توزّطوا في عمليات تهريب أموال. وهناك من مدراء المصارف من هربوا هم وعوائلهم إلى جهات مجهولة فيما تغطي مصارفهم

على فرارهم بحجج متنوعة منها أن المدير الهارب غائب بسبب مرض عضّال، أو لأسباب عائلية شخصية، أو لانتدابه في مهمة سرية، أو ما شابه من ذرائع. لذا، فهناك في لبنان من الإعلاميين مَن وصف أموال المودعين أيضاً بالأموال «الهاربة» فضلًا عن المهرّبة، وإن كان الأمر سيان عند المودع والمتعقب معاً.

ومَن يدري فقد يصل عدد الكبار من المتهمين بالفساد وتهريب الأموال وتبيضها إلى ما يكفي لاكتمال نصاب معتبر من الحقوقيين لتشجيعهم ودفعهم إلى تأسيس منتدى دولي للمظلومين اللبنانيين، خاصة أن لبنان أصبح الآن على رادار المراقبة الدولية المكثفة بعد عمر من اللغو واللعب على الحبال والتملص ... وهذه بلا شك خطوة جدّية تؤججها حَرقة المودعين وآهات المُلوّعين من ضياع أموالهم. فما أصعبها أن تكون قد سخّرت عمراً مديداً لتجنب شيخوختك العوز والمرض أو الدَين والرهن والوهن، فإذا بأولاد الحرام يُعرّونك بهذه كلها أمام بَناتك وأولادك، وعشيرتك، وجيرانك، والمجتمع. ويقدحون في رأسك شموخهم الفارغ وغيرتهم السمجة على ودائعك...إلا أنهم لا يترددون باتهامك بالقدح والذم والتطاول على حرمة الدولة إذا ما ذكّرتهم بعجزهم عن تأمين العدالة والسلامة والرخاء لمواطنيهم..

***

فقط في لبنان لا يُطرد الجنرال الفاشل من الجيش أثناء الحرب، بذريعة أن إقالته تعرّض البلد للهزيمة، وكأن بقاءه وفساده يحققان النصر المبين؟ لا أحد أستطاع أن يقيل حاكم المصرف ولا وزير المالية ولا مدير عام المالية أو أي هيئة حكومية نقدية إلخ. أقله بسبب الفشل في الحفاظ على أمانات الناس. إن عدم التعرض لأي مسؤول مالي هو جزء من منطق إدارة المعارك الوهمية لاسترجاع المال المنهوب واستخراج الغاز المدفون والضحك على

الذقون... لا أحد من زعمائنا يحاسب أحداً لأن الجميع مستفيد من وجود هؤلاء الأزلام. وتبريرات حكامنا الضمنية أن هؤلاء الفطاحل سهّلوا أو وافقوا على تعيينات مناصرين لهم من عامة الشعب في وظائف حكومية، لا هي موجودة أصلًا ولا هم يستأهلونها. فأصبح الشعب بذلك شريك في سرقة الدولة، حسب منطقهم، وبالتالي استنزف معهم الودائع لدعم تسديد ديون الدولة ومنها رواتبهم الوهمية. تصورا أن الدولة نفسها لا تعرف عدد الموظفين في إداراتها، ولا تعرف مَن منهم مياومين أو مارقين أو قطاع طرق.. كل ما تعرفه عنهم أن لكل حزب جماعته منهم وكل له في وزارات الدولة وهيئاتها بصمة واضحة....

فعلى قاعدة 'دافنينو سوا' آنفة الذكر، تقول أوساط بنوك إنه لا يحق لهذا الشعب العظيم التملص من مسؤوليته والشكوى من قِلة الحيلة والعوز. إذ إنه غرف، هو الآخر، من خزينة الدولة، وبدّدها في الإنفاق على الاستهلاك وعلى الكماليات... على السفر والاستجمام في مصر وتركيا والأردن وأوروبا... على عمليات نفخ الشفايف ورأب الجفون وشفط البطون وترميم النهود وتجليس الأوراك وزرع الشعور وغيرها الكثير... على السمر والسهر والبحر والخدم... كلها مُتع استهلاكية آنية موّلوها من فوائد خيالية لا يصدقها معتوه '...استعاروها' من إيداع أموالهم في مصارف العِفة والشرف.... والأمر هنا لم يقتصر فقط على موظفي القطاع العام، بل شمل أيضاً موظفي القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الحرّة وكل من توفرت عنده أموال في الداخل والخارج والجوار لتوظيفها بالفائدة.

هذا صحيح بالعموم، لكن ماذا عن ودائع الذين لم يعملوا وهمياً أو افتراضياً أو يومياً في الدولة، ولم يكونوا يوماً محسوبين عليها، أو على زعمائها أو على الأحزاب فيها، أو كان لديهم ما يفيض كثيراً عن كسرة خبز وكوب ماء وحبة دواء؟ فهؤلاء المعثرون في الأرض لم يدخروا كثيراً ولم

يسرفوا ولم يتمتعوا في السياحة والتجميل... فأين الجانب الأخلاقي لدى الدولة والقضاء والبرلمان والبنوك تجاه هؤلاء من سوء الإدارة وخيانة الأمانة؟ المراهق، مهما كان متهوراً أو محروماً، يعرف بفطرته وعروقه أن أمه تحبّه وتحرص على مصلحته وتسعى لحمايته حتى وإن كانت زانية، ولا يخطر على باله أنها سترميه يوماً للذئاب. وأخته الصبيّة تؤمن، هي الأخرى، بحماية أبيها لها حتى وإن كان سجيناً، ولا تتصوره يوماً يسرق صيغتها أو يفتح ستارة الحمام عليها أثناء الدوش.... هذه هي دولتنا الحنونة مع مواطنيها القُصّر البسطاء، رموهم للذئاب وفتحوا البرادي عليهم وفضحوهم بين الناس...

الفصل السابع

أحزاب عز ومجد

أحزاب من خيش

من الواضح أن مصيبة لبنان الحديث ـ فضلًا عن رذالة حكامه ـ تكمن في طائفية بغيضة وأحزاب شنيعة مصنوعة من خيش محلي رخيص. صحيح أن هذا التوصيف يحمل في جوانبه شيئاً من مديح لجهة مزايا الخيش الكثيرة ومتانته وقابليته على الطوي وتحمّل بقع الأوساخ عليه وإعادة استخدامه لأشياء كثيرة، لكن الأصح لسياق حديثي هو أن الخيش لا يليق لحمل الأشياء المحترمة والقيمة أو الأنيقة، ولا لنقلِ الأشياء الجميلة الحساسة، ولا الكتب وأقراص المعلومات، أو تحمّل الأدوات والأشياء الحادة والصلبة. فتنافس الأحزاب في لبنان لا يجري على قضايا محترمة ولا جامعة، بل غالباً ما يُثار على نعرات طائفية أو يُجيش على خزعبلات مذهبية. وهذه ليست فقط عِدة الفتن والتأليب وإنما بمثابة المِقْود الذي يُدار لبنان به في كل الشؤون. أي إن الأحزاب لا توظف الطائفية فقط في الأمور الكبرى، كالحرب والسلم وترسيم الحدود وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتمثيل في المحافل الأممية وإقامة المواثيق والعهود الدولية، بل أيضاً في الشؤون التكتيكية كانتخابات النقابات والنزاع على القمامة ورش المبيدات حول الكسارات وحراسة المدافن والأحراج...

ليس في لبنان شيء لا تتسابق الأحزاب على الإمساك به والسيطرة عليه

حتى على المستوى الثقافي والفلكلوري. فنراها تتنافس، مثلًا، على بيع المرطبات في معرض بيروت الدولي للكتاب، وعلى مساحيق التجميل في مسابقات ملكة الجمال، وتشغيل أسطوانات فيروز في إذاعة لبنان، بل نجدها تتنافس على الرقص بالمايو واستثمار الشواطئ، وعلى كمية البرغل في الكبة النيّة والبقدونس في التبولة.... إنها حرب عشواء بين أحزاب من نسيج الخيش، هايفة ضحلة، تتصارع على لبننة لبنان، كل منها على طريقته ومفهومه. هناك أحزاب تفهم العلاقة مع إيران، مثلًا، على أنها حجر عثرة في طريق الإنماء والرقي والحريات. وهناك أحزاب ترى الشعب اللبناني برمته مطحوناً بين فكي حجر الرحى مع دول الخليج والغرب. وهناك أحزاب تعتبر خلاصها بالتبعية للأغلبية وتميل حسب اتجاه الريح ومجرى الأرصدة على طريقة «أمطري حيث شئت فخراجك لي». (بيد أن الاستثناء الوحيد هو للحزب السوري القومي الاجتماعي الذي لا يرى لبنان إلّا من خلال موقعه الطبيعي في سوريا الكبرى. مَن يدري ماذا كان أنطون سعادة سيقول لو قام من مثواه في الشوير ورأى كيف تكالب العالم في العام ٢٠١٣ على الهلال الخصيب، وكيف «كاد» تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» أن يصل إلى مسقط رأسه بجبل لبنان في محاربة دعوته لفصل الدين عن الدولة)..

ولما كانت هذه الأحزاب ترتدي عباءات دينية مختلفة وتغطي عوراتها بأوشحة طقوسية إيمانية، فقد سقطت عنها الصفات البتولية والموضوعية والعادلة المطلوبة للتمثيل الوطني الشامل، خاصة أن لكل حزب أبطاله وشهداءه واحتفالاته وخَرْجيته من أولياء أمره خارج البلاد. ومع ذلك، كلٌ يتباهى برقيّه ويدّعي انفتاحه على الآخرين نفاقاً. وكلٌ يزعم قبول الانضمام إليه من كل الأطياف والطبقات والديانات، بينما حقيقة الأمر أن المتحزبين بأغلبيتهم ينتمون للمِلة ذاتها التي تمثلها أحزابهم. بل يخال لك في أحيان كثيرة أن الأحزاب تؤدي دور الكنائس والجوامع في خطاباتها وسياساتها.

والعكس صحيح في أحيان أخرى.. إذ إن مَن يستمع إلى عِظات الكنائس وخطب الجوامع وارشادات الخلوات الدينية يهيئ له في عبارات كثيرة أنه في أصرحه حزبية سلطوية بامتياز. فالعبارات والاصطلاحات الفئوية المشتركة التي يكررها رجال الدين وزعماء الأحزاب عن خطوط حمر ترجعك إلى القرون الوسطى وتذكّرك بخطب الملوك ورجال الدين لشد العصب بين الشرق والغرب. فهذا الحزب ينافس ذلك والثاني يزاحم الأول، فيذوب الدين بالسياسة وتضيع الفضائل بالرذائل وتصبح الخلطة ديناً ودنيا ومصالح على طريقة الخليفة أبي العباس «السفّاح» شرقاً، أو امبراطور القسطنطينية، قسطنطين غرباً!

لقد حان الوقت للمواطن اللبناني أن ينبذ هذه البدع، ويقر يقيناً بعدم جدوى حكم البلاد من قِبل أي من هذه الأحزاب الخيشيّة؟ أما إذا أنكر المواطن وجود هذه البدع من أصلها ولم يعترف بها ويضع حداً لها، عندها فعلًا قولوا «وعلى لبنان السلام». إذ مهما كانت برامج الأحزاب ووعودها، فإنها يقيناً لن تحظى بقبول الأحزاب الأخرى ولا بفرص الإنجاز. والسبب الأساسي البديهي لذلك أن كل زعيم على رأس كل حزب بالعموم يبني تصوراته وسياساته وبرامجه الاستراتيجية على نقيض تصورات غيره من رؤساء الأحزاب، أكثره من باب العنجهية والاستعلاء، وأقله من باب النكاية الكيدية والزكزكة. ولعمري أنك تراهم فعلًا كالطواويس الذكور يتنافسون على أنثى بألوانهم الزاهية من خلال رقصهم الدائم أمام السفارات. وبتعبير أكثر وضوحاً، فإن رؤساء الأحزاب في لبنان يداكشون بعضهم البعض على كسب ود السفارات، ويرقصون في دواوينها، ويتسابقون على تقديم خدماتهم لها لقاء رعاية حفلة هنا أو مهرجان هناك، أو تمويل لمضخة ماء، أو لترميم مبنى أثري، أو دعم مالي لتنفيذ توجهات مطلوبة وإملاءات.

إنها لنقيصة وطنية أن تنشغل الأحزاب عندنا عن بناء الوطن بعنتريات

وسمسرات وفتن طائفية في الداخل... أما توسلاتها 'الدؤوبة' للخارج، فهي تفضح نواياها وتبين أغراضها وتكذب مزاعمها السيادية. الكل يعرف ذلك ويتحدث همساً عنه لكن لا أحد يعترف به علناً. الأمر ليس جديداً في لبنان، ولا حصراً على الأحزاب الحالية، بل لطالما كان حكام لبنان يتعاطون الاتصال سراً بالسفراء منذ أزمان أخناتون وآشور بنيبال ونبوخذ نصر. مروراً بقوروش وقمبيز والإسكندر.. ثم إلى الحاكم بأمر الله وصلاح الدين وريتشارد قلب الأسد. ثم من عبد الناصر وشاه إيران إلى الملك فيصل وحافظ الأسد إلخ... وكانت اتصالات اللبنانيين بقوى الخارج من الكثافة والدورية إلى درجة أن موظفي السفارات الكبرى في لبنان ـ وليس السفراء فقط ـ صاروا مع مرور الوقت هم صنّاع السياسة المحلية، بما في ذلك من استغلال ومقايضة المصالح على مستوى البلد. فقط في الدول البدائية والمتخلفة تسمح السفارات لنفسها أن تتدخل في شؤونها وتملي عليها توجهاتها. فقط في سفارات الدول المحترمة لدى الدول الفاشلة يصبح القائم بالأعمال أهم من قاضيها ووزيرها ويصير سفيرها أعلى قدوة من رئيسها.

ويحدثونك عن الحرية والسيادة والاستقلال وكأنهم كانوا قد ذاقوا طعمها يوماً؟ ذاقوا الشاورما والفلافل والكبة النية وذاقوا التهجير والذل والاضطهاد لكن ليس طعم الاستقلال. وعلى الرغم من عداوات الأحزاب والخصومة فيما بينها، إلّا أنها تتفق بسرعة على وليمة جامعة هنا أو رقصة معبرة هناك أو طبخة. فعندما تقتضي الحاجة التكتيكية ترى الأحزاب تتحاصص الوظائف العامة وتخلق وظائف أخرى جديدة وتتقاسم الهبات والسِلف. وهي لا تتوافق إلّا على إحياء أمر لصالحها أو على دفنه، كإجراء الانتخابات النيابية بشروط وأوقات تناسبها، أو تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية لأسباب تُجمع عليها، أو لتمرير تعيينات كبرى على قاعدة «هذا لك وهذا لي».

الأمثلة على تواطؤ الأحزاب والتمرير من تحت الطاولات، بل حتى اللعب

في الممنوع والحرام، لا تحصى... وقد رأيت بنفسي مدى التآمر بينها في عز الأزمة بعد انفجار المرفأ. إذ لم تبق جماعة حزب في لبنان لم تسارع لاقتناص فرص الترميم والتصليح وإعادة البناء. فتاجرت بالخردة والزجاج والخشب والفلّين والتنك، ثم لاحقاً بالأدوية والسماد والعلف ومواد التغذية والبنزين والمازوت وكل السلع المحتكرة، فضلًا عن صرافة الدولار وتحويلاته. والأنكى من ذلك أن أحداً لم يعوّض على المتضررين إلّا فتاتاً لمن كان محظياً عند الأحزاب أو المنظمات غير الحكومية. وهذه المنظمات غير الحكومية ظهرت فجأة على الساحة كأحزاب «بوتيك» ناعمة ومبطنة لصالح الكبار والزعماء وتفشت في مناطق الدمار كالفطر في أحراج الخربة...

وما لم يكن المتضرر واحداً من الأنصار والمحسوبين، فيكون بيته وأثاثه وتحويشة عمره قد ذهبت كلها هباء منثوراً في سماء بيروت... أما من كان محظوظاً، فقد لجأ إلى بوليصة التأمين عنده لكن فقط ليكتشف أن شركات التأمين في لبنان على أنواعها هي أيضاً مِلك لبنوك واحتكارات و«كارتلات»، يقعد على مجالس إدارتها كبار وكبار وكبار.. وهي من فرط دهائها مع زبائنها المتضررين اعتمدت في بوالصها على بند ما يسمى بـ «الظروف القاهرة» كوصف للانفجار وكمخرج لها من التزاماتها. أي إنها تريثت بموجب هذا البند، ولم تعوّض لصغار المتضررين بذريعة انتظار ما سيقوله التحقيق.... لكن هنا بيت القصيد، أين التحقيق ولماذا توقف وأين التعويض ومَن استفاد من ثقوب قوانين التأمين وثغراتها مع «لويدز»؟ هل تطلّب الأمر مسرحية اقتتال طائفي بين الشياح وعين الرمانة لوقف التحقيق أو المماطلة فيه؟ لكن على الرغم من ذلك، ظهرت حالات استثنائية عجيبة بحيث أن بعض الفنادق والمواقع الكبرى المتضررة والمحظية في دوائر المصالح والاحتكار رُمّمِت بالكامل وبالدولار «الفريش» من خلال شركات التأمين نفسها، فيما رُمم غيرها

بالليرة اللبنانية البائتة وجزئياً... أما المعثرون في الأرض فقد تُركوا لرحمة الله تعوضهم على طريقة «يُمْهل ولا يُهْمل»..

والواقع أن معظم عقود شركات لبنان (والبنوك) مع معظم المتعاقدين في معظم الميادين ـ حتى في الظروف الطبيعة ـ تتهرب من البنود الجزائية ضدها وترتكز غبناً على هذا البند العجيب، بند «الظروف القاهرة».... فانهيار الليرة عند اللبنانيين ظرفاً قاهراً، وكذلك انقطاع الكهرباء والدواء والبنزين والمازوت، واندلاع الحرائق، وطوفان المجارير، واضرابات المعلمين، وتأجيل الانتخابات البلدية والرئاسية والاختيارية، وتعيين الحكومات، وقطع طريق نهر الكلب وطريق ضهر الوحش وكل عائق آخر. كلها بالنسبة للبنان تعتبر «ظروفاً قاهرة» على أساس أنه لا ناقة للحكومات فيها ولا جمل! تحصل لوحدها هكذا بين ليلة وضحاها... فكيف لو اجتاح لبنان جراد مثلاً، أو ضربه زلزال أو طاف فيه نهرا العاصي والليطاني مرّة واحدة، أو هبطت عليه أجرام فضائية من السماء؟ مرحباً بكم في لبنان تحت ظروفه القاهرة التي ما زالت مستمرة بنا بلا انقطاع منذ تأسيس لبنان العظيم. إنه بلد القهر والمقهورين، وبلد الزعران والمحظيين.

إذا كانت عجقة السير وفيضانات المجاري وسقوط الثلوج والاختلاف على تغيير التوقيت الصيفي وتأخر وصول رحلة «الميدل إيست» وتأجيل الانتخابات البلدية وظهور سمك القرش في ميناء جونية إلخ، تعتبر من حجج الظروف القاهرة وذرائع أصحاب المصالح مع عموم الناس، فكيف لو كان لبنان مثل تركيا على سبيل المقاربة؟ هناك تحدث زلازل وهزات وانتخابات رئاسية وبرلمانية وفيضانات وتفجيرات وارهاب ونزوح سوري وحرب ضد الأكراد وهبوط مستمر في أسعار الليرة إلخ، كلها أحداث مزلزلة فظيعة ومنها ما حدث معاً في سنة واحدة. كيف تستمر الحياة عندهم وتستمر السياحة ويستمر القضاء في عمله رغم هول الأحداث والاستحقاقات، فيما يتعطل

القضاء عندنا لأتفه الأسباب؟ لكن لا حكومة أنقرة ولا شركات القطاع الخاص فعّلت بند «الظروف القاهرة» باستثناء مناطق الهزات تحديداً. فهناك مُسحت الأبنية بالأرض ولم يعد عليها شيء أصلًا يُفعل أي بند من أجله، اللهم باستثناء تفعيل مسؤولية الدولة لاحتواء الكوارث. هذا، وتركيا ليست مثالًا راقياً مقارنة بدول الغرب، لكنها تفهم مقومات الدول الراقية ومفاعيل القضاء ومعاني المسؤولية عن شؤون الناس..

أما في حالات النعيم والاستقرار قبل الأزمة، فإن العديد من أصحاب النفوذ والعقود في لبنان امتنعوا أيضاً عن التعويض للمتضررين التقليديين مرة بذريعة حرب سوريا مثلًا، أو بسبب زلزال ضرب إيران أو فيضان أصاب بنغلادش أو إضراب نُفذ في برج مراقبة مطار شارل ديغول أو ما شابه من أعذار... يريدونه بلداً رأسمالياً حراً باقتصاده لجذب الشركات العالمية واستثمارات الأجانب والسياحة، لكن لا قضاء فيه يفصل للمستثمرين والمتضررين بين «الظروف القاهرة» والظروف الاستثنائية. وهكذا بالمقارنة، فإن لبنان مُشتت ومحكوم بعقلية تجارية ضيقة تسيطر عليها ذهنية قضاة خسعين وأحزاب متخلفة ولصوص شطار... وإذا دلّ هذا الأمر على شيء فعلى أن اللبنانيين بمعظمهم قصيرو النظر يعملون على قاعدة «اضرب واهرب» وليسوا جديين في إعطاء الصورة القضائية الجيدة للمواطن وللسائح والمستثمر.....

لكن بعيداً عن زقاقية الأحزاب وصفقاتها، فكل زعيم حزب على حِدة لديه في السياسة أحياناً طروحات مقنعة وتصورات منطقية. لكن ليست كل طروحاتهم مقنعة ولا كل تصوراتهم منطقية؛ ذلك أن نواياهم وأهدافهم مطبوعة بذهنية 'الشاطر حسن' و«الظروف القاهرة» وهي بكل الأحوال ذهنية انتهازية أضيق من كل الوطن. فالشمال على سبيل الاستشهاد لا يعني كثيراً لزعماء الجنوب. والجنوب ليس من صميم هموم زعماء الشمال مثلما لا يعني الجبل كثيراً لزعماء الساحل وهلم جراً. كلٌ يرى لبنان بحسب وِجْدانه

وتاريخه وإرث عشيرته ومزاج أنصاره، وليس بموجب مستقبله وأمانيه ودوره بين الأمم.. ولبنان رغم تاريخه الطويل وتعدد النازحين منه واليه، لم يستطع حتى الآن أن ينسج شخصيات أو قيادات وطنية جامعة، بل حتى الأمير فخر الدين والمير بشير لم يُوفقا في إطلاق أعراف وتقاليد سيادية متينة على مستوى كل البلاد وكل الملل. لم يظهر في لبنان قائد مُلهم جامع موحد على طراز أتاتورك للأتراك مثلًا، وابن سعود للسعوديين، أو محمد أحمد المهدي للسودانيين، أو عمر المختار لليبيين، أو عبد القادر الجزائري للجزائريين، أو محمد علي للمصريين، أو بسمارك للألمانيين، أو هوشي منه للفيتناميين، أو ابرهام لينكولن للأميركيين أو نابليون إلخ. ومن التاريخ الحديث ليس عندنا أمثال غاندي للهند، وتشرشل لبريطانيا، أو ديغول لفرنسا، وماو تسي تونغ للصين، ومانديلا لجنوب أفريقيا، وكاسترو، وبوليفار إلخ. بل حتى إثيوبيا لديها شخصية 'هلاسي لاسي'، فيما لم يظهر في لبنان قادة جامعون على قدر ومكانة سلطان الأطرش أو أحمد بن بيلا أو الحبيب بورقيبة.

معظم الدول في العالم لديها مثل هذه الشخصيات التاريخية القائدة المُلهمة التي أوقدت شعلة الحماس والنضال ضد المحتل أو الفقر أو الجهل. وقد ساهمت في رسم الشخصية الوطنية الجامعة والتراث في بلدانها بعيداً عن فوارق المجتمع والطبقات فيه والمذاهب إلخ. أما عندنا في لبنان، فإن القادة الكبار الذين قاربوا هموم الناس وعملوا على توحيدهم لم يصلوا إلى مرتبة الإجماع الوطني ولم يحققوا زعامة راسخة على مساحة الوطن. كمال جنبلاط، مثلًا، كان بالأعم ملهماً للدروز، وموسى الصدر كان بالأغلب للشيعة، ورياض الصلح للسنة، وكميل شمعون أو بشير الجميل للموارنة ـ هذا من باب الاستعراض الحديث والسريع. وحتى لو رجعنا بالتاريخ إلى قعره، فإننا سنجد الفينيقيين أو مَن جاء بعدهم لم يكن عندهم، هم أيضاً، قادة وطنيون موحدون لكل لبنان الكنعاني مثلما كان، مثلًا، عند الفرس والمصريين والحثيين والإغريق

على سبيل المقاربة. ولم يكن عندنا أحد حتى على شاكلة هولاكو وجنكيز خان أو أيفن الملعون وأمثالهم... اليوم ليس لدينا جامع وطني حقيقي وقور ورصين إلّا فيروز، ولا أرى كيف لغيرها في المستقبل القريب أن يتربع على وجدان كل لبنان أو يقدر على جمعنا إلّا بالسوط والكرباج والجزمة. نحن هنا لا نتحدث عن أشخاص مخلصين مثقفين خبراء في مجالاتهم، ولا عن كوادر استثنائية رصينة وقديرة. فهؤلاء لدينا منهم الكثير في صفوف كل الأحزاب لكنهم مجرد أتباع مُنظّرين لا رِكاب عندهم ولا بيوض لديهم لكبح جماح أسيادهم. وهم عادة يغطون ضعفهم بالذريعة التقليدية الشهيرة، وهي «أن تركيبة البلد طائفية ولا تحتمل إلّا توازن الطوائف فيه».

الإخوة الأعداء

بعض الشاغلين في شؤون لبنان يعتقد أن الثنائي الشيعي لا يريد للموارنة أن يمدوا أجنحتهم على مداها ولا أن يتألقوا مرّة أخرى في سماء لبنان والعالم. وهذا اعتقاد فيه شيء من حقيقة ما يعني بالاستطراد أن بعض الموارنة محق في ظنونه بالنظر إلى تفوق نصر الله في الميدان من جهة، وهيمنة برّي على مجلس الشعب من جهة أخرى. وعليه، فلبنان، بنظر الكثيرين من غير الشيعة، هو رهينة مخنوقة بقبضة هذا الثنائي العنيد. إذ إنه بمقدور أحدهما إما تعطيل الاستحقاقات فترة طويلة ـ كما رأينا بتمسك حزب الله بوصول حليفه ميشال عون إلى القصر مثلًا، أو بالتشويش على الرئاسة ومشاكستها كما حصل من قِبل بري بعد انتخاب عون. ولربما هكذا فعلًا تبدو حقيقة الصورة لحديثي العهد بأحداث لبنان ودهاليز التسلط فيه. وكنت سأصدق هذا الانطباع لولا أني أدرى بتاريخنا من شبابنا. الموارنة أنفسهم عبر التاريخ كانوا ـ وما زالوا ـ هم مَن 'يفركشون' الرئاسة ويحبطونها قبل ظهور الثنائي الشيعي على مسرح الأحداث بعشرات السنين.... فهم

دائماً كانوا يتفقون على محاربة أي مرشح للرئاسة بينهم ولا يتفقون على دعم واحد منهم. وتراهم يتحالفون مع الشياطين والعفاريت والخصوم والجيران ضد وصول أحدهم إلى الرئاسة. وهذا ما يُفسر أن كل رؤساء لبنان لم يكونوا يوماً زعماءً شعبيين على امتداد كل البلد، لا إنجازاً ولا تمثيلًا. أيعقل مثلًا أن يفشل سمير جعجع وجبران باسيل وسامي الجميل وسليمان فرنجية في اختيار رئيساً للجمهورية من طرفهم وهم يمثلون كل الموارنة والكثير من المسيحيين؟ كيف يكون ذلك؟ لا بد أنه التنافس اللئيم والحقد الدفين والغيرة القاتلة والكيدية النرجسية التي تحكم أداءهم! وإذا لم تكن هذه العناصر هي الأسباب الفعلية لفشلهم في الاتفاق على شخصية الرئيس إلّا بولادة قيصرية، فكيف نفسر إذن ترشيح فرنجية من الطرف الذي يعترض الموارنة عليه ويعارضونه؟

وحده الرئيس فؤاد شهاب كاد يحقق مرتبة الزعيم الجامع في لبنان لو لم يطعنه من الخلف قادة مِلته أنفسهم. فقد قامت عليه آنذاك أحزاب الموارنة الكبرى، الكتائب والأحرار والكتلة (أي بيار الجميل وكميل شمعون وريمون إده) وانتقدت نهجه الشهابي بذريعة وفاقه مع القومية العربية وعبد الناصر. وتلك لم تكن المرّة الوحيدة التي تآمر الموارنة فيها على الموارنة أنفسهم. إذ تحالف جعجع مع عون مع الجميل (أمين) عام ١٩٨٨ ضد مخايل الضاهر بذريعة قربه من السوريين، ومنعوا وصوله رئيساً للجمهورية بعد ولاية أمين. الأمر الذي أدّت مفاعيله إلى سقوط لبنان في الفوضى، ثم إلى حرب عون للتحرير من السوريين ولإلغاء قوات جعجع. لكن في المحصلة النهائية، وكالعادة، كان التنافس الماروني ـ الماروني كلما ظهر في تاريخ لبنان الحديث ضعضع الهيبة المارونية وقضم من سلطتهم السياسية بعد الحرب اللبنانية وقبل اتفاق الطائف.

وحتى أثناء الفترة الأخيرة عقب انتهاء رئاسة ميشال عون، رأينا كيف أن

الموارنة (سمير جعجع وجبران باسيل وسامي الجميل) تصدوا لسليمان فرنجية بذريعة محاباته لحزب الله وتحالفه معه. والموارنة هؤلاء لم يتفقوا مع بعضهم البعض إلّا لعرقلة وصول ماروني آخر منهم... فحتى العشائر والقبائل عندها قيم وأعراف تسهل الإجماع والوفاق على قاعدة «أنا وأخي على ابن عمي»... لكن بصرف النظر عن أسماء المرشحين الموارنة للرئاسة، فإن أي مرشح ماروني، سيادياً كان أو ممانعاً، لن يكون متحرراً من شروط عموم الموارنة بأجندة مارونية محددة.. والدليل على ذلك أن ميشال عون لم يفز بالرئاسة لولا موافقة جعجع ولم يفشل فيها لولا خلافه معه.. ويخطئ من يعتقد أن الثنائي الشيعي وحده قادر على إدارة شؤون البلد بدون المحاصصة مع الأطراف الأخرى الكبرى، وتحديداً مع الموارنة نظراً لما يمثلونه (الموارنة) في صخور لبنان من نحت، وتاريخ، وعراقة، ودور. وأي قادم إلى قصر بعبدا لن يكون قادراً على معالجة قضايا مصيرية مثل سلاح حزب الله، والنازحين السوريين، والبنك الدولي، وأموال المودعين، والغاز، ومحاسبة المسؤولين عن انفجار المرفأ، والأملاك البحرية، والتمثيل الخارجي وغيرها، بدون اتفاق الموارنة بين بعضهم البعض أولًا. فعلى أيديهم وُلد لبنان وعلى أكتافهم حُمل عالياً في السبعينيات وعلى تعلقهم به يفترض ألا يؤخذ إلى مثواه الأخير في جبانة التاريخ..

وبالعودة إلى فؤاد شهاب، فقد كان الرجل واقعياً بعكس أقرانه، وكان بإجماع الشعب والجيران والغرب رجل دولة من الطراز المنهجي، وقائداً جريئاً حكيماً صاحب رؤية ونهج. وقد وضعت رئاسته العادلة ومشاريعه الإصلاحية أسس العلاقات والمكانة والسمعة التي تألق لبنان بأجنحتها في الستينيات ومطلع السبعينيات.. ولو كان موارنة لبنان قد التزموا بكلمة سواء فيما بينهم، لكان البلد قد عومل معاملة دول ذات سيادة، وحوفظ على إنجازه السبعيني، وجُنّب تفشي الشواذ فيه من تدخلات وحروب وعواقب

بما في ذلك «اتفاق القاهرة» و«الطائف» و«حزب الله». ولكان حتماً قد بقي ثابتاً ولم ينزلق إلى دول التعتير والمسخرة.

وهكذا هي دوماً مشكلة الموارنة في لبنان، يتمرجحون بين آلامهم وآمالهم، بين التاريخ والمستقبل فيما حاضرهم، ولبنان معهم، ينزلق من أيديهم ويضيع بسبب خلافاتهم العبثية حول تقاسم السلطة على مبدأ «الإمارة ولو على حجارة». بعضهم قارب خلافاتهم بتعبير لا يقل حدة وشهرة على القول السائد «أنت أمير وأنا أمير فمن يسوق الحمير؟» والمؤسف أنهم من الجانب الأناني قاتلوا بعضهم البعض بشراسة لم يعرفها منهم حتى أعداؤهم الفلسطينيون في عز الحرب الأهلية؟ مواجهات دموية ببن النمور والكتائب، وبين الكتائب والمردة، وبين حبيقة وجعجع، وبين عون وجعجع... أما من الجهة الأخرى الجامعة، فهم دائماً بحالة خوف وتوجس. يخافون أمة سنية عريضة فيها من الدواعش والإخوان والسلفيين ما يربك الشياطين. ويخافون من جماعة شيعية فيها مَن يطمح لأمة عميقة تحت لواء ولاية الفقيه. ويخافون من جمر النزاع في الجبل أن يوقظ الفتنة مع الدروز. ويخافون من عودة اليسار ورجعة الشيوعية ونهضة القومية العربية... وهم في جميع الأحوال يخشون فكرة التحالف مع أقليات في المشرق لأنه ليس لهم معها ما يشبههم أو ثقافة مشتركة.... ضِف إلى ذلك أن النموذج الكردي، رغم دعم الولايات المتحدة له وتسليحه، بقي فاشلًا! مشكلتهم أنهم لا يتفقون على رؤية لما يريدون... إنها رواية بلا نهاية وحقد بلا عُمق... كل منهم يريد الانفراد بلبنان على مخيلته، أو انهم يريدونه «لبناناً» آخر بعيداً عن بعض مكوناته وربما بعض دول المحيط.

لم يكن الموارنة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، وخاصة قبل حقبة الارتباك العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، عرضة لمفاعيل الذِمة الإسلامية التي كانت تُطبق على أهل الكتاب في جميع

أنحاء السلطنة. بل على العكس تماماً كانوا مُدللين عند الباب العالي لأسباب جوهرية، منها أن الأتراك كانوا مدركين لأهمية الوجود المكثف للسفارات والإرساليات المسيحية الأوروبية في لبنان ودورها المؤثر في شؤونه والتضييق على شؤون العثمانيين فيه. كانت السلطنة بأنفاسها الأخيرة آنذاك مضطرة للظهور أمام الأوروبيين بمظهر الحاكم العادل للرعايا المسيحيين ضمن ولاياتها. فكان الأتراك يحابون الموارنة ويسايرونهم أكثر من أي أقليات أخرى لديها. طبعاً ذلك كان بعد زمن المتصرفية وقبل تسلم جمال باشا قيادة التجويع والتأليب على الموارنة وجر الشباب إلى التجنيد القسري... وقصة 'السفاح' في أذية البطريرك الياس الحويك أشهر من نار على علم وتدرّس اليوم في كل المعاهد المارونية حول العالم. وعندما اغتيل جمال باشا لاحقاً كان الحويك قد أسس لبنان بمعية المنتصر الفرنسي.

وما يستحق التوقف عنده هنا ويستأهل التنويه بالخط العريض، هو أن الموارنة الذين لطالما تحسسوا من أي انتماء عربي لهم عبر تاريخهم، صاروا اليوم عروبيين بامتياز بعد توسع نفوذ إيران الفارسي في لبنان والمنطقة. وهذا، للمفارقة، يذكرني بعروبيتهم الحميمة عندما كانت الدولة العثمانية مهيمنة على لبنان والمنطقة. كانوا يومها أبطال التعريب ضد التتريك وتأذى منهم الكثير بسببه، لا حباً «بالعربان والخلجان»، بل كرهاً بالتركمان وغيظاً منهم. وقد برعوا واستماتوا بالدفاع عن اللغة العربية مشاكسةً لتركيا ونكايةً فيها. ولما خسرت الحرب وانتفى غرضهم بهزيمة المستعمِر التركي وانتصار الفرنسي تخلوا عن المعلقات السبع ورموا شعراءها في غياهب النسيان... كان ذلك واضحاً من خلال هرولة البطريرك الحويك إلى التملّص كلياً من ترويجه الأسبق للقومية العربية والقول من باريس: «إن اعتماد لبنان على اللغة العربية لا يدل على عروبته». لكن لا ندري حقيقة لماذا فضّل البطريرك يومها التعبير عن آرائه من باريس باللغة الفرنسية وليس بالآرامية لغة المسيح أو

الكنعانية لغة الفينيقيين؟ ومثلما أخذ مسافته من محيطه العربي وقرّبها إلى فرنسا، تميّز مسيحيو لبنان الآخرون عنه وابتعدوا قليلًا عنها. وفي النهاية لا لبنان انسلخ عن محيطه العربي ولا فرنسا استأنست السباحة في مياهه. وعموماً، فالموارنة لا يرتاحون لفكرة لبنان العروبي من أصلها ولا المسلمون يطمئنون لفكرة لبنان خارج العروبة. الطرفان حاربا بعضهما البعض بشراسة وجنون في شوارع بيروت وضواحيها وعلى جبالها. كلاهما أخطأ ولم يصب الهدف.... الأول أراد نزع لبنان من عروبته بالقوة، والثاني أراد استغلال لبنان مستقوياً بعروبته...

أن يفتخر السني في لبنان بمكانة السعودية رئاسةً للأمة في المنطقة وبدورها الريادي، أمر طبيعي جداً وينسجم مع فطرته وتاريخه العروبي في لبنان. لكن أن يقول جعجع مثل هذا الكلام علناً في وضح النهار ويردده مناصروه أمام البطريركية في بكركي، فهذا تطور لافت وإقرار يحمل دلالات بليغة بالنظر إلى الخلفية التاريخية لموارنة لبنان. وسواء مثّل جعجع كل المسيحيين أو نصفهم، صادقاً كان أو مجاملًا، فإن الأمر يشير إلى تحوّل جذري لدور الموارنة في لبنان والمحيط؛ من لاعبين كبار مؤثرين مع فرنسا إلى مجرد متفرجين في الصفوف الخلفية. ومع أن صوتهم ما زال عالياً لكن لم يعد مسموعاً حتى في الداخل اللبناني ربما بسبب تناقص تعدادهم تدريجياً. وهذه أزمة ديمغرافية بدأت تلوح في الأفق وتحبل ضدهم مع النزوح السوري، لكن لا بد من مواجهتها قبل استفحالها، وإلا فالوجود السوري المكثف من جهة، وتمدد الثقافة الشيعية من جهة أخرى، سيقلصان من وهج لبنان الماروني المألوف ويغيران وجهه.... فقط فارس سعيد أصاب تحليل الوضع في لبنان عندما قال في إحدى مقابلاته إن على الموارنة أن يعوا حقيقة دورهم الآن ويعترفوا بتراجعه مقارنة عما كان عليه في التاريخ. والإقرار بذلك هو الخطوة الأولى لاستعادة المبادرة لإعادة بناء وجود مؤثر لهم في المشرق من جديد.

بانتظار قوس قزح

مُحير أمر حكامنا! يتغنون بالدولة المدنية أمام الكاميرات وبالإصلاح أمام العالم، لكنهم بقدرة إله واحد يُجمعون على رفض الزواج المدني وعلى رفض فرض الضرائب على الأملاك البحرية غير الشرعية والكسارات ووضع اليد على المشاعات النهرية ومحاربة التهريب والتهرب من رسوم الجمارك إلخ. وهم عادة لا يتفقون على شيء مفيد للبلد إلّا إذا تحاصصوه. وإلا فكيف بقدرة قادر توحدوا على اتفاق الغاز والنفط مع إسرائيل ولم يتفقوا بسهولة على دور رئاسة الجمهورية أو حاكمية المصرف أو قاضي المرفأ؟ هل ينبغي أن تكون الكعكة دائماً كبيرة بحجم الغاز والنفط لكي يتفقوا على تسوية أمر وطني؟ أليس الوطن وحده غاية مشرفة أكبر من أي كعكة يتقاسمونها، أم هم لا يحسبونه قيماً لأنه مجرد عنوان للجميع وليس حصراً لجيوبهم؟

المحزن فعلًا إنهم لا ينجزون شيئاً مهماً في سياق الحاضر. لماذا؟ لأن كل واحد منهم يريد الاستفراد بشرف الإنجاز قبل غيره، أو لأنه يتوهم إنجاز الأفضل منه في المستقبل. لذا نراهم دائماً بانتظار ما يصفونها بالاستحقاقات الكبرى والآجال البعيدة واللحظات الحاسمة والظروف المناسبة. يراهنون على أشياء لا قدرة لهم في التأثير على سياقها وتطوراتها. ورهاناتهم هذه رخيصة تافهة مثلهم كالرهان على الخيل بأموال الغير... كل ما يفعلونه هو التفوّه بما يراهنون عليه مستقبلًا، فإذا أصابوا طبلوا وزمروا لعبقريتهم وإذا خابوا قالوا إن «ظروفاً قاهرة» حالت دون راهنهم... أما تفوههم عن الماضي والتراث والعبقرية الفينيقية فيعلكونه كأسطوانة مشروخة، وكأنهم مصابون بمرض الإعادة والتكرار «الأكوليليا» أو التخريف اللفظي «باليليا» أو الهذيان الذهني.

وعموماً فالزعماء عندنا شطّار في إرجاع فشلهم لأسباب لا تخطر على بال أحد. هناك مثل شعبي يقول «مَن لا يتقن الرقص يزعم أن الأرض مُعْوَجَّة».

طائفيونا في لبنان وأحزابنا، على بعضهم البعض، يُرجعون فشلهم في إدارة البلد ومصيبته إلى تدخل الفلسطينيين والسوريين، وإلى نوايا الشيوعيين والقوميين والعروبيين والفرس، وإلى حزب الله، وأميركا، وإسرائيل، والسعودية، وتركيا، والإمبريالية والصهيونية، والبعث إلخ. لم يتركوا طرفاً إلّا ووجّهوا إليه سهام لومهم حسب الظروف والاتجاهات والمواقيت. لكنهم في الوقت عينه لم يتركوا ذريعة تحت الشمس لم يتحججوا بها لإعفاء أنفسهم من أية مسؤولية لأنهم يعتبرون أنفسهم دوماً ضحايا ومُستهدَفين وأبرياء. العالم كله ضدهم حسب قواميسهم الطائفية، وهم كلهم على حق بمباركة الطائفة ودعاء المخلصين. لقد حطّت الحرب الأهلية رحالها مع نهاية الثمانينيات على المزيد من الشعور بالغبن والضيم للبعض، والغيظ والاستياء لبعض آخر، والنصر والنشوة لقلة ثالثة. وعلى الرغم أنهم اعتبروا الطائف بمثابة نقطة فارقة لوقف الحرب، إلّا أنهم لم يقرّوا بعد بانتهاء النزاع ضمناً بانتظار 'اللحظة المناسبة'.

إنهم في انتظار دائم ومتواصل ريثما تنتهي تطورات العالم وتصل إلى خواتيمها. وكأن هناك شيئاً اسمه «خاتمة»، اللهم إلّا إذا كانوا ينتظرون الآخرة فعلا أو يلهثون للامساك بقوس قزح. وحتى إذا عدنا للوراء قليلًا فقط منذ انتهاء الحرب الأهلية، لوجدنا انهم كانوا ينتظرون انتهاء حرب العراق مع إيران، وغزو صدام للكويت، ومؤتمر مدريد، وانتهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، وحرب التحرير، والربيع العربي، واتفاق إيران النووي، وتحرير حلب، والقضاء على داعش، وانتهاء حروب اليمن وسوريا وليبيا والسودان، وانتخابات العراق، وصفقة القرن، وانتخابات الرئاسة الأميركية الأولى والثانية والثالثة، وقانون قيصر، فضلًا عن انتظار انحسار عواقب كورونا وانفجار المرفأ وخلاصة مفاوضات صندوق النقد الدولي، ناهيكم عن انتظار نتائج حرب

الروس في أوكرانيا وانتظار عودة رواد الإمارات من الفضاء وانتشال جثث غواصة «تياتان» وتمرد قائد فاغنر على بوتين...

عجيب أمر حكامنا، لا يخجلون! الوقت عندهم ببلاش والدنيا في عيونهم محطات تسلية وترفيه على قاعدة جحا الشهيرة 'إما أنا، وإما الحمار، وإما الملك'... وما داموا في السلطة فهم يلعبون على الوقت ويأخرون الساعة كما يحلو لهم ولا يعنيهم أن أوقاتهم الفارغة قد قطّعت لبنان إرباً وفرّغته من مضامين الدول المعاصرة، دعكم عن الدول المحترمة.... وقد يندهش شبابنا اليوم ويستهجنون إن علموا أن نسبة حقب الأمان والرخاء من عمر لبنان الحديث إلى فترات الاحتلال والأزمات والحروب والاغتيالات لم تتجاوز ٢٥ % فقط! أما الباقي (٧٥ %) فأمضيناه في شجار وخصام وأزمات، سواء مع بعضنا البعض أو مع الانتداب أو مع الجيران أو مع الزوار أو اللاجئين. أما إذا عدنا إلى زمن الفينيقيين، فلن نجد سلاماً ورخاءً في الـ ١٠,٤٥٠ كم مربع بالمرة رغم الانطباع بعكس ذلك. ولعل الفترة الوحيدة التي شهد لبنان فيها بحبوحة أمنية واقتصادية واعتبارية حقيقية كانت خلال ١٠ أعوام من بعد نكبة فلسطين، و١٧ سنة من بعد أحداث ١٩٥٨، و١٥ سنة أخرى بعد الطائف. ذلك أن تداعيات النكبة وهروب رساميل فلسطينية مسيحية هائلة من فلسطين واستثمارها في لبنان، مثّل آنذاك رخاءً للبنان وولادة له من رحم الشتات الفلسطيني وأسس فيه ما جعله سويسرا الشرق. وهي للمفارقة سنوات لبنان الذهبية الوحيدة التي لم يأت مثلها لا من قبل ولا بعد، أقله حتى تاريخ كتابة هذه السطور. فحتى حقبة رفيق الحريري التي اعتبرها مُحبّوه وأنصاره فترة سلام وهناء ورخاء، فهي لم تشمل كل اللبنانيين، أو على الأقل لم يشعر كل اللبنانيين بالأمان والاطمئنان إلى نهجه، ولا سيما فيما تعلق منه بإدارة الشؤون المالية والاقتصادية.. كان طموحه أن يجعل من لبنان «هونغ كونغ» المتوسط (فإذا به يصبح صومال المتوسط؟). والواضح جداً من سجل

لبنان الطويل وأدائه المزري أن تعاسته وفساده مزمنان كما بينت وليسا بسبب جهة واحدة، أو طائفة واحدة، أو لسبب واحد، أو تاريخ واحد... إنه سِمة مستمرة وملازمة للهوية اللبنانية كالجلد على البدن.... وحتى إذا قاربنا لبنان إلى معظم دول التخلّف في العالم، فلن نجد عندها ارتباكات وتعاسة وفساداً أعلى من النسب عندنا في لبنان...

مستبسلون وأبطال

بالاستناد إلى كل ما تقدم عن خيبة الأحزاب وفشلها في إدارة بلد صغير على مساحة لبنان، فمنطق الأمور يقول إن أنسب من ينبغي أن يحكم لبنان في المستقبل الموعود لا بد أن يكون بطلًا انتحارياً شجاعاً من خارج الأحزاب أو المحسوبين عليها أو المقربين منها. يجب أن يكون ضخماً مهيباً على شاكلة شمشون الجبار في مواجهة الأعداء، أو مقداماً على طراز زنوبيا في العناد والتمرد على روما، أو حتى مثل 'أبونا' مكاريوس في التصدي للإملاء من الجيران والأسياد (اليونان وبريطانيا). بل فليكن خارجاً على كل قوانين المنظومة لصالح الناس، كـ «روبن هود» يسرق من الكبار لمصلحة الصغار ويلاحق عربات القضاة والمحتكرين. أو فليكن خارجاً على كنيسته وثائراً جريئاً ضد هرطقتها كمارتن لوثر أو توما الأكويني. أو سياسياً موحداً كبسمارك في إصراره على توحيد شعب ألمانيا. أو معاتباً مسامحاً كريماً كمانديلا في العفو والغفران عن رموز نظام الفصل العنصري وقادراً على التمييز بين الرجل الصالح والمواطن الصالح لخدمة الوطن...

المطلوب في لبنان نوعيات من رجال جسورين متحضرين أصحاب رؤية وإرادة وعزيمة تختلف عن النوعيات الرثة الخسعة المتخلفة عندنا. نريدهم رجالًا يقلبون الطاولة على مَن حولها وعلى ما عليها، لكن ليس من باب دعم الطائفة لهم كما كان الأمر مع بشير أو الصدر أو كمال وكميل.. بل نريد الرجل

منهم جامعاً لكل الطوائف قوياً خلوقاً دمثاً ومثقفاً أمثال فؤاد شهاب ولو بالحد الأدنى... وإذا لم نجد في لبنان أو الاغتراب مثل هذه النوعية من القياديين، علينا استناخ واحد من لوائح قيادي العالم أو استئجاره لعشر سنوات يعيدنا فيها إلى الصواب ويبني لنا مؤسسات فعالة على طراز ما أنجزه الزعيم العظيم «لي كوان يو» في سنغافورة مثلًا. فقد نقلها من بؤرة زبالة ومستنقع حشرات وحكم مافيا إلى مصاف الدول الراقية في غضون فترة قياسية. ولا يمكن لأحد في العالم أن يمر على شخصية هذا الزعيم الملهم دون الانحناء لإنجازاته إلى درجة أن الإمارات ودول طموحة أخرى رصدت نموذج رؤيته لتقيس عليه إنجازاتها.. فهل أحزاب الخيش والبلاستيك عندنا قادرة على استنباط نهضة تنقذنا من مستنقع الجرب قبل أن يسحب العالم الجرار على رؤوسنا ويرشنا بالمبيدات؟

وبغير مثل هذه الأمثلة من الشخصيات الملهمة على مستوى التأثير على الشعب، لن يقوم البلد من عثرته الوجودية لأن الدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة من سابع المستحيلات في لبنان إلّا إذا أصبح ولاية من ولايات أميركا على غرار هاواي، لا سيما أن المسافة بين هاواي والولايات المتحدة لم تكن عائقاً على سبيل التأكيد.

لكن هل من مصلحة أحزاب لبنان أن تتبنى مثل هذه المغامرة وتتخلى عن أهم أوراقها للعب على التنعير الطائفي؟ مجنون مَن يعتقد أن أياً من الأحزاب اللبنانية يحرص بإخلاص على لبنان الجامع. إنها أحرص على نفسها وعلى استمرارها، وعلى عائلة مؤسس الحزب وذريته، وعلى أمنائه العامين ورؤسائه الأشاوس وأنصاره من أي شيء آخر. أما باقي الشعب اللبناني فهو ـ بنظر كل حزب ـ كمالة عدد ومجرد خردة بشرية لا قيمة له، أقله بمعيار الانتخابات. وهذا ما يفسر تصويت كل جماعة لحزبها بموجب قانون انتخاب مغشوش فصّلته الأحزاب على مقاسها الشاذ. وأمام هذه المعضلة الدّوارة

من أحزاب دينية وأديان مُحزّبة وانتخابات مضروبة وتمثيل مشوّه وزعامات 'زمكة' وإعلام 'فاشوش' وشعب لا يكترث، فأمام هذه الآفات كلها لا أمل من لبنان يستر على الناس عيوبهم ويحميهم من أنفسهم ونزعاتهم المذهبية ويكون لهم ولأولادهم من بعدهم ملاذاً آمنا مستقلًا عزيزاً... المسألة ليست منقوشة زعتر ولا صحن كبّة أو كنافة ولا أطباق مازة. هي ليست لبن ماعز ولا لبن كشك ولا صبية جميلة وشاب وسيم، ولا سهرة ديسكو وقعدة طرب أو زجل... إنها آمال وأحلام ومستقبل! إنها مصير شعب يكون أو لا يكون...

العجيب أن ما يدّعي اللبنانيون ضرورة توفيره من مقومات للعيش الكريم لا يبدو أنه يحزنهم إذا فقدوه، كالماء والدواء والكهرباء والاستشفاء إلخ.. وما يزعمون عدم ضرورته كالطائفية والزبائنية والمحسوبية والزعامات، يحزنهم جداً أن تزول أو أن يفقدوها... إنك لا تفهم هذا الشعب كيف يفكر وكيف يُعلّل الأمور وكيف يبني منطقاً خاصاً به كما لو أن الطائفية والفساد عنده أهم من الدواء، والمحسوبية أروى من الماء، والعتمة أولى من النور. وإلا فلماذا لا يتوحدون على التحرر من التخلف والأسر لزعمائهم؟ ولماذا لا ينبذون العصبيات المبيتة والطائفية البغيضة ويقطعون أدبار الفتن ويطفئون جمر الحقد والكراهية؟

إن الشعب اللبناني كالفاكهة على واجهة الصندوق في سوق الخضار... أصحاب بسمة ونضرة ما شاء الله.. وفي كعبه هم أصحاب حسرة وخيبة لا حول ولا قوة إلّا بالله. ومن المؤسف أن اللبناني عموماً لا يكون صريحاً عفوياً واضحاً إلّا في ضيعته وبين أهله ومع عشيرته. أما في المحيط الأوسع مع شركائه في الوطن وفي الغربة، فيكون مضطراً للمجاملة أو التملق أو التقية والتظاهر بالدماثة، والبراغماتية، والانفتاح، والتفهم. هذه هي عِدة الشغل الفردي في المدن والعاصمة والمهجر. وهي نفسها عِدة الدمار الجماعي في كل أنحاء لبنان. من هنا نفهم تكرار الزعماء زعمهم الوقح بالقول إن الشعب

هو الذي صوّت لهم وجدد ثقته بهم. وهذه كذبة يحلو لهم ترديدها لأنها تخفي العيب الكامن و'الفضيحة المستورة' في حقيقة أنهم وصلوا إلى مجلس الشعب فقط عن طريق مناصريهم ومتحزبيهم وأزلامهم وليس عن طريق تصويت الشعب كله. وهذا ما يؤكد أيضاً أن الزعماء رغم خلافاتهم متفقون على الدجل والوقاحة واغتصاب الحقائق من أجل كراسيهم في مقاعد السلطة. تباً عليهم ولا بخاً لهم من زمرة فاسدة فاشلة لا ضمير لها ولا معرفة في عقلها ولا رحمة في قلبها. ولذلك لا بد من مخلص يخلص الناس والبلد، ويسترجع اعتبار الدولة ويؤسس لقضاء عادل سريع...

الفصل الثامن

شربوا ماءنا، سممونا، ومهرجونا

جمال لبنان بنهريه وكسّارته

لعل شطارة اللبنانيين وسمعة لبنان المميزة في المحيط دفعت الكثيرين فيه إلى الدلع والبطر والاستهتار. فصار اللبناني الشاطر متهوراً إلى أبعد الحدود، ولم يعد يقدّر الأشياء الجميلة والنِعم الكثيرة التي وهبها الله له إلى أن بدأ يفقدها تباعاً..... أضحى كالخروف الجوعان في عز الربيع. وإذا سألت كبار القوم أين ذهبت عيون الماء في جبالكم وأين ذهبت ثلوجكم التي تعاند الشمس على قمم الجبال، قالوا لك إن السوري شرب الماء، والإسرائيلي سرق الماء، والفلسطيني هدره. كل هؤلاء الغرباء والجيران والأعداء مسؤولون عن جفاف لبنان وهدر موارده إلّا زمرة الحكم والزعماء والشعب اللبناني. إنه كلام تافه يطلقونه للتهرب من مسؤولية إدارة الزرع واستهلاكه وتنظيم التوزيع وبناء السدود والبحيرات ومنع تلويث الأنهار. إنه شعب لا يبالي ولا يحترم وفرة الماء عنده ولا خضرة الأرض لديه ولا نعمة البحر على شطآنه. معظم الأماكن الجميلة في لبنان حولوها إلى جبال قمامة ومزابل ومكبات، ومزارع عشوائية، وزرائب للمواشي، والدجاج. أما ما تبقى من بيئة ففرشوها بالحشيش المخدر إلى جانب مزارع البصل والتوم والبطاطا وخِيَم الخضار. ومن شدة استهتارهم نصبوا خيمهم على أشكال عشوائية لا يقبل بها

حتى مزارعو سريلانكا وبنغلادش وإثيوبيا.... وتراهم اليوم من ندرة الماء يندبون حظهم على ضفاف الليطاني والعاصي..

لبنان على حجمه الصغير يفترض أنه غني بالماء العذب نسبة إلى دول كثيرة، وتحديداً بالنسبة إلى دول الخليج.. لكن استهتار اللبنانيين وسوء استعمالاتهم والهدر في توزيع الماء تكاد تجعله من هذا الجانب دولة خليجية جافة لكن بدون مال وكمال. ويكفي للدلالة على هذا الوضع الخطير أن ينظر المرء إلى ضفاف الليطاني، ليرى كيف أن أصحاب معامل الصناعات المُرخصة من الدولة على أنواعها يرمون نفاياتهم في مجرى النهر بوضح النهار على عينك يا تاجر. وهؤلاء رجال أعمال كبار وصناعيون في بلد يفترض أنه متحضر ينطقون فيه بالفرنسية والإنجليزية ويرتدون بِدَل أنيقة وربطات عنق جذابة. وأمثال هؤلاء في دول العالم الآخر يُرْمَوَن عادةً في السجون بلا محاكمة طويلة، وتصادر أموالهم بلا عَدّ ويُدْرَجون على لوائح العيب والتشهير. أما عندنا فهم محظيون ورجال عظام أصحاب قامات ومقامات ويمتد سيجار الواحد منهم من البقاع إلى شتورا وتصل أصواتهم مباشرة إلى ساحة النجمة... وهم ليسوا غيارى على البلد ولا على موظفيهم وعمالهم وكل ما يهمهم في نهاية المطاف هو الحصول على أعلى الأرباح بأقل التكاليف بحيث يلقمون منها أسيادهم في السلطة والحكم....

ولو كان بمقدور الليطاني ـ الذي لم تأت حضارة إلى لبنان عبر التاريخ إلّا وارتوت من مياهه العذبة ـ لو كان بمقدوره النطق، لكانت شكواه قد دربكت صخور الجبال على رؤوس زعمائنا..... وشكوى العاصي لا تقل وجعاً وقهراً... فلولاهم لما استطاع رجل ابن امرأة أن يفتح مصنعاً أو مطعماً أو زريبة ببلاش أو بلا رخصة على ضفاف النهرين. فدولتنا العلّية التي تبحث عن درهم المحروم لتغطية عورتها المالية بإمكانها ـ على الأقل ـ الطلب من شركائها الحيتان أصحاب المصانع وضع حد لجبال النفايات والمقذوفات التي يرمونها

في الليطاني والعاصي على طريقة «لست وحدي».. لكن دولتنا المتحضرة تكتفي بتوجيه الإنذارات والمهل والتهديد بالشمع البنفسجي أمام قضاء نعامي ناعس مسترخ... لم تعد المطالبة بتحرير ملايين الأمتار المربعة مطلباً أولوياً، وإنما صار المطلب أن تنظف الدولة أملاكها من الزبالة وتنهي مجزرة الليطاني وروافده. يفرشون على ضفافه عشوائياً مزارع الدجاج والبقر ومصانع الألبان والأجبان والبويا والمناديل والترمس والفحم الحجري... إنها كارثة بيئية تستدعي وحدها تفعيل الفصل السابع عند الأمم المتحدة ضد لبنان. وإذا كانت نظرية «أم الصبي» مألوفة عندنا ونهوى تكريرها في المناسبات الوطنية المصيرية، فلِمَ لا نؤجر على أساسها نهر الليطاني كله بما حمل لشركة سياحية عالمية أو لسعودية ٢٠٥٠ مثلًا تنظفه لنا وتوظف أبناءنا على ضفافه وتستثمره على مدى ربع قرن؟

ألسنا «أم الصبي» نخشى عليه من الوسخ والمرض والجرب؟ أم أن حالات السرطان التي يتعرض لها أبناؤنا على ضفاف الليطاني ليست سوى زكام عابر؟ لقد ورد في بعض الأرصاد إصابات مؤكدة بالسرطان في بلدات بالبقاع الشمالي حيث يجري نهر الليطاني بين بساتينها. وهي بيانات أكدت ظنون خبراء البيئة بوجود علاقة مباشرة بين الازدياد في حالات السرطان ومناطق حوض الليطاني، لكن الأمر لم يثر حفيظة الدولة ولا شغلها عن إرضاء الزعماء بإقفال الملفات، بدليل ارتفاع التلوث في المنطقة وانتشار المزيد من المؤسسات السياحية والصناعية غير الشرعية جنباً إلى جنب...

الإمارات العربية تستثمر مئات ملايين الدولارات لإنشاء مناظر طبيعية وحدائق غناء وتنفق على ريّها وصيانتها ما لا نستطيع عدّه... استثمارات هائلة توظف لتجميل الطرق المؤدية إلى المعالم السياحية والإدارية وتخضير الشوارع وتزهير الساحات. ثم إنهم يشقون بطلوع الروح وشق الأنفس قنوات

نهرية عريضة لجر ماء البحر للداخل وتحليته لخلق أنهار وبحيرات اصطناعية وأجواء لطيفة. فكيف لو كان عندهم نهران عظيمان كالعاصي والليطاني؟ عندنا في لبنان، المناظر طبيعية والغابات عصامية تنمو لوحدها على مناخنا البديع بدون كلفة تُذكر أو عناء يُبذل. لكننا لا نوفر جهداً إلّا ونستعمله لرمي نفاياتنا فوق الزهور ولقطع الأشجار وحرق أحطابها وتلويث الأنهر. وهذه ليست مبالغة إنما ظاهرة فعلية متكررة في كل الأمكنة وتمر عبر كل الطوائف وتطال معظم أنواع الشجر العريق والأنهار عندنا. لذا فحتى أوصاف 'مجرمون' و'جاحدون' و'ناكرون' قليلة بحقنا كشعب عاق لا يقدّر نعمة الماء والطبيعة ولا يستأهل المساعدة ولا يستحق الاحترام. بل مهما قيل عنا بما يخص اعتداءاتنا على البيئة، فإن أوصاف «الاجرام» و«الاستهتار» و«الأنانية» أكثرها أدباً. بعض رجال الدين المحسوبين على الزعامات التقليدية يحشرون الله تبريراً أو تفسيراً لأعمال مخربي البيئة وملوثيها، على مبدأ أن الله يمهل ولا يهمل من جهة، وإن له في خلقه شؤون من جهة أخرى. أي لا بد أن لله حكمة من وجود هؤلاء المُهمِلين وحماتهم الفاسدين والطغاة. وهذا عسل مسموم أو لهّاية فارغة من قِبل رجال الدين لإشغال الناس عن محاسبة المسؤولين الكبار وحمايتهم. وعليه، فمن نحن البسطاء كي نحاسب مَن كان لله فيه شؤون؟

ثم إن هناك قطاعات وطنية عريضة وعميقة تقوم على «زبلنة» الأنهر وعلى تفحيم الغابات وتنقير الجبال وسد المجاري... وهذه صناعات تصعب على الأجانب ولا يجيدها إلّا اللبنانيون. وقد لا يصدق أحد أن الذهن اللبناني تفتق يوماً حتى عن استغلال حقبة الزلازل والهزات التي أصابت تركيا وسوريا في ٢٠٢٣. فوجد فيها فرصة نادرة ليفجّر جباله بالجملة ويسرّع كساراته على مقياس ريختر لكن على الطريقة اللبنانية. واختصار الخبر كما أوردته الصحف اللبنانية في حينه أن هزة أرضية في منطقة زحلة اصطُنعت وفُبركت من

خلال تفعيل أطنان من المتفجرات حُشرت عميقاً في أرض إحدى الكسارات. وقد سجلت الهزة المفبركة ٣ درجات على مقياس «ريختر» وكان قد سبقها سماع دوي قوي. وفي معرض رد فعل السلطات الأمنية على الهزة أنها اكتفت بإغلاق الكسارة بالشمع الفينيقي الأرجواني وفتحت تحقيقاً باللغة الآرامية وحنّطت الملف. وتساءل أحد خبراء الهزات متهكماً لماذا تعمل الزلازل اللبنانية أيام الأسبوع فقط وفي وضح النهار ولا تعمل في عطل نهاية الأسبوع مثلًا؟ وبين المزح والجدّ نرى وكأن اللبنانيين لم تكفهم حرائق غابات وانفجار مرفأ وتلويث أنهار بل يبدو أنهم لم يبالوا بـ «خلق» هزة أرضية من أجل حفنة دولارات وسمسرات ودجل... ولو كانت هذه الهزة قد أثيرت بظروفها في أوروبا مثلًا لكانت السلطات في أوروبا قد نقلت سكان زحلة جميعهم إلى مدينة أخرى وأعادوا حكم الإعدام وشنقوا أصحاب الكسارة خلال ساعة واحدة في ميدان العاصمة... وما يفعله بعض اللبنانيين في تفجير الجبال وتلويث الأنهار وتحطيب الغابات واغتصاب الشواطئ لا يفهم إلّا من خلال استهتار زعاماتنا وعدم اكتراث قضاتنا وخيبتنا بالعموم...

زنود الست!

مثلما يلمع نجم الزعيم بين أنصاره ويبرق في سماء الضيعة فوق ساحتها بالقرب من شجرة الجوز، كذلك هي زوجته، تَتَلألأ بدورها في موسم الصيف بجانب البِركة عند درج البلدية بحضور المختار والكبار. هناك في الليل الساحر والجو البديع تصدع أصوات الجمهور القادم من البلدات المجاورة وتختلط الأضواء بعطور النساء، وأدخنة المشاوي بروائح الأراجيل. كلهم «يكزدرون» بين طاولات المعروضات ومعارض المونة ومشغولات المنطقة بانتظار طلة الست وافتتاحها للمهرجان.

آهات وديع وصباح وفيروز وفيلمون تعمل عملها في وجدان الزوار،

وتبلسم جروح التهجير وتطيّب خواطرهم سيما أن كثيرين منهم قطعوا مسافات طويلة من الاغتراب للتمتع بمثل هذه الأجواء الرومانسية ولو لساعات.. وعند الموعد المضروب، تُرفع الأضواء الكاشفة على مولدات كهربائية صامتة ويهم الجمهور بالجلوس على كراسي بلاستيك من النوع الصيني الجيد. تشمّر الست عن ساعديها وتصعد إلى المنصة وتقدم فقرات عرضها السنوي في مهرجان صاخب مهيب. منه تصبح فيه محط الأنظار وتنال صيت الهِمة والتنظيم والترويج للثقافة والحفاظ على الفلكلور.. ومنه أيضاً تبين لرعاة المهرجان ورعيتها مسالك الأنفاق على الإنماء، وللسفراء تُدلل على آفاق التمدن والتحضر من خلال عروض الفن والموسيقي والأوبرا. هذا فضلًا عن بهلوانيات ألعاب السحر والسيرك وإخفاء الحمام من الأقفاص أو إظهار الأرانب من قبعات الحضور. ومع أنها مهرجات ثقافية ممتعة يستأهلها البلد ويستحقها الجمهور، إلّا إنها بوجهها الآخر عمليات سطو سنوية 'شرعية' ومموهة تنظمها زنود النسوة لإظهار مستوى الحضارة اللبنانية أمام أعين الحساد والمنافسين والعالم...

معظم زوجات الزعماء والمسؤولين لديهن مثل هذه الشغلة اللطيفة يتسلين بها خلال موسم الصيف. فلدينا في لبنان عشرات المهرجات التي تدعمها زوجات الزعماء الكبار أو أقربائهن. وهن يتولين رعايتها وجاهياً مع السفارات أو الجمعيات الداعمة ومع صناديق الدولة الغيورة. وكلها أموال تُمنح تقديرياً حسب هيبة الزعيم وعرض منكبيه ومدى لياقة زوجته واطلالاتها الإعلامية. وليس من الإنصاف إطلاقاً مقارنة مهرجانات السبعينيات بمهرجانات لبنان بعدها، أقله بالنظر إلى تنوّع رُوّاد تلك المهرجانات من أطياف كل العالم وليس فقط من محيط القرى المجاورة كما هو اليوم... كان حضور المهرجانات في الماضي يُمثّل هيبةً ثقافية وقورة ويتطلب ارتداء أفخر الأزياء والتعاطي بأرقى السلوك والأداء. أما اليوم، فقد صارت مهرجانات

القرى مجرد «بسطات» لبيع فاكهة الضيعة ودبس الجوار فضلًا عن مربيات وعُسُول وماء زهر... أين كان لبنان الثقافي وأين صار؟ كان الفنانون العمالقة في العالم العربي وعلى رأسهم أمّ كلثوم وعبد الوهاب وفريد وعبد الحليم وأمثالهم لا تكتمل نجوميتهم إلّا بحضور مهرجان من مهرجانات لبنان سواء عند بسّين عالية أو تحت أعمدة بعلبك أو ضمن فعاليات بحمدون وصوفر وبرمّانا وبكفيا وجزيّن وزحلة والباروك وانطلياس. لكل منها كانت نكهتها الإقليمية المُميّزة وتخصصها الفريد في تقديم الخدمات والترفيه.

لعل ما ساعد لبنان السبعيني على ارتقاء تلك المكانة الدولية الشهيرة في عالم الثقافة والترّفيه هو ذاك التجمّع الموسمي للفنانين الكبار. كانوا يتواجدون مرة واحدة في ربوعه البديعة مع توفر كل التسهيلات والإمكانات منذ لحظة وصولهم إلى مطار بيروت حتى لحظة الخروج منه.. ناهيكم أن مناخ لبنان لا يضاهيه مناخ في المنطقة ولم تنافس لبنان يومها مهرجانات متألقة خلابة من أي عاصمة عربية. أما إذا قارنا صناعتنا الثقافية الفنية الترفيهية اليوم بما يجري في الإمارات، لا بل في السعودية، فقد يكون الندم والحسرة والغيرة غير كافية للدلالة عما نشعره.. لقد فشلنا في مواكبة متطلبات العصر واعتمدنا فقط على أنوثة فناناتنا ورجولة مطربينا ولم نجتمع على بناء مؤسسة فنية مهنية تليق بالمواهب كتلك التي أسستها سوريا مثلا، وذلك لأسبابنا الطائفية والمناطقية. فبعد أن كان لبنان هو الدار ومحط الضيافة وكعبة كل الفنانين والمطربين العرب والكثير من الأجانب، ها هو اليوم يستجدي دعوات فردية لحضور حفلات دبي وأبو ظبي، والرياض، والأردن، وتونس. ويبقى السؤال كيف يكون لبنان عظيماً ويخسر ريادته في واحد من أهم قطاعاته؟ لكن الإجابة سرعان ما تبرز نفسها بنفسها على ضوء خسارة كل القطاعات مرة واحدة بسبب فشلنا الذريع بمقارعة الغير وفي إدارة تنوعنا والعيش المشترك.. كل هذا الفشل سببه عشقنا للزعماء وغيرتنا على الأديان واخلاصنا للبنان العظيم..

تظاهرات الكعب العالي

عندما تراقب أوضاع الناس في لبنان عن كثب، فإنك تذهل كيف أن موظفي الدولة يميزون احتجاجاتهم عن احتجاجات بعضهم البعض. فترى العسكريين يتظاهرون لوحدهم، والمعلمين لوحدهم، وموظفي المرافق العامة لوحدهم والممرضين لوحدهم ونقابة التاكسي لوحدها ونقابة الشاحنات لوحدها ونقابة البواخر والغواصات ونقابات صيادي السمك والترغل. هذا مع العلم انهم جميعا معنيين من نفس المصيبة المتمثلة بانهيار رواتبهم وتبخر ادخاراتهم التقاعدية وخراب بيوتهم... وعلى نفس القياس المضروب تفضّل نقابة الأطباء والمهندسين مثلًا التظاهر بعيداً عن تظاهرات النقابات الأخرى. وحتى ديوان المحاسبة واتحاد العمال العام ومنتدى القضاة ونقابة العمال تراها لا تتحد مع بعضها البعض ولا مع تظاهرات أخرى على نفس المطالب والشكاوي. فهل في هذا الانقسام غرض مرسوم من السياسيين على طريقة 'فرِّق تسد' أم أن كل من هؤلاء الموظفين يعتبر نفسه مميزاً عن أترابه في الوزرات الأخرى، أم أنهم جميعاً حمقى لا يعرفون أنهم على متن مركب مثقوب واحد في محيط هائج!

إنه شيء يُندى له الجبين ويُخرج العاقل عن طوره. لكن على طريقة 'الغاية تبرر الوسيلة'، نجد الأحزاب والزعماء من الأساس هم الذين يفرقون النقابات عن بعضها البعض ويدفعونها للتنافس والمواجهات من خلال رجال لها فيها. ويكفي بداية أن ترى كيف أن مَن تُطرح أسماؤهم لترأس النقابات لا تُرشح ولا تنجح إلّا بدعم الأحزاب أو موافقتها. نادراً ما يفوز رئيس نقابة، أكاديمية كانت أو مهنية أو عمالية، بدون آلة حزبية تُروج له وتنفق عليه. من هنا، فإن النقابات تدار محاصصةً بين الأحزاب على طريقة «لك نقابة الأطباء ولي نقابة المهندسين». لك نقابة سائقي سيارات الأجرة ولي نقابة سائقي الشاحنات. لك الطنجرة ولي الغطاء..... أحزاب تنسق بين بعضها البعض وتتفق سراً

على تأخير قوانين أو تعديلها أو إلغائها..... لذا تعتبر أغلبية النقابات وكراً للهمس واللمس والتحاصص. وهذا هو الخراب بعينه وعرين الفساد. كلهم عليها في كل المراحل، ومعظم النقابيين الكبار يدعون الناس للتظاهر بعِفة ماما تيريزا ووداعة بابا نويل، وكأنهم يريدون الشعب أن يصدق أن المرأة تنجب أبناءها من ضلوعها، أو أن النبي يونس (يونان) ما زال يسكن بقانون الإيجار القديم في بطن حوت! لكن هل حقاً ينطلي مثل هذا الخداع على الناس؟ صحيح أن الشعب اللبناني عوّام وغطاس منذ زمن صيد الأرجوان والتوتيا، لكن زعماءه يلعبون به كما تلعب الحيتان بعجول البحر، ليس دائماً لأكلها، بل أحياناً للتسلية بها.

الحقيقة المرّة هي أن كل نقابة في لبنان منفصلة عن هموم غيرها وترى خصوصية لدورها على الطريقة اللبنانية الاستعلائية ولا ترى نفسها تنتمي إلى عامة الشعب. فالأطباء يعتبرون أنفسهم ملائكة. والصيادلة دكاترة، والمحامون «فطاحلة»، والمعلمون فلاسفة، والمهندسون جهابذة، والعسكر جبابرة الخ. وهكذا يميز الواحد منهم نفسه عن الآخر وينسى أنه مع هذه المنظومة الحاكمة مجرد مسحراتي بطبلة مبخوشة....

فبالله عليكم أي ثورة لها أن تقوم بذهنية المفرق وعقلية القطعة على هذا المنوال؟ أليست مطالبهم جميعاً تصب في الاحتجاج على دولة فاسدة مارقة سرقت ودائعهم وهجرّت أبناءهم وأهدرت صناديق التعاضد الاجتماعي وضيعت لهم قيمة أجورهم في أسعار الصرف والغلاء والتضخم والسوق السوداء؟ كلهم تقريباً لم يعودوا قادرين على تمويل الروتين الأسبق لعيشهم، ولا على الاستحمام يومياً بالماء الساخن أو الدوش. صاروا يسخنون الماء بالطناجر مرّة كل يومين ويستحمون بـ «الكيلة والكباية» حسب مقاماتهم. لكن رغم كل ذلك، فالطبيب اللبناني لا يرى أن احتجاجه يشبه احتجاج المعلم. ولا الصيدلي يناسبه أن يشابه موظفي الهاتف في شكواهم. وهذا

التفريق السخيف، كأي تقسيم آخر في لبنان تغذيه الأحزاب ويحمل لواءه الزعماء في مناطقهم ودوائرهم... ذلك أن وحدة العمال رغم اختلاف مهنهم وتفاصيل مطالبهم تهدد الأحزاب والطغمة الحاكمة.

الفصل التاسع

عيّرتني بالنزوح وهو

اتسع الخرق على الراقع

لا يوجد أحد في لبنان اليوم إلّا ويخبرك عن ضرر الوجود السوري فيه. ومع أن النزوح في بداية الحرب السورية كان مرحباً به من كل الجهات تقريباً، (باستثناء جبران باسيل)، لكن تفاقم الأزمة اللبنانية بعد ١٧ تشرين، سواء بالنسبة لتدهور الاقتصاد وانهيار العملة وهجرة العقول أو إلى الغلاء والنقص في مستوى العيش إلخ، كلها جعلت اللبنانيين الآن (٢٠٢٣) يغنون لحناً واحداً باتجاه «سوريي لبنان». في بداية الأزمة في صيف ٢٠١١ كان معشر ١٤ آذار متعاطفاً جداً مع معارضي النظام السوري ومسانداً لهم من خلال تسهيل عيشهم في لبنان والإقامة والعمل فيه. بينما كان قوم ٨ آذار مؤيدين لأنصار النظام الذين لجأوا إلى لبنان ومساندين لهم أيضاً بنفس الغيرة والحماس؛ فكانت النتيجة ترحيباً جامعاً لكل النازحين، معارضين وموالين، على حد سواء.

اليوم اختلفت الأوضاع وضاق كل اللبنانيين ذرعاً بكل السوريين بتشجيع من كل الأطراف والأحزاب باستثناء المفوضية العليا لشؤون النازحين. السؤال لماذا انقلب اللبنانيون الآن على السوريين بعد حبّ وغرام وعطف واحترام؟ لا شك أن هناك أسباباً كثيرة أوضحَها للمراقب أن المواطن اللبناني نفسه صار يشعر وكأنه نازح في وطنه لا سيما بعد انهيار الليرة. ففي حالات كثيرة

صار دخل النازح السوري وقيمة مساعداته العينية من المنظمات الدولية أعلى نسبيا من دخل العسكري اللبناني أو موظف الدولة أو حتى أصحاب المهن اليدوية والمحال الصغيرة والمزارعين.

السوريون في لبنان عموماً يُعتبرون ورقة جوكر في أيادي الصديق والعدو والخصم والمنافس معاً. وهم جميعهم ليسوا نازحين لأسباب وظروف مشابهة، إذ منهم مَن نزح بسبب أضرار الحرب الكارثية على منطقته. ومنهم مَن تهجر بسبب معارضته للنظام. ومنهم مَن دَسّه النظام في صفوف النازحين. ومنهم مَن كانوا أصلًا في لبنان قبل الحرب واتخذوا أشكالًا تتراوح بين الانضمام للمعارضة وبين الحياد وبين مساندة النظام. والكثير من نسبة تجار المحايدين تمكن من الاستثمار في لبنان وفي تجارة الخضار وأعمال البناء والنقل، فضلًا عن آخرين انغمسوا في عمليات التهريب على أساس أنها هي أيضاً تجارة مربحة وليست سياسة.

هناك سوريون يروحون إلى سوريا ويجيئون إلى لبنان بشكل دوري وفي المناسبات وعند الطلب. وهذا ما يدفع الحريصين والغيارى اللبنانيين على التساؤل كيف يكون الإنسان مهجّراً من بلده ويزوره بالمناسبات والأعياد؟ السؤال بطبيعته العفوية البريئة يوحي بجهل المسألة من أصلها. لكن السؤال بطبيعته الميكافيلية يوحي وكأن اللبنانيين الذين أرغموا على النزوح من لبنان خلال أزماته وحروبه الكثيرة مثلًا لا يزورونه في العطل والأعياد؟ أليس ما يصحّ على بطرس يصحّ أيضاً على بولس؟ أم أن زيد في هذه الحالة أفضل من عمر؟ فكما يأتي المغتربون اللبنانيون لزيارة عوائلهم ويحملون مبالغ طائلة بالعملة الصعبة من عرق جبينهم، كذلك يزور السوريون المقيمون في لبنان أسرهم في سوريا أثناء العطل والأعياد ويعطونهم أموالًا جنوها من لبنان. وعندنا حالات كثيرة عن لبنانيين حصلوا على حق النزوح أو الهجرة إلى كندا وهم مقيمون في لبنان لكن يزورونها عند مواعيد قبض الاعاشات

ومخصصات النزوح. ومن خبث بعض الزعماء اللبنانيين ودهائهم أمام أنصارهم في المسألة السورية أنهم يتقصدون الخلط بين النازحين الحقيقيين وبين الهاربين من الخدمة العسكرية وبين المقيمين في لبنان بإقامات شرعية. وهؤلاء الأخيرون هم تماماً مثل مغتربي لبنان في بلاد المهجر. ولو أراد الغرب أن يُطبق على الذين نزحوا منا نفس نظرة العنصريين عندنا، لمُنع مغتربونا من القدوم الينا أو الرجوع إلى دول إقاماتهم إذا زارونا...

المؤسف أن العنصريين فينا يريدون قدح الفتنة بين السوريين واللبنانيين لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية. لقد تركوا عمداً الولادات السورية بلا قيد رسمي ولا تسجيل شرعي. فهل هذه إجراءات معقدة تستلزم التدريب، أم أنها مجرد تدوينات روتينية بسيطة إن شاءت الدولة أن تنفذها؟ هل المسؤول هو طبيب الولادة، أم مختار المحلة، أم رئيس البلدية، أم المحافظ، أم وزير الداخلية، أم رئيس الوزراء، أم رئيس الدولة، أم أن المسؤول هو «زفروت» العجيب؟ فحتى القطط والكلاب والحيوانات الأليفة لها سجلات نفوس وقيود إدارية في بعض الدول تبعاً للأصول الحضارية.. ليس المطلوب من الدولة أن تحب النازحين، بل غالباً ما يكون الأمر عكس ذلك في معظم الدول، لكن المطلوب إدارة النزوح والعمل على احتوائه والتخفيف من عواقبه على المجتمع. لكن إذا فشلت الحكومة اللبنانية منذ ١٩٤٨ في تسجيل وإحصاء الفلسطينيين فكيف تحصي النازحين السوريين وقد تجاوز عددهم بين ثلث أو ربع سكان لبنان؟

هناك هواجس فطرية عند الكثير من اللبنانيين الذين يخشون تراجع الثقافة اللبنانية أمام الثقافة السورية (؟). وهناك تخوّف سيادي حقيقي من انخراط السوريين عميقاً في شوارع وأزقة لبنان وبين قراه والتأثير على الديمغرافيا فيه. وهناك أيضاً الخوف المطلق من ميلان الميزان الطائفي

لصالح السنّة والتعداد، فضلًا عن التحسس من ظهور طابور خامس يصطاد في ماء لبنان العكر ليثير الفتن فيه عند الطلب.

هذه أسباب محقة ووجيهة في معظمها، لا بل يشعر بها أيضاً مواطنو كل الدول المضيفة في العالم سواء كانت دولًا عربية كالأردن والعراق أو مسلمة مثل تركيا وألبانيا، أو غير مسلمة وغير عربية كألمانيا وفرنسا وإيطاليا... وأثناء حرب أوكرانيا رأينا النازحين منها إلى جوارها وشاهدنا مدى الاعتناء بهم وتنظيم توزيع اقاماتهم في منازل في بولندا والمانيا ورومانيا وفي بيوت سكان دول الناتو والغرب عموماً. وكانت صور كبار السن ومشاهد دموع أحفادهم ترسل على مدار الساعة بالبث الحي من خلال الفضائيات حول العالم. ولم يبق شخص لديه حس إنساني وضمير حي إلّا وانفطر قلبه حزناً وتعاطف مع موجات النازحين بكل اتجاه ومعظمهم بيض البشرة وأصحاب عيون زرق وشعر أشقر. وقد ذكّرتنا بعض محطات التلفزة الغربية بادئ الأمر بأن النازحين الأوكرانيين ليسوا مثل لاجئي آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، وقال أكثر من مذيع وصحفي غربي على الهواء مباشرة ما معناه أن النازحين الأوكرانيين «ليسوا لاجئين من سوريا أو الصومال أو ليبيا، إنهم مسيحيون بيض ويشبهون شعوبنا في الغرب»، بمعنى آخر هم ليسوا متخلفين ولا متطرفين ولا قذرين....

لقد بالغت الدول الغربية بقساوتها مع اللاجئين السوريين والصوماليين والأفغان والأفارقة وبتعاطفها مع النازحين الأوكرانيين. لكن مع استمرار الحرب في أوكرانيا وازدياد أعداد نازحيها إلى الجوار بدأت الدول الغربية نفسها تخفف من حماسها وغزلها وأخذت أصوات اليمين فيها ترتفع ضد المد الأوكراني.. إنها سُنّة الحياة، لا أحد يطيق ضيفه طويلًا حتى الأخ مع أخيه والأبن مع أبيه، فما بالكم باللبناني مع السوري؟ شيئاً فشيئاً وجدت أوروبا نفسها مضطرة إلى معاملة الجميع على مسطرة العنصرية والكراهية والتأفف،

إلى درجة أنها وضعت سقوفاً هزيلة جداً لما تتحمّله من أعدادهم الهاربة من جحيم أوكرانيا. فحتى كتابة هذه السطور في خريف ٢٠٢٣، بريطانيا العظمى مثلًا استقبلت منهم فقط ١٦٠ ألفاً، أي أقل من ٠,٠٠٢٣ % من عدد سكانها.. أميركا أخذت ما يقارب المليون نسمة، وهو عدد كبير، لكنه أيضاً لا يمثل أكثر من ٠,٠٠٢٧ % من عدد سكانها. وكانت حصة ألمانيا مليون ومائة، أي نحو ٠,٠١١ %. ووصلت النسبة في بولندا إلى ٠,٠٣ %. أما روسيا، فكان لها نصيب الأسد من النازحين الأوكرانيين، ثلاثة ملايين، ومع ذلك لم يمثل عددهم ٠,٠٢٠ % من عدد السكان الروس..

فقط أمام هذه الأرقام الغربية الهزيلة باستطاعتك أن تفهم شكوى لبنان المحقة من أعداد النازحين السوريين إليه مقاربة بعدد السكان اللبنانيين فيه. وفقط من هذه المقاربة تعرف كم أن سياسيينا أخساء قبلوا بمقايضة أعداد النازحين لقاء النكد السياسي بين مؤيد لنظام سوريا ومعارض له. ورضوا بالفُتات من الغرب لقاء تكاليف دعمهم على الأراضي اللبنانية... إذ يشكل النازحون السوريون في لبنان ما يقرب ربع سكانه البالغ ستة ملايين نسمة، وهي ربما تكون النسبة الأعلى بين كل الدول المضيفة. لكن هذا الوضع المأساوي التعيس ليس من صنع النازح السوري ولا خياره ولا مشكلته. كما ليس هو خطيئة المواطن اللبناني ولا رغبته، وإن كان اللبناني مستفيداً من عمالة سورية رخيصة في كل القطاعات غير الحكومية. إنها مصيبتنا الكبرى مع الدولة اللبنانية ومع زعمائنا في لبنان والمعنيين فيه. فهؤلاء ـ على نقيض زعماء الغرب ـ لم يقفوا لحظة واحدة وقفة «الشاطر حسن» في وجه المفوضية العليا لشؤون النازحين، ولم يعترضوا كما ينبغي على أعداد النازحين إلى لبنان. ونحن نعرف سلفاً انهم جاملوا في المسألة ليس خوفاً من المفوضية ولا حباً بالسوريين، وإنما طمعاً بملايين الدولارات التي خصصتها المفوضية لرعاية النازحين بواسطة جمعيات دولية ولبنانية. ومع أنها

مساعدات قليلة جداً مقارنة بما حصّلته تركيا أو الأردن إلّا أنها معتبرة لزعمائنا المتسولين... لكن راحت السكرة وجاءت الفكرة ونضبت الدولارات أمام استهلاكات البنى التحتية، وهي أصلا كانت محدود ومهترئة، فأدركت زعاماتنا حجم مصيبتها بمسألة النازحين ولم يعد ينفع صراخها أمام أنصارها ولا دعائها برد القدر وإرجاع الزمن...

وليس سراً أن ذِمم معظم الجمعيات اللبنانية مشغولة بجيوب سياسيين، ومحظيين، ومحافظين، ومخاتير. وقد ركبت الدولة من خلال هؤلاء «المفاتيح» موجة النازحين ودرّت أموالًا طائلة على ظهورهم، لا سيما في قطاع التعليم والخدمات والزراعة إلخ. غير أن أموال الدعم الدولي لم تدخل الخزينة اللبنانية لتصرف أجزاء منها على البنى التحتية، بل ذهبت الأجزاء إلى جيوب سماسرة وسياسيين وأحزاب. وكلما كانت أعداد النازحين تتزايد وأمورهم تتعقد، كانت منافع المسؤولين اللبنانيين المستفيدين من وجودهم تتضاعف بارتفاع حصصهم عن كل رأس سوري. ومع ذلك يتهمونهم زوراً بالتسبب في ضعضعة اقتصاد لبنان وسقوطه في الهاوية وكأنهم أبرياء من مسؤولية تفاقم الأزمة... ومَن ينظر إلى اضطرابات فرنسا في صيف ٢٠٢٣ وكيف ثار المهاجرون العرب فيها على سوء المعاملة والاحتقار والفقر والحرمان، يدرك سلفاً أن لبنان سائر على نفس الخطى والمواجهات مع النازحين السوريين بغضون سنوات قليلة. اللهم إلّا إذ استدرك حكام لبنان مصلحته العليا وأداروا الموضوع بحكمة وسرعة وعدل...

لكن لا يبدو من تصريحات الزعماء وجماعاتهم في لبنان رغبتهم في التخفيف من لوم السوريين على فشل سياساتهم... ومن الأمثلة الكثيرة على الدعاية اللبنانية المغرضة ضد السوريين تمويهاً للحقيقة، تهمة تهريب البضائع والسلع المدعومة إلى سوريا بكميات ضخمة، وكأن السوريين كانوا يسرقونها في منتصف الليل من المتاجر اللبنانية ومن جيوب التجار

والمحتكرين اللبنانيين! وإن صحت الادعاءات أيضاً عن تهريب البضائع المحلية لبنانية الصنع، فتكون سوريا قد صارت على أيدي المهربين سوقاً جيدة للبضائع والسلع اللبنانية، دون أن يكلف ذلك المنتجين اللبنانيين تكاليف الإعلان والتسويق والمنافسة أو التوزيع والتوكيل. فأين الضرر إذاً في تهريب البضائع اللبنانية إلى سوريا ما دام المهرب السوري يشتريها واللبناني يبيعها بشروطه في وضح النهار، وتحديداً بعد رفع الدعم عن كل السلع والبضائع في كل لبنان؟ أما إذا شاء المحتكرون اللبنانيون حرمان السوق اللبناني من منتجاتهم والسلع التي يستوردونها بغية بيعها للسوريين بأرباح أعلى، فهذا شأن خاص بين المحتكِر اللبناني ودولته ولا علاقة للنازح فيه...

وبالرجوع إلى ما قبل الأزمة السورية واللبنانية معاً، ألم تكن السلع والبضائع والأدوية السورية المدعومة تهرّب من سوريا إلى أجزاء من لبنان لصالح اللبنانيين؟ هناك تجار وسماسرة عبادتهم تحقيق الأرباح الخيالية من تهريب نواقص الأسواق أو للاستفادة من فروقات الأسعار بين كل الحدود في كل العالم.. والأمثلة تقدر ببلايين الدولارات (هنا لا نتكلم عن المخدرات والحيوانات النادرة والآثار أو المجوهرات والأحجار الكريمة) منها كما رأينا مثلًا في تهريب الأدوية بين كندا والولايات المتحدة، أو تهريب البشر بين المكسيك والولايات المتحدة، أو النبيذ والأجبان بين فرنسا وبريطانيا، أو أطنان اللحم بين مصر وغزة، أو أجهزة الكترونية بين كوريا الجنوبية والشمالية وغيرها. وهذه تهريبات يومية روتينية منها ما هو لخدمة أنظمة على لوائح المقاطعة الأميركية، ومنها ما هو لأغراض اقتصادية أو ربحية بحتة..

وعلى هذا الأساس هل كان باستطاعة النازح السوري أن يحمل على ظهره صهاريج النفط وشاحنات الغاز وبواخر المواد المستوردة من لبنان إلى سوريا لولا شطارة السمسار اللبناني وفساد أجهزة الدولة؟ ثم كيف للسوري أن يهرّب ما يحتاجه من الاستيراد العالمي إلى مرفأ بيروت بدون أعمال بالباطن

من سماسرة ومصرفيين ومخلّصين لبنانيين، سواء لفتح الاعتمادات والتخليص الجمركي أو لنقل البضائع وحراستها على طول الطريق من المرفأ حتى عبور الحدود عند محيط طرابلس أو «المصنع» أو غيرها... إنها عمليات 'بيزنس' جبّارة تحتاج إلى تفاهمات عريضة عن سابق إعداد وتخطيط بين حماة مناطق وقطّاع طرق وموافقات حزبية نواطيرية ولوجستية إلخ. كل له اختصاصه، وحصته وجماعته وأجندته. المتورطون اللبنانيون على أطيافهم ورغم خلافاتهم في السياسة حول سوريا، هم الفائزون بحصة الأسد وإن بدرجات. وليس سراً أن المقايضات على خدمات التهريب بين الأطراف اللبنانية تصرف في كثير من الأحيان في سوق تحاصص القرارات الداخلية على طريقة 'مررلي ومررلك'...

هناك أيضاً التهمة الأعظم من قبل بعض الأحزاب بأن السوريين كانوا يمتصون معظم دولارات لبنان من السوق لحظة طرحها من البنك المركزي. وهذه من التهم السخيفة المضحكة كما لو أن الصرافين اللبنانيين سذج أو كانوا سيرضون باستبدال الدولار العزيز بالليرة السورية؟ أو كأنهم كانوا سيتخلون عن الدولار بدون تحقيق أرباح خيالية، أو بدون بدائل مضمونة للتخلص فوراً من الليرة السورية أو مقايضتها في نفس اللحظة في سوريا.. ومن المحتمل جداً أن استبدال العملة السورية بالدولار كان يتم بمعظمه من قِبل النظام لغرض فتح اعتمادات مسموحة قانونياً واستيراد الضرورات من الخارج. وهي كانت تصل إلى سوريا إما شرعياً عن طريق لبنان بعد تسديد رسوم الجمارك، أو كانت تهرّب إليها بواسطة خدمة «علي بابا» والأربعين مناضل. وفي جميع الحالات يعود الدولار إلى السوق اللبناني معززاً مكرماً بعد خصم العمولات والبراطيل والسمسرات لصالح اللبنانيين... ثم إن الكثير من النازحين في لبنان مداخيلهم تصلهم بالدولار الفريش أصلًا من المفوضية والهيئات وليست بالليرة اللبنانية. ما يعني أنهم ليسوا بحاجة ماسة إلى شراء

الدولار واخراجه من السوق اللبناني. وحتى تجّار سوريا في قطاعها الخاص، فإنهم يوازنون بين مبيعاتهم بالليرة السورية وبين مشترواتهم من الدولار من لبنان. وفي هذه الحالة أيضاً لا تمثل حركة الدولار بين سوريا ولبنان خطراً على اقتصاد البلد أكثر من خطر سماسرة لبنان عليه. فأين مكمن الضرر إذاً في شراء السوريين للدولار ما دام الصراف اللبناني يحقق أرباحاً خيالية وتعود بالفائدة أيضاً على المتنفذين والبنوك المتعاملة معهم؟

مهما طال موضوع النازحين أو تشعب، فإن معالجته لن تتم إلّا باتفاق طرفي الجيرة بين لبنان وسوريا بشكل رسمي وعلني. لكن الواقع السياسي في الدولتين لا يبدو أنه يسمح بمعالجة صافية أمينة دون مقايضة وابتزاز. من هنا فإن النازح السوري مثل المواطن اللبناني ضحية مخططات 'مصلحجية' لا علاقة لها بالإنسانية ولا بالبنى التحتية ولا المصلحة القومية العليا. هناك مَن يؤكد أن الأمم المتحدة من خلال المفوضية العليا لشؤون النازحين هي التي بيّتت أساساً لتفاقم أزمة النازحين وشجعتهم على البقاء في لبنان من خلال سخاء مخصصاتها لهم (نسبياً).. فهي تبدو أرحم عليهم من سوريا ولبنان معاً، أقله من وجهة نظر النازحين. إذ إن الكل يتاجر بهم ويستفيد منهم وله فيهم غاية، لا سيما أن هناك أكثر من ٧٠٠٠ جمعية لبنانية تعنى بشؤونهم والكثير منها يتاجر بمصيرهم.

«حزب الله» استفاد من وجود النازحين المؤيدين للنظام السوري. وقد استغلهم كورقة ضغط على معارضيه اللبنانيين في الداخل من جهة، ولحماية الحدود من عبور داعش والنصرة من الجهة الثانية. ومعشر ١٤ آذار وظف، هو الآخر، النازحين، معارضي النظام، أداة لتهديد الأسد من جهة، وإشغال حزب الله بهم من جهة أخرى. النظام السوري بدوره أيضاً استغل وجود مواطنيه المؤيدين له في لبنان كعين ساهرة تراقب خصومه فيه من جهة، ولإرسال رسائل إلى العالم من خلالهم من جهة أخرى. تركيا أيضاً كان لها نصيبها من

الاستفادة من أزمة النازحين في لبنان لتجنيد مؤيدين لها فيه، وعلى وجه التحديد لجهة شمال طرابلس. لم يبق إلّا الدول العربية المعنية، أي قطر والسعودية والإمارات. وهذه الدول لم يكن لها شغل مباشر بشؤون نازحي سوريا في لبنان سوى تقديم المساعدات الإنسانية، إلّا أنه كانت لها مصلحة في عدم ترحيل معارضي النظام إلى سوريا خشية انتقام الأسد منهم. الغرب أيضاً استغل النازحين لممارسة الضغوط على بشار وحزب الله وإيران وروسيا معاً. وفي مؤتمر بروكسل واجتماع البرلمان الأوروبي في تموز ٢٠٢٣ حول النازحين، قرر الغرب الحنون دعم بقاء النازحين في لبنان وعدم تسهيل عودتهم إلّا طواعية حسب ظروف كل نازح. والهدف من ذلك حسب إعلانهم انهم لا يريدون للنازح السوري أن يتعرض لمساءلة وانتقام عند عودته. وهذه لا شك انها نزعة إنسانية عظمية، لكننا لم نر مثيلًا لها معهم في أوروبا. بل العكس رأينا ـ على سبيل المثال ـ لندن التي تتغنى بالحريات وحقوق الإنسان تخطط لإعادة طالبي اللجوء ومهاجري رواندا إلى بلادهم عنوة، وذلك ضمن صفقة مفضوحة مع «كيغالي». أي إنها أرادت رمي الضحايا الروانديين في أحضان الجناة لوضع حد لتدفق المهاجرين واحتواء عواقب وجودهم على مجتمعها واقتصادها مع أن أعدادهم لا تتجاوز بضعة آلاف...

من هنا، فإن قرار الأوربيين دعم بقاء النازحين في لبنان وعدم تسهيل عودتهم إلّا طواعية حسب ظروف كل نازح، هو قرار هرطقي تعسفي سافر. ولو لم يكن اللبنانيون «خيخة» وخففي الوزن وثقيلي الدم ومستهترين، لما تجرأ لا البرلمان الأوروبي ولا الأمم المتحدة على فرض أمر يرفضه اللبنانيون بحزم وعزم وقناعة. لكن اللبنانيين ليسوا على رأي واحد. وهم منقسمون من جهة ومستفيدون من جهة أخرى ما يمكّن أوروبا من إملاء رغبتها عليهم... فنجيب ميقاتي ونبيه بري وجبران باسيل وسمير جعجع وسامي الجميل ووليد جنبلاط وحسن نصر الله وسليمان فرنجية ليسوا مثل أردوغان أفندي

مثلًا... ذلك أن بيوض الرجل عثمانية أصيلة ولسانه قومي سليط شامل وإرادته صلبة فولاذية. وقد باع واشترى على ظهور النازحين وعرف كيف يربّى القمل في شعور الأوروبيين والعتّ في خزائنهم. قايضهم ببلايين الدولارات على عدم ترحيل السوريين إلى أوروبا عبر البحر، ليس مرة، بل مرات. سَمِّه كثرة ابتزاز، سَمِّه قلة ذوق، سَمِّه حنكة ودهاء، سَمِّه ما شئت، لكن أردوغان عَامَل أوروبا بنفس ازدواجية المعايير التي تعامل هي بها النازحين إليها واللاجئين....

فبدل أن يواجه اللبنانيون أزمة النازحين بخطة عملية منطقية، يسارع الزعماء في لبنان إلى تجييش أنصارهم وتوجيههم نحو حملان وديعة لا ذنب لها سوى أن رعاتها تخلوا عنها في لبنان. يلومون السوريين على فشلهم في إدارة بلد لا يتعدى قبضة يد ويريدونهم كبش فداء وشماعة لتعليق أزماتهم عليها... إنها شوفينية عنصرية نرجسية. أن يؤلب الزعيم جماعته على اللاجئين ويستعمل اللغط والعنصرية بحقهم لتحقيق مآرب سياسية لأمر خبيث دنيء. وقد استعار الناس عنصرية زعمائهم إلى درجة أنه إذا تسمم أحد بسندويتش دجاج قالوا إن صاحب المطعم سوري. وإذا تعرض طفل لتحرش جنسي، قالوا لك قبل التحقيق إن المعتدي سوري. وإذا ضَبطت دورية لبنانية وكراً للقمار قالوا إن مديره وروّاده سوريون. وإذا داهموا شقة مشبوهة أخبروك أن العاملات فيها مومسات سوريات وإثيوبيات وفلبينيات. اتهامات عنصرية كيدية ظالمة وكأن كل باطل وحرام وممنوع ومغشوش وفاسق وعاهر لا يمكن أن يكون إلّا من ممارسة الأجانب في لبنان. بالأحرى وكأن اللبنانيين لا يتعاطون إلّا بالحق والحلال والمسموح، والسليم، والطاهر، والصالح. كلهم على مسطرة الحياة بشر فيهم الأزعر ومنهم الآدمي وبينهما المريض والمحتاج والضحية....

كان الأجدى بهؤلاء الزعماء أن يعترضوا على أعداد النازحين من أول

الطريق لا أن يقطعوا الحبل بهم في نصف البئر... اللبناني سبق له أن ذاق مرّ التهجير في «سفر برلك»، وفي حرب ٥٨، والحرب الأهلية، وحرب الإلغاء، وحرب التحرير. ومَن قال إن هذه نهاية الحروب عندنا أو نهاية المطاف أو اننا لن نضطر يوماً للنزوح باتجاه سوريا أو إسرائيل أو عبر البحر نحو المجهول؟ نحن لسنا في بريطانيا لنصحو كل يوم على شيء حديث، ولا في الإمارات على شيء جميل، ولا في اليابان على شيء مفيد، فلبنان مع حكامنا الأشاوس بلد فوضوي مزاجي 'مكركب' لا بوابة آمنة فيه ولا مخرج. إنه سجن كبير.... وكما يتحمل المقيم اللبناني وضعه التعيس مع النازح السوري، كذلك هو السوري يعاني في تحمل آهات البعد عن أرضه وإهانات العنصريين له في أرضهم. ولولا أخطار العودة على حد السكين لعاد الكثير منهم بفخر واعتزاز رغم إغراءات الغرب لهم للبقاء في لبنان. فسوريا هي مهد الحضارات وأرشيف البشرية وتاريخها لا يختزل بفترة عابرة من الزمن الكحلي.... والمفارقة هنا أن الشعب السوري هو أقرب للشعب اللبناني من أي شعب آخر على وجه الأرض، ليس فقط بحكم الجيرة ودواعي المصاهرات والقربى وحسب، بل أيضاً لأن سوريا هي الموطن الأصلي لكثير من اللبنانيين الغيورين.. لا يمكن أن يكون اللبناني أقرب إلى الإيراني، أو السعودي، أو التركي، أو الفرنسي من السوري...

الفصل الأخير

قضاء عظيم وقدر أعظم

قضاء وقدر

القضاء في لبنان لا يمكن تمييزه عن القدر! فكلاهما على المساكين قِسمة ثقيلة واحدة. فمن يختاره الله لتذوق حرارة جهنم قبل غيره، يورطه بمنتدى القضاء اللبناني. وكي لا تكون آراؤنا مجحفة بحق معظم القضاة والمحامين، نذكّر الناس بالقول المعروف: «قاض في الجنة وقاضيان في النار»، وبالحكمة الشهيرة: «إن نتائج الأمور بخواتيمها». فإذا كان هؤلاء هم قضاتنا وكانت هذه هي خواتيمنا الآن واضحة أمامنا بانعدام أسس العيش الكريم، فكيف يكون قضاؤنا سليماً أو معفياً من مسؤولية البهدلة والخراب؟ جاهلٌ من ينكر قدسية القضاء في بناء الوطن. وأحمقٌ مَن يعتقد أن القاضي مغفور له في غضّ النظر، أو التجني، أو المماطلة، أو الكسل، أو التأجيل، أو التذرع، أو الاعتكاف، أو التأفف او... إنه «القاضي» وينبغي أن يعرف قدسية دوره في إرساء العدالة، وتأمين الأمن والسلامة والاطمئنان.. هذه أبجدية أي قضاء في العالم. 'وهو مقياس الخير في الأمم ومعيار العظمة فيها ورأس مفاخر كل أمة حية وراشدة'. فإذا كان البلد فاشلًا تعيساً منهوباً، فلأن قضاته ومحاميه فاشلون في تطبيق العدالة بضمير حي وشفافية وسرعة. فلا يكفي أن نقول إن فلاناً من القضاة نزيه وعادل. ينبغي أن يكون سريعاً في اجراءاته وكفه أبيض وذا ضمير حي وعنده حكمة «كليلة ودمنى» ورحمة واسعة. وليس غريباً

ولا صدفة أن تخص أمثال العالم كله دور القاضي والطبيب باستثنائية قدسية. فهذان إذا أصابا أدخلا الطمأنينة إلى قلوب الناس وإذا قصّرا فلا حول ولا قوة إلّا بالله.

من الواضح أنه لا يمكن للقاضي في لبنان أن يدّعي أن الجسم القضائي الذي ينتمي إليه سليم، وإلا فكيف ينام في سريره مدركاً أن ٧٠ % من الموقوفين والسجناء هم غير محكومين. إنه قضاء مريض ومشروع «كوما»، إنقاذه رهن وقت أو ظرف أو قضاء وقدر. باستطاعة القاضي التذرع بأن نظام السجون ليس من اختصاصه وأن التبليغات ليست من اختصاصه وأن إلخ.. لكن القضاة النزهاء يرفعون المطرقة بلا تردد وبلا مجاملة ويأمرون بالتعجيل تحت طائلة الملاحقة والعقاب...

كلما حاول مغبون في لبنان المطالبة بحقوقه بموجب سند قانوني، أحالوه إلى بند ما يسمى بـ «الظروف القاهرة». فبموجب هذا الاصطلاح الملعون يتنصل المخالف ـ كما سبق وأوضحت ـ من واجباته القانونية بحجة أن البلد فيه «ظروف قاهرة» تحول دون تنفيذ التزاماته. فمرّة تكون الظروف قاهرة لأن البلد واقع تحت الاحتلال السوري، ومرّة تكون قاهرة لأن مجلس الشعب مقفل، وطوراً تكون الظروف قاهرة بسبب اغتيال هنا أو انفجار هناك، أو ثورة، أو بسبب هبوط مطر وثلوج، أو حدوث فيضانات وانسداد مجاري، أو ما شابه. والواقع أن معظم أصحاب المصالح الكبرى في لبنان، كما مع شركات التأمين آنفة الذكر، لطالما راهنوا على ابداع القضاة اللبنانيين في تفسير بنود «الظروف القاهرة» لصالحهم ومنذ زمن طويل... فلبنان منذ تأسيسه لم يعش يوماً بظروف طبيعية حسب هذا التعريف اللبناني الذكي. فهو دائماً يقفز من أزمة إلى أخرى ـ كما بينت من قبل ـ ومن مصيبة إلى أخرى إلى درجة أن الحياة الطبيعية فيه هي الاستثناء. وهذه هي ذريعة تفعيل الظروف القاهرة لأي استحقاق يراد التملص من تحمل مسؤوليته

التعاقدية سواءً مع أبناء جلدتهم في الداخل أو الغرباء.. الجماعة الكبار حرامية يتذاكون بالسرقة والتهرب والتملص باسم القانون. ومن أطرف الأسباب التي سمعتها في عدم التزام أحدهم بالتنفيذ، أن تاجراً لبنانياً زعم تحت هذا البند أن الحرب في سوريا أثرت على نفسية عماله السوريين، ما عطل تنفيذ أعماله ومثل ظرفاً قاهراً....

لا تخف من القانون والعدالة، بل من قضاة لبنان وأزمة العدالة فيه! القانون حسب تفسير توفيق الحكيم يتحداك لكن يحميك، بينما القاضي اللبناني لا يتحداك ولا يحميك. يقضي لك إن كنت محظياً وجيهاً ويقضي عليك إن كنت بسيطاً من عامة الناس. يُسرع في الحكم لك إذا اشتم رائحة مصلحة أو تألق أو ترقية. ويماطلك في إصدار الحكم لصالح خصمك إذا كان من أصحاب الحظوة والجاه. وبالرجوع إلى المثل الشعبي اللبناني القديم منذ عهد المتصرفية القائل «إن البرطيل بيحُل دكة القاضي» ندرك أن قضاتنا في لبنان لهم تاريخ طويل في صناعة العدالة المبتورة على الطريقة اللبنانية..

عالمشمش يا وطن...

أما وقد وصل جميع الزعماء إلى طريق مسدود، فها هم الآن يتحدثون بعد حشر عن ضرورة إيجاد مخرج لهذه الأزمة الولّادة الدّوارة. لكن رغم هول المصيبة الجامعة والانهيار التام نراهم يغرقون بمناقشة نفس الذرائع والحجج، كلٌ على «طريقة أنا البلد والبلد أنا». هذا مع العلم أن نتائج الانتخابات البرلمانية في ٢٠٢٢ برهنت أمرين في غاية الخطورة والدلالة: أولًا إن كل الفائزين في النيابة على أطيافهم لا يمثلون ثلثي الشعب. وثانياً إن لا أحد من الفائزين، سواء كفرد أو كتكتل، قادر على فرض أي اجماع برلماني دون حياكة عملية فساد بين الكتل من تحت الطاولة.. بل حتى رئيس المجلس نفسه لم يعد هو الآخر قادراً على فرض إرادته إلّا من خلال فتح المجلس وإغلاقه وهو شأن أدنى بكثير من تكريس خبرة رئيس مجلس الشعب لأجله...

وعلى الرغم من هذا الفشل الجماعي الذريع، فهم لا يوافقون حتى على لقاء حواري تمهيدي لجس النبض وفحص النيات ولو من باب المجاملة.. وباستثناء أغاني العتابا، فهم لا يُطربون على لحن جامع واحد، إذ يبدو أن العتاب عند بعض الزعماء هو بمثابة إسقاط حق لا يجوز القبول به مهما كانت نبرته هادئة.. وعند زعماء آخرين هو بمثابة غسيل للقلوب لكن لا يجوز غسلها إلّا بماء زمزم.... وهناك آخرون لا يقبلون مبدأ العتاب من أساسه على طريقة «لا تعاتبني ولا ألومك». وهناك مَن يقول «صالحني ثم عاتبني» أو «ابعد عني ولا تعاتبني»... وهكذا دواليك، لا يتفقون حتى على معاني الكلمات ناهيك عن مبدأ الاجتماع نفسه. هذا في حين أن وضع لبنان تعيس جداً لا يحتمل كل هذه النزعات النرجسية المريضة... غير أن الواضح من هذا التراخي والدلع هو أن الصراع بين زعماء البلد ليس على مسائل المصلحة العليا والحق العام، بل هو على السلطة والباطل من باب القوة والضعف. لذلك نرى القوي منهم يريد إبقاء لبنان على حاله تحت سيطرته والضعيف فيهم يريده مختلفاً...

وعلى هذه القاعدة، يصرّ بعض الزعماء على التقسيم كحل سرمدي أبدي. منهم مَن يريد فيدرالية، ومنهم مَن يريد كونفدرالية، ومنهم يريد كنتونات، ومنهم مَن يريد مركزية مالية موسعة، ومنهم مَن يريدها مركزية منظمة ومداورة... وبصرف النظر عن تعريفات هذه الخيارات أو عواقبها وحسناتها، فالحديث عنها وحده يعطينا دلالة قاطعة أن اللبنانيين وصلوا أخيراً إلى قناعة مفادها أن لبنان الأخضر لم يعد قطعة من السماء. أدركوا جميعهم أن الأرز وحده لم يعد كافياً لاستمرار الوطن بطريقة مجدية آمنة. ولا مهرجانات الغناء والرقص في بشري وإهدن وبيت الدين وصيدا وبيروت وصور عادت كافية لتغطية ثقوب الاختلاف وإزالة البقع. لم تعد مهرجانات الكرز في حمانا والدراق في بكفيا والتفاح في ميروبا والتين في يونين والعنب في سابا

والزيتون في الكورة تكفي لرفع البلد فوق عطن الزمن. هذه النشاطات الثقافية على أهميتها وضرورتها هي مثل الحُمرة على شفاه الصبايا لا تطفئ نار الولهان ولا تنجب بنات وصبيان...

لم يبق أمام لبنان الكثير من الخيارات... ولم يعد مقبولًا من اللبنانيين المزيد من الدلع والاستهتار. كفى كبرياء، وغروراً، وتباه وغطرسة. كفى استبداداً، وهيمنة، وتهميشاً، وإقصاء. وليتذكر الجميع أنه مثلما جاء هؤلاء الميليشياويون على أنقاض الاقطاعيين سيأتي غيرهم على أنقاضهم أيضاً. لذا، فالحكمة تقتضي ضرورة الحوار وإنقاذ البلد موحداً قبل فوات الأوان.. التاريخ لا يرحم واكتناز المال لا يجدي، وكم من زعيم في التاريخ ذهب ماله وإرثه ولم يبق إلّا صيته السيء. وقد رأينا في لبنان زعامات مرموقة كثيرة مرت على تاريخه لكن لم يبق من حظوتها وإرثها واسمها إلّا القليل. ولم يصمد من زعامات الماضي إلّا مَن تعاطف مع شعبه واستمر بدعمه وكان له قِدوة في العدل والنضال والانتاج...

وما لم تتفق عصابة «على بابا» على تعويم لبنان لصالح كل اللبنانيين في أسواق المداولة الدولية، وتفطم نفسها عن ممارسة الخطيئة بتوظيف الأديان والمذاهب، وتذهب إلى مبادرة إصلاحية وطنية تاريخية لنقل لبنان من مرحلة 'أعطني يدك والحقني' إلى مرحلة 'كلنا للوطن'، فإنه سيقع في سلة التعتير والنسيان... لبنان لن يُترك ليُقسّم ولن يترك ليُقضم ولن يترك «ليُصومل» أو «يُسودن»، بل الأرجح أنه ذاهب إلى تقريع زعاماته واحداً تلو الآخر، إما من خلال تسمية الفاسدين والحرامية وإحراجهم وإخراجهم، وإما من خلال تطييرهم من أحزابهم من الداخل، أو من خلال إسعاف الطبيعة على تسريع رحيلهم على طريقة شارون وأبو عمار وعمر سليمان. أو تجنيد أقرباء لهم أو حراسهم للتخلص منهم في عقر دورهم على طريقة الملك فيصل وسلاطين الباب العالي وأنديرا غاندي. ثم هناك مَن تخلصوا منه علناً

في الساحات وعلى الشاشات على طريقة إسحق رابين والسادات وتشاو سيسكو. لا كبير على الموت ولا على الشعب الحر إذا أراد الخلاص منهم يوماً...

خلاصة الحكي أن أي كلام عن حل أزمات لبنان، أو عن تحويله من اقتصاد استهلاكي سياحي خدماتي إلى اقتصاد زراعي صناعي منتج أو حيادي علماني مسالم لا يفيد إلّا في ثلاث حالات معاً:

- أولًا: أن يعترف اللبنانيون بحجم مصيبتهم بزعمائهم وطوائفهم وفوضويتهم.
- ثانياً: القضاء على دور الزعماء والسياسيين الطائفيين ـ على الاقل لغاية مستوى المدراء العامين من خلال انتفاضات شعبية، أو عصيان مدني، أو انتخابات عامة، أو استفتاءات، أو محافل دولية.
- ثالثاً: العمل على خلق وتطوير قطاع معلوماتي تكنولوجي ينقل مفاصل الدولة إلى العصر الحديث ويخدم كل القطاعات، الزراعية والصناعية كما السياحية والخدماتية وحتى تطوير خدمات دور العبادة!

وإلى أن يقضي الله أمره بلبنان أدعو للبؤساء فيه الصبر وللمرضى الشفاء وللمحبطين الأمل... لا بد لليل أن ينجلي وتعود حقوق الناس لأصحابها من القضاء والبنوك والدولة ويأخذ لبنان قسطه من الراحة والرخاء والتطور إسوة بدول العالم المتحضر!...

انتهى

الفهرس

الإهداء ٥
مدخل ٧
الفصل الأول: رُعاة وخرفان ١٣
الفصل الثاني: ليس على الأعرج حرج ٢١
الفصل الثالث: عبيد وأحرار ٧١
الفصل الرابع: إقطاع وقطّاع طرق ٨٧
الفصل الخامس: لا حياة لمن تنادي ١٠٧
الفصل السادس: كلام شرف ١٢١
الفصل السابع: أحزاب عز ومجد ١٤١
الفصل الثامن: شربوا ماءنا، سممونا، ومهرجونا ١٦٣
الفصل التاسع: عيّرتني بالنزوح وهو ١٧٣
الفصل الأخير: قضاء عظيم وقدر أعظم ١٨٥